

الشمعة الصناعية العربية

مجلة فصلية تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وتتعنى بشؤون الصناعة و التعدين و المواصفات و المقاييس في الوطن العربي
يونيو - 2026 م / محرم - 1448 هـ



العدد (89)



مشاريع عودة الحياة

رافعة عودة الصناعة والتعدين في ليبيا

معالي المهندس
عبد الحميد محمد الديبة
دولة رئيس مجلس الوزراء - دولة ليبيا

يتضمن هذا العدد:

معالي الأستاذ محمد عبد القادر
وزير الصناعة والمعادن بدولة ليبيا

حوارا صحفيا
مع



ملفا خاصا عن الصناعة في دولة ليبيا

الأستاذ مصطفى علي السمو

وكيل وزارة الصناعة والمعادن للشؤون
العامة والإنتاج والمناطق الصناعية -
دولة ليبيا

وزارة الصناعة والمعادن الليبية:
بداية مشروع وطني لحوكمة الصناعة
والتعدين وبناء خارطة الصناعية



مجلة التنمية الصناعية العربية

مجلة فصلية تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقريب والتعدين، وتعنى بشؤون الصناعة والتعدين والمواصفات والمقاييس في الوطن العربي.

إعداد

رجاء الشامي

الإخراج الفني / المونتاج

ياسين مطعيش

مراجعة لغوية

عبد الرحيم البوعناني

يونيو - 2026م / محرم - 1448 هـ

العدد (89)



المنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتقريب والتعدين

للمراسلة

مجلة التنمية الصناعية العربية

البريد الإلكتروني:

aidsmo@aims.org

الفاكس:

+212 5 37 77 21 88



aims.org

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر
بالضرورة عن رأي المنظمة العربية
للتنمية الصناعية والتقريب والتعدين

مجلة التنمية الصناعية العربية

4	افتتاحية
7	ملف خاص: الصناعة في دولة ليبيا
8	مشاريع عودة الحياة بحكومة الوحدة الوطنية: الرافعة الأساسية لعودة الصناعة والتعدين والإنتاج في ليبيا
16	حوار صحفي مع معالي الأستاذ محمد عبد القادر- وزير الصناعة والمعادن بدولة ليبيا
26	وزارة الصناعة والمعادن الليبية: بداية مشروع وطني لحكومة الصناعة والتعدين وبناء خارطة الصناعية
31	التحول من دولة مستهلكة إلى دولة منتجة وكالة اليوم... مصنع الغد... وصنع في ليبيا هدفنا
41	المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية: ركيزة البنية التحتية للجودة في ليبيا وجسر التكامل مع المنظومات الإقليمية والدولية
52	خطوات متسارعة نحو إعادة تنظيم القطاع الصناعي وتعزيز التنمية المستدامة
59	صخور البازلت في دولة ليبيا وإمكانية استغلالها في الصناعة
73	الركائز الأساسية والتطويرية للقطاع الصناعي.. نموذج الشركة الليبية للحديد والصلب
82	دور كلية التقنية الصناعية مصراتة في نقل التقنية من أجل مستقبل مستدام
88	استراتيجية التكامل الصناعي العربي: ضرورة لبناء منظومة صناعية متكاملة وتأمين الاحتياجات الأساسية عبر سلاسل قيمة مترابطة
100	وزراء التعدين العرب يدعون إلى تعزيز التكامل وتبني أفضل الممارسات التعدينية المستدامة
105	السوق العالمي للمنتجات الحلال وأهمية إطلاق البرنامج العربي للحلال



الافتتاحية

كما تبذل المنظمة جهوداً حثيثة في دعم مجالات الصناعة والتقييس والتعدين، عبر مجموعة من المشاريع والمبادرات الإستراتيجية؛ من ضمنها "استراتيجية التكامل الصناعي العربي" التي تعمل عليها المنظمة حالياً، بهدف دعم وتطوير العمل العربي المشترك في القطاع الصناعي، رفع تنافسية المنتجات الصناعية العربية، وزيادة الاستثمارات والشراكات الصناعية البينية.

وبالإضافة إلى ذلك، يأتي "البرنامج العربي للحلال" كركيزة أساسية أخرى ضمن أولويات المنظمة، ليمثل نقلة نوعية في مجال الجودة والمطابقة. إن هذا البرنامج لا يقتصر على كونه منظومة تقنية للشهادات والمعايير، بل هو أداة استراتيجية لفتح آفاق عالمية أمام المنتجات العربية، وضمان تنافسيتها في الأسواق الدولية عبر توحيد المواصفات والارتقاء بمنظومة التقييس العربية لتضاهي نظيراتها العالمية، مستفيدة من التقنيات الحديثة في تتبع المنتجات وضمان جودتها.

إن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاعات التعدينية والصناعية التحويلية هو المحرك الذي يدفع هذه المبادرات نحو النجاح؛ حيث تسعى المنظمة إلى خلق بيئة صناعية ذكية تقلل الهدر وتوجد المنتج العربي.

تقف الصناعة العربية اليوم أمام منعطف تاريخي، حيث لم تعد القوة الإنتاجية للأمم تُقاس بضخامة المنشآت أو وفرة المواد الخام فحسب، بل بمدى القدرة على حوكمة البيانات، وتوطين الابتكار، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية عبر التحول الرقمي ومواكبة وسائل التكنولوجيا المختلفة. وفي هذا السياق المتسارع، تواصل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (الإيدسمو) أداء دورها الريادي كقاطرة للعمل العربي المشترك، ساعية نحو صياغة مشهد صناعي عربي يتسم بالذكاء، المرونة، والاستدامة.

إننا مستمرون في تحقيق هذا المسعى الطموح رغم ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من تحديات وتوترات جيوسياسية متلاحقة، والتي استهدفت في كثير من الأحيان منشآت صناعية وبنى تحتية حيوية، مما ألقى بظلاله على استقرار سلاسل الإمداد العربية. وإن تعمل المنظمة على تحويل هذه التحديات إلى فرص للصدور، من خلال تعزيز العمل البيني وتفعيل المبادرات الرقمية التي تضمن استمرارية التدفقات الصناعية وحماية الإنتاج العربي.

ونظرا لأهمية مواكبة التحولات المتسارعة، فإن الصناعة العربية اليوم مدعوة لتعزيز استغلال التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة، بما يضمن دمج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة، وتوفير وظائف نوعية تساهم في تمكين الكفاءات العربية وتوزيع ثمار التنمية والازدهار بشكل عادل ومستدام. ختاماً، إن النجاحات التي نرصدها في دولة ليبيا وباقي الدول العربية، والمبادرات الطموحة التي تطلقها المنظمة، هي لبنات أساسية في صرح النهضة الصناعية العربية الكبرى.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو كافة الفاعلين الاقتصاديين والشركاء التنمويين لاستثمار هذا الزخم المتصاعد، وتضافر الجهود للمساهمة الفاعلة في بناء واقع صناعي ريادي ومبتكر، يرتقي بمكانة المنطقة العربية ويقودها بثقة نحو مستقبل مزدهر ومستدام.

وتأكيداً على أهمية التحديث المؤسسي والتنظيمي في دعم مسيرة التنمية المستدامة، يسلط هذا العدد الضوء على التجربة الليبية الواعدة؛ حيث تشهد دولة ليبيا مرحلة مفصلية ومهمة من التطوير وإعادة البناء عبر مشاريع وطنية متكاملة يقودها قطاع الصناعة والمعادن. ويرتكز هذا التوجه الاستراتيجي على إرساء دعائم الحوكمة، وتفعيل البيئة القانونية، والاعتماد على البيانات وبناء الخارطة الصناعية، بما يضمن استعادة الدور التنظيمي والفني للقطاع وتوجيه النشاط التعديني نحو الصناعات التحويلية وربط التراخيص بحماية الموارد.

إن دولة ليبيا، بما تمتلكه من موقع جغرافي استراتيجي، وموارد طبيعية متنوعة، وفرص استثمارية واعدة، تُعد شريكاً محورياً وفاعلاً في منظومة التكامل الصناعي والتعديني العربي، مستندة إلى رؤية طموحة تسعى لبناء شراكات متينة، تسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرات الإنتاجية.



النّمية الصناعية العربية



ملف خاص: الصناعة
في دولة ليبيا

مشاريع عودة
الحياة بحكومة
الوحدة
الوطنية:
الرافعة الأساسية
لعودة
الصناعة
والتعدين
والإنتاج في ليبيا



معالي المهندس عبد الحميد محمد الديبة
دولة رئيس مجلس الوزراء - دولة ليبيا

قراءة استراتيجية في تكامل البنية التحتية مع خطة وزارة الصناعة والمعادن

لا تُقاس قوة الدول بما تمتلكه من موارد طبيعية فحسب، ولا بما تعلنه من خطط وبرامج، بل بقدرتها على تحويل الموارد إلى إنتاج، وتحويل الإنتاج إلى قيمة مضافة، وتحويل القيمة المضافة إلى فرص عمل واستقرار ونمو اقتصادي. ومن هذا المنطلق، تبرز مشاريع عودة الحياة التي تقودها حكومة الوحدة الوطنية باعتبارها مشروعاً وطنياً يتجاوز حدود الخدمات والمرافق، ليؤسس لمرحلة أوسع عنوانها: عودة المصانع، وعودة عجلة الإنتاج، وعودة قطاع الصناعة والتعدين إلى موقعه الطبيعي في بناء الاقتصاد الليبي.

إن مشاريع الطرق والموانئ والمطارات وخطوط نقل الغاز، إلى جانب مشاريع دعم ورفع القدرة الإنتاجية لقطاع النفط، ليست مشاريع منفصلة عن مستقبل الصناعة والتعدين، بل تمثل الروافع الأساسية لتحريك هذا القطاع. فالطريق يربط المصنع بالسوق، والميناء يفتح بوابة التصدير، والمطار يجذب الخبرات والاستثمارات، وخطوط نقل الغاز توفر أحد أهم مصادر الطاقة للصناعة، وقطاع النفط يمثل قاعدة اقتصادية وتمويلية كبرى يمكن أن تسند مسار التنمية والإنتاج.

ومن هنا، فإن مشاريع عودة الحياة بحكومة الوحدة الوطنية لا ينبغي أن تُقرأ قراءة خدمية فقط، بل يجب أن تُقرأ قراءة إنتاجية وتنموية.

فكل طريق يُنجز يمكن أن يكون شرياناً لمنطقة صناعية،



وكل ميناء يُطوّر يمكن أن يكون بوابة للمنتج الوطني،



وكل مطار يستعيد كفاءته يمكن أن يكون جسراً للشركات والخبرات،



وكل خط غاز يتم تأهيله أو تطويره يمكن أن يكون أساساً لتغذية الصناعات بالطاقة،



وكل مشروع يدعم القدرة الإنتاجية لقطاع النفط يمكن أن ينعكس على قدرة الدولة في تمويل التنمية وتحريك الاستثمار.



لقد أدركت حكومة الوحدة الوطنية، بقيادة معالي رئيس مجلس الوزراء المهندس/ عبد الحميد الدبيبة، أن التنمية لا تتحقق بالمشاريع المعزولة، ولا بالقرارات المنفردة، وإنما تتحقق عندما تتكامل البنية التحتية مع الرؤية الاقتصادية، وتتصل مشاريع الموانئ والطرق والمطارات وخطوط نقل الغاز ومشاريع دعم ورفع القدرة الإنتاجية لقطاع النفط بخطط الإنتاج والتصنيع والتعدين. ومن هذا التكامل تبدأ عودة الحياة بمعناها الحقيقي: عودة العمل، وعودة المصنع، وعودة العامل، وعودة خطوط الإنتاج إلى الدوران.



وفي هذا السياق، تأتي خطة وزارة الصناعة والمعادن باعتبارها المسار المؤسسي الذي يربط بين مشاريع عودة الحياة وبين حاجات القطاع الصناعي والتعديني. فالوزارة تنظر إلى الصناعة باعتبارها منظومة متكاملة، لا تبدأ من المصنع وحده، بل من الطريق والطاقة والميناء والمطار والتشريع والتمويل والمنطقة الصناعية وسلاسل الإمداد. كما تنظر إلى التعدين باعتباره قطاعاً يحتاج إلى بنية تحتية مؤهلة، وطرق تصل إلى مواقع الخام، وموانئ تدعم التصدير، وطاقة مستقرة، وتنظيم قانوني وإداري يضمن حسن استغلال الموارد وحماية المصلحة الوطنية.

إن الموانئ الليبية تمثل إحدى أهم الروافع الاستراتيجية لعودة الصناعة والتعدين. فالميناء ليس مجرد مرفق بحري، بل هو بوابة الاقتصاد إلى العالم، ومن خلاله تتحرك المواد الخام ومدخلات الإنتاج، والمنتجات الصناعية. وكلما تطورت الموانئ، تحسنت قدرة الدولة على دعم الصادرات، وخفض تكاليف النقل، وربط المناطق الصناعية والتعدينية بسلاسل التجارة الإقليمية والدولية.

أما الطرق، فهي الشريان العملي الذي يربط مواقع الإنتاج بالأسواق والموانئ والمناطق الصناعية. ولا يمكن لأي مصنع أن ينافس أو يتوسع إذا ظل معزولاً عن شبكة نقل فعالة وآمنة. كما لا يمكن لأي نشاط تعديني أن يتحول إلى قيمة اقتصادية إذا لم تتوفر طرق تربط مواقع الاستغلال بمواقع المعالجة والتخزين والتصدير. ولهذا فإن مشاريع الطرق ضمن عودة الحياة تمثل شرطاً سابقاً لعودة المصانع وتحريك عجلة الإنتاج.

وتأتي المطارات باعتبارها رافعة لا تقل أهمية، لأنها لا تخدم حركة المسافرين فقط، بل تخدم الاستثمار والخبرة والشراكات الفنية. فالمطار الذي يعمل بكفاءة يفتح الباب أمام المستثمر، ويسهل انتقال الخبراء والفنيين، ويعزز قدرة الدولة على استقبال الوفود والشركات، ويربط ليبيا بمحيطها العربي والإقليمي والدولي. ومن هنا، فإن تطوير المطارات ودعم جاهزيتها يشكل جزءاً من بيئة الصناعة والتعدين، لا مجرد خدمة نقل جوي.



أما مشارف دعم ورفع القفرة الإنتاجفة لقطاع النفط، ففف فمفل ركفة اقتصادفة كبرف ضمن معافلة التنفمة. فالنفط لا فمفل مورداً مالفاف فقط، بل فمكن أن فكون قاعفة لتطوفر صناعات مرتبفة بالطاقة، والبفروكفماوفاف، والخدمات الصناعفة، وسلاسل الإمداد، والصفانة، والتصفف المسانف. وكلما تحسنت قفرة الفولة على دعم هفا القطاع وتنظم أثره الاقتصادي وتوففه جزء من عوائفه نحو البفنة التحتية والقطاعات الإنتاجفة، ازفادت فرص بناء اقتصاد أكثر تنوعاف واستفامة.

كما فمفل خطوط نقل الفاز أحد أهم عناصر البفنة التحتية الداعمة للصناعة. فالطاقة المستقرة والمستمرة فف قلب العملية الصناعفة، ولا فمكن الففث عن تشففل مصانع أو تطوفر صناعات تفوفلفة أو دعم مناطق صناعفة فون توفر مصادر طاقة قافرة على تفذفة الإنتاج. ولذلک، فإن مشارف نقل الفاز وتطوفر شبكات الطاقة ففف من أهم أافوات فمكن القطاع الصناعي، وفففف كلفة التشففل، وتفففف فرص إقامة صناعات فففة أكثر استقراراف وتنافسفة.



التكامل بين مشاريع عودة الحياة وخطة وزارة الصناعة والمعادن

”

ومن هنا، فإن العلاقة بين مشاريع عودة الحياة وخطة وزارة الصناعة والمعادن هي علاقة تكامل لا علاقة توازٍ. فالحكومة تهيئ البنية المادية الكبرى من طرق وموانئ ومطارات وطاقة ونفط، والوزارة تعمل على تحويل هذه البنية إلى فرص إنتاجية من خلال تنظيم النشاط الصناعي والتعديني، وتفعيل المناطق الصناعية، وتطوير التشريعات، وتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز الحوكمة، ودعم التحول الرقمي والبيانات والمؤشرات.

“

وتزداد أهمية هذه الرؤية في ظل ما تمتلكه ليبيا من موقع جغرافي استراتيجي على جنوب المتوسط، وامتداد أفريقي واعد، وموارد طبيعية وصناعية ومعدنية قابلة للتطوير. غير أن هذه المزايا لا تتحول إلى قوة اقتصادية بمجرد وجودها، بل تحتاج إلى بنية تحتية جاهزة، ومؤسسات قادرة على التخطيط، وتشريعات منظمة، وبيئة أعمال تمنح المستثمر الثقة وتمنح الدولة القدرة على توجيه التنمية نحو الإنتاج.

إن مفهوم عودة الحياة، في معناه العميق، لا يعني فقط عودة الطريق إلى الخدمة، أو الميناء إلى التشغيل، أو المطار إلى الحركة، بل يعني أن تعود هذه المرافق لخدم الاقتصاد المنتج. يعني أن يعود الطريق لخدم المصنع، وأن يعود الميناء لخدم التصدير، وأن يعود المطار لخدم الاستثمار، وأن تعود خطوط الغاز لخدم الصناعة، وأن يعود النفط ليكون داعماً للتنمية، وأن تعود الدولة إلى دورها في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة.

إن عودة الصناعة لا تتحقق بمجرد إعلان الرغبة في تشغيل المصانع، بل تتحقق عندما تتوفر الطاقة، وتتصل الطرق، وتعمل الموانئ، وتنشط المطارات، وتستقر الإجراءات، وتتوفر مناطق صناعية قادرة على استقبال المستثمرين. وكذلك فإن عودة التعدين لا تتحقق بمجرد وجود الموارد المعدنية، بل تتحقق عندما تتوفر البنية التحتية التي تنقل الخام، والطاقة التي تدعم المعالجة، والموانئ التي تفتح التصدير، والتشريعات التي تنظم الاستغلال وتحمي الموارد الوطنية.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إن مشاريع عودة الحياة بحكومة الوحدة الوطنية تمثل القاعدة العملية التي يمكن أن تنطلق منها خطة وزارة الصناعة والمعادن. فهي تمنح الخطة أرضاً تتحرك عليها، ومنافذ تنفتح من خلالها، وطاقة تستند إليها، وربطاً لوجستياً يمكنها من تحويل الصناعة والتعدين من إمكانات كامنة إلى قطاعات منتجة وفاعلة.

وتأتي استضافة ليبيا لأعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين لتمنح هذه الرؤية بعداً عربياً مهماً. فليبيا لا تقدم نفسها فقط كدولة تمتلك موقعاً وموارد، بل كدولة تسعى إلى تحويل مشاريعها العامة إلى منصات إنتاج، وتحويل بنيتها التحتية إلى قوة اقتصادية، وتحويل التعاون العربي إلى شراكات صناعية وتعدينية قابلة للتنفيذ.

الشراكات والخبرات. وليست خطوط غاز فقط، بل طاقة تحرك الصناعة. وليست زيادة في قدرة القطاع النفطي فقط، بل قدرة وطنية على تمويل التنمية ودعم القطاعات المنتجة. فالنهضة الصناعية والتعدينية لا تُبنى بالشعارات، ولا تتحقق بالموارد وحدها، بل تتحقق عندما تلتقي الإرادة الحكومية مع التخطيط المؤسسي، وتتصل مشاريع عودة الحياة بخطة وزارة الصناعة والمعادن، وتتحول الموانئ والطرق والمطارات وخطوط الغاز ومشاريع النفط إلى روافع إنتاجية حقيقية. ومن هنا، فإن مشاريع عودة الحياة بحكومة الوحدة الوطنية هي، في جوهرها، الرافعة الأساسية لعودة قطاع الصناعة والتعدين والإنتاج في ليبيا.

ومن هنا، فإن الرسالة الأهم هي أن مشاريع عودة الحياة ليست نهاية الطريق، بل بدايته. فهي البداية التي تمهد لعودة المصانع، وتحريك عجلة الإنتاج، وتنشيط المناطق الصناعية، وتطوير قطاع التعدين، ورفع جاهزية الاقتصاد الوطني لاستقبال الاستثمار. وكلما ارتبطت هذه المشاريع بخطة وزارة الصناعة والمعادن، ازداد أثرها، واتسعت نتائجها، وتحولت من مشاريع بنية تحتية إلى مشاريع بناء اقتصادي شامل.

إن ليبيا اليوم أمام فرصة حقيقية لإعادة تعريف التنمية من منظور إنتاجي. فالتنمية ليست طريقاً فقط، بل طريق يصل إلى مصنع. وليست ميناءً فقط، بل ميناء يفتح للصادرات. وليست مطاراً فقط، بل مطاراً يجذب

APIP

منصة طلبات وعروض
المنتجات الصناعية والتعدينية العربية



أول منصة رسمية متخصصة لطلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية العربية

+75,000



عدد المنشآت الصناعية والتعدينية

+1000



فرصة استثمارية



APIP.online



+9,000,000

زيارة للمنصة



حملات ترويجية
مدفوعة



مجانية التسجيل
وإدخال البيانات



تطبيقات على
الهواتف الذكية



مؤشرات
نقاء الأعمال



متجر إلكتروني
مجاني



قاعدة بيانات
موثوقة



اغتنم فرصة إضافة منتجاتك

مجاناً على المتجر الإلكتروني

فرص أكثر... شراكات أكبر... نمو أسرع.

بدعم من



الكويت فاند للتمويل الاقتصادي للعرب
Kuwait Fund For Arab Economic Development

إسناد
ESNAD



الشركة السعودية لخدمات التعدين
SAUDI MINING SERVICES CO.



المندوب العربي للاماء
الاقتصادي والاجتماعي

APIP.online



بمبادرة من

المنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتقييس والتعدين





”

تدخل دولة ليبيا مرحلة جديدة في مسار إعادة بناء قطاع الصناعة والمعادن، مدفوعة برؤية حكومية تستهدف تنويع الاقتصاد الوطني، وتنظيم القطاعات الإنتاجية، وتعزيز مساهمة الصناعة في التنمية، وفتح المجال أمام استثمار المنتج، والتصنيع المحلي، والتكامل مع الأسواق العربية والإفريقية.

وفي هذا الحوار، يتحدث معالي وزير الصناعة والمعادن بدولة ليبيا، الأستاذ محمد علي عبد القادر، عن ملامح الاستراتيجية الوطنية للصناعة 2030، وأهم الإصلاحات التنظيمية التي تشهدها الوزارة، وخطط توطين الصناعات التحويلية، وتعزيز صادرات «صنع في ليبيا»، والتحول الرقمي، والصناعة الخضراء، ودور الشباب، والاستعداد لإطلاق الخارطة الصناعية الوطنية باعتبارها إحدى الأدوات المحورية لتوجيه الاستثمار الصناعي في المرحلة المقبلة.

“

حوار صحفي مع



معالي الأستاذ محمد عبد القادر
وزير الصناعة والمعادن بدولة ليبيا

الصناعة الليبية تدخل مرحلة
البناء المؤسسي...
والخارطة الصناعية مشروع وطني
لتوجيه الاستثمار وتعظيم القيمة
المضافة

معالي الوزير، تبني «الاستراتيجية الوطنية للصناعة 2030» على رؤية طموحة لإعادة تشكيل المشهد الاقتصادي الليبي. ما الركائز الأساسية لهذه النهضة الصناعية المنشودة؟ وكيف ستشكل هذه الاستراتيجية اللبنة الأساس لبناء اقتصاد صناعي مستدام ومنافس؟

إن الحديث عن الاستراتيجية الوطنية للصناعة 2030 هو حديث عن تحول جوهري في وظيفة الدولة تجاه القطاع الصناعي، من إدارة إجراءات متفرقة إلى بناء منظومة إنتاجية متكاملة، قادرة على دعم الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على المورد النفطي، وخلق فرص عمل حقيقية ومستدامة.

تنطلق رؤيتنا في وزارة الصناعة والمعادن من قناعة واضحة بأن الصناعة ليست قطاعاً اقتصادياً تقليدياً فحسب، بل هي أحد أعمدة السيادة الاقتصادية للدولة. فالدولة التي تنتج، وتصنع، وتضيف قيمة إلى مواردها، تكون أكثر قدرة على حماية اقتصادها، وتعزيز قرارها التنموي، وبناء قاعدة إنتاجية تخدم المواطن والسوق والدولة في آن واحد.

وترتكز الاستراتيجية على عدة محاور رئيسية، في مقدمتها إعادة بناء الإطار المؤسسي والتنظيمي للقطاع، وتحديث قواعد البيانات الصناعية، وتفعيل السجل الصناعي، وتطوير منظومة الترخيص، واعتماد الرمز الإحصائي الصناعي الموحد، والعمل على إعداد وإطلاق الخارطة الصناعية الوطنية كأداة عملية لتوجيه الاستثمار حسب الميزات النسبية لكل منطقة.

ومن المهم التأكيد على أن هذه الرؤية لم تعد مجرد توجه عام أو عنوان مستقبلي، بل بدأت تتحول إلى أدوات تنظيمية ومؤسسية

ملموسة. فقد شهدت الوزارة خلال المرحلة الأخيرة حزمة من الخطوات والقرارات التنظيمية التي تعيد ترتيب البيت الصناعي من الداخل، وتؤسس لمرحلة أكثر انضباطاً في إدارة النشاط الصناعي والتعديني.

ويأتي في مقدمة هذه الخطوات تعزيز الإطار التنظيمي للوزارة، وإعادة ترتيب الاختصاصات، وتفعيل أدوات السجل والترخيص والرمز الصناعي، إلى جانب استحداث الإدارة العامة للتنظيم الصناعي، بما يمنح الوزارة قدرة أكبر على حصر المنشآت، وتصنيف الأنشطة، ومتابعة القدرات الإنتاجية، وبناء قاعدة بيانات صناعية وطنية أكثر دقة.

إن إعادة هيكلة العمل داخل الوزارة لا تستهدف زيادة الإجراءات على المستثمر أو المصنع، بل تهدف إلى توحيد المسار، وتوضيح الاختصاصات، وتسهيل القرار، وحماية النشاط الصناعي الجاد من العشوائية والتداخل. فالوزارة التي تمتلك بياناتها، وتعرف منشآتها، وتحدد مواقعها وطاقتها الإنتاجية، تكون أكثر قدرة على التخطيط، والمتابعة، ودعم المستثمر، وحماية المنتج الوطني.

كما تستهدف الاستراتيجية دعم الصناعات التحويلية، وتوطين الصناعات ذات الأولوية، وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين جودة المنتج الوطني، وربط الصناعة بالتدريب والابتكار والتصدير.

ونحن لا ننظر إلى هذه الاستراتيجية باعتبارها وثيقة نظرية، بل باعتبارها برنامج عمل وطني لإعادة تموضع القطاع الصناعي داخل الاقتصاد الليبي، ضمن رؤية حكومة الوحدة الوطنية التي تولي أهمية خاصة للقطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الصناعة والمعادن، باعتبارها من أهم مسارات بناء اقتصاد متوازن ومستدام.

في هذا السياق، ما الخطوات التي تتخذونها لتعزيز تصدير منتجات «صنع في ليبيا»؟ وهل هناك أهداف استراتيجية محددة في هذا الصدد؟

تعزيز حضور منتجات «صنع في ليبيا» في الأسواق الخارجية يمثل أحد الأهداف المهمة للوزارة، ولكنه هدف لا يمكن تحقيقه بالشعارات فقط، بل يحتاج إلى بناء منظومة متكاملة تبدأ من تنظيم المنشأة الصناعية، وتمر بجودة المنتج، وتنتهي بقدرته على المنافسة والتصدير.

لذلك نعمل أولاً على ضبط هوية المنتج الصناعي الليبي من خلال ربطه بالمنشأة المنتجة، والسجل الصناعي، والرمز الصناعي، والقدرة الإنتاجية، ومعايير الجودة والمطابقة. فالتصدير الحقيقي يحتاج إلى منتج واضح المنشأ، معروف المصدر، قابل للتتبع، ومستوفٍ للمتطلبات الفنية في الأسواق المستهدفة. ونحن ننظر إلى عبارة «صنع في ليبيا» باعتبارها مسؤولية وطنية قبل أن تكون علامة تجارية. فهي يجب أن تعكس جودة المنتج، وجدية المصنع، واحترام المعايير، وقدرة الدولة على تقديم منتج صناعي موثوق.

ومن هذا المنطلق، تعمل الوزارة على دعم مسارات اعتماد المنشأ الصناعي، وتطوير البيانات الصناعية، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في مجالات المواصفات، والجمارك، والتجارة، والمنافذ، بما يسهل حركة المنتجات الوطنية، ويفتح أمامها فرصاً أوسع في الأسواق العربية والإفريقية.

أما من حيث الأهداف الاستراتيجية، فإننا نسعى إلى الانتقال التدريجي من الاقتصاد القائم على استيراد معظم الاحتياجات إلى اقتصاد ينتج جزءاً متزايداً من احتياجاته، ثم يصدر المنتجات التي يمتلك فيها ميزات تنافسية.

ونرى فرصاً واعدة في مواد البناء، والصناعات الغذائية، والصناعات المعدنية، وبعض الصناعات التحويلية المرتبطة بالموارد الطبيعية، خاصة عندما يتم تنظيمها ورفع جودتها وربطها بالأسواق المستهدفة.

إن هدفنا ليس تصدير منتج فقط، بل تصدير ثقة في الصناعة الليبية، وهذا يتطلب عملاً متكاملًا بين التنظيم، والجودة، والاعتماد، والترويج، وتسهيل الإجراءات.

تتوفر دولة ليبيا على موارد طبيعية ومعدنية مهمة؛ ما خطط الوزارة لتعزيز توطيد الصناعات التحويلية لضمان استغلال هذه الموارد محلياً بدل تصديرها كمواد خام، وبما يخدم السيادة الاقتصادية للدولة؟

تمتلك ليبيا موارد طبيعية ومعدنية مهمة، غير أن القيمة الحقيقية لهذه الموارد لا تتحقق بمجرد استخراجها، بل تتحقق عندما تدخل في سلاسل تصنيع وتحويل وإضافة قيمة داخل البلاد.

ومن هنا تأتي أهمية توطيد الصناعات التحويلية المرتبطة بالموارد المحلية. فرؤيتنا واضحة في هذا الجانب: يجب أن تتحول الموارد الطبيعية من مواد خام محدودة الأثر إلى مدخلات إنتاج لصناعات وطنية قادرة على خلق فرص العمل، ودعم الإيرادات، وتطوير البلديات والمناطق المنتجة، وتوفير بدائل محلية للمنتجات المستوردة.

إن توطيد الصناعات التحويلية لا يتحقق بمجرد الدعوة إلى الاستثمار، بل يحتاج إلى معرفة دقيقة بالموارد، وتحديد مواقعها، وربطها بالقدرة الإنتاجية والأسواق المستهدفة. ومن هنا تأتي أهمية الخارطة الصناعية التي تعمل الوزارة على إعدادها وإطلاقها، باعتبارها أداة لتوجيه الاستثمار نحو الصناعات التي تمتلك فيها ليبيا ميزات حقيقية.

العالم يعيش عصر الثورة الصناعية الرابعة؛ ما خطط الوزارة لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء في خطوط الإنتاج بالمصانع الليبية؟ وهل هناك برامج لدعم الابتكار الصناعي وتحويل الأفكار الشبابية إلى مشاريع إنتاجية ملموسة؟

إن الثورة الصناعية الرابعة لم تعد مفهومًا مستقبليًا بعيدًا، بل أصبحت واقعًا يفرض نفسه على الدول والمؤسسات والقطاعات الإنتاجية. ومن لا يمتلك القدرة على إدارة الصناعة بالبيانات، وتحليل الإنتاج، وتتبع سلاسل الإمداد، ورفع كفاءة التشغيل، سيجد نفسه خارج منظومة المنافسة الحديثة.

ومن هذا المنطلق، تنظر وزارة الصناعة والمعادن إلى التحول الرقمي باعتباره أحد الأعمدة الأساسية في تطوير القطاع الصناعي الليبي. ونحن نبدأ من القاعدة الصحيحة، وهي بناء قاعدة بيانات صناعية دقيقة، وتفعيل الرمز الإحصائي الصناعي الموحد، وتطوير السجل الصناعي، وإعداد الخارطة الصناعية، وربط المعلومات المتعلقة بالمنشآت الصناعية، والطاقات الإنتاجية، والمواد الخام، والمواقع، واحتياجات السوق.

هذه الأدوات لا تمثل مجرد تحديث إداري، بل هي البنية التحتية الأولى للانتقال نحو صناعة ذكية، لأن الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لا يمكن أن يعملوا بفاعلية في بيئة تفتقر إلى البيانات الدقيقة والتنظيم المؤسسي.

فالخارطة الصناعية ستساعد على تحديد أين يمكن إقامة صناعات مواد البناء، وأين تتوفر الخامات المعدنية، وأين توجد فرص الصناعات الغذائية، وأين يمكن تطوير مناطق صناعية مرتبطة بالموانئ أو الطرق أو مصادر الطاقة. وبذلك يصبح الاستثمار الصناعي قائمًا على بيانات وفرص مدروسة، لا على اجتهادات فردية أو قرارات متفرقة.

وتعمل الوزارة على تنظيم قطاع التعدين والمحاجر، وتحديث أدوات الترخيص والرقابة الفنية، والحد من النشاط العشوائي، وتشجيع الاستثمار في الصناعات القائمة على الخامات المحلية، مثل الإسمنت، والجبس، والرخام، والحجر، ومواد البناء، والصناعات المعدنية، والصناعات المرتبطة بمشروعات الإعمار والبنية التحتية.

ونحن نرى أن إعادة تنظيم قطاع المناجم والمحاجر، وربطه بالصناعات التحويلية، يمثل أحد المسارات المهمة لتعظيم القيمة المضافة داخل البلاد. فكل خامة محلية يجب أن تطرح حولها أسئلة إنتاجية واضحة: ما المنتج الممكن؟ ما السوق المستهدف؟ ما فرص التشغيل؟ وما حجم القيمة التي يمكن أن تبقى داخل الاقتصاد الليبي بدل أن تخرج في صورة مواد خام محدودة العائد؟

هذه هي المقاربة التي نعمل عليها، لأنها تنسجم مع مفهوم السيادة الاقتصادية، وتؤكد أن حماية الموارد لا تكون بتجميدها، بل بإدارتها الرشيدة وتحويلها إلى قيمة وطنية مستدامة.

المستثمر الجاد لا يبحث عن الموقع فقط، بل يبحث عن وضوح الرؤية، واستقرار الإجراءات، وتوفر البيانات، وسهولة الحصول على المعلومات، ووجود فرص صناعية محددة. ولذلك تعمل وزارة الصناعة والمعادن على تحسين البيئة الصناعية من خلال تنظيم إجراءات الترخيص، وتفعيل السجل الصناعي، وتطوير الخارطة الصناعية، وتحديد الفرص الاستثمارية حسب القطاعات والمناطق، بما يمنح المستثمر صورة أوضح عن طبيعة السوق والفرص المتاحة.

إن الوزارة تدرك أن المستثمر لا يحتاج فقط إلى تشجيع لفظي، بل يحتاج إلى وضوح مؤسسي وتشريعي وإجرائي. ولذلك فإن إعادة هيكلة الوزارة وتفعيل أدوات التنظيم الصناعي يمثلان رسالة مهمة للمستثمرين بأن الدولة تتجه نحو بيئة صناعية أكثر وضوحاً وانضباطاً.

فالاستثمار الصناعي يحتاج إلى جهة فنية قادرة على منح الرأي، وتحديد النشاط، وتقييم الموقع، وربط الترخيص بالسجل الصناعي والرمز الصناعي، ومتابعة القدرة الإنتاجية. وهذه هي الوظيفة التي تعمل الوزارة على ترسيخها من خلال الإدارة العامة للتنظيم الصناعي، ومن خلال تطوير قواعد البيانات والخارطة الصناعية.

ونحن نولي أهمية خاصة للمناطق الصناعية، باعتبارها إحدى أهم أدوات توطين الاستثمار الصناعي. فالمنطقة الصناعية الناجحة ليست مجرد مساحة أرض، بل منظومة خدمات متكاملة تشمل البنية التحتية، والطاقة، والمياه، والطرق، والخدمات اللوجستية، والحماية البيئية، والربط بالموانئ والأسواق.

كما تعمل الوزارة على تطوير مفهوم المناطق الصناعية نحو مناطق أكثر تنظيماً وارتباطاً بالتقنية، بحيث تكون قادرة مستقبلاً على استيعاب الصناعات الحديثة، والصناعات ذات القيمة المضافة، والمشروعات القائمة على الابتكار والطاقة النظيفة.

وعلى مستوى المصانع، فإن الوزارة تشجع التدرج في إدخال التقنيات الحديثة، مثل أنظمة مراقبة خطوط الإنتاج، وإدارة المخزون، وتحليل الأعطال، وقياس كفاءة الطاقة، ومراقبة الجودة، وتتبع مدخلات ومخرجات الإنتاج. وهذه الأدوات ستساعد المصانع اللبية على تقليل الهدر، وتحسين الإنتاجية، ورفع القدرة التنافسية.

أما فيما يتعلق بالشباب، فإننا نرى أن الابتكار الصناعي لا يبدأ دائماً من رأس مال كبير، بل قد يبدأ من فكرة ذكية، أو حل تقني لمشكلة إنتاجية، أو مشروع صغير قابل للتوسع.

ولذلك تدعم الوزارة التوجه نحو ربط الأفكار الشبابية بالتدريب الفني، والحاضنات، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والجهات البحثية، حتى تتحول المبادرات إلى منتجات ومشاريع قابلة للحياة.

إن الشباب اللبي يجب ألا يكون متلقياً للتحويل الصناعي فقط، بل شريكاً في صناعته. وهذا يتطلب بناء جسور حقيقية بين الوزارة، والجامعات، والمعاهد التقنية، ومراكز البحوث، والقطاع الخاص، والمستثمرين.

تمثل دولة ليبيا بوابة استراتيجية بين إفريقيا وأوروبا؛ ما الحوافز والضمانات التشريعية التي تقدمونها اليوم لجذب الاستثمارات الصناعية الأجنبية؟ وهل هناك مناطق صناعية أو مدن صناعية ذكية قيد التطوير لاستقطاب المزيد من رؤوس الأموال؟

ليبيا تمتلك موقعاً جغرافياً استثنائياً، فهي تطل على البحر المتوسط، وتمثل بوابة طبيعية نحو إفريقيا، كما أنها قريبة من الأسواق العربية والأوروبية. وهذا الموقع يمنحها ميزة استراتيجية كبيرة، لكنه يحتاج إلى إدارة اقتصادية وصناعية قادرة على تحويل الجغرافيا إلى فرصة استثمارية حقيقية.

الصناعة الليبية وجعلها أكثر قدرة على المنافسة. فالاستدامة ليست عبئاً على الصناعة، بل فرصة لتحديثها، وتقليل كلفتها، وتحسين جودة منتجاتها، وفتح أسواق جديدة أمامها.

وفي هذا الإطار، يمثل مركز الطاقة الخضراء التابع للوزارة إحدى الأدوات المهمة التي يمكن أن تسهم في دعم هذا التوجه، من خلال إعداد الدراسات الفنية، ونشر الوعي الصناعي، وتقديم المقترحات المتعلقة بكفاءة الطاقة، وترشيد استهلاك الوقود والكهرباء، ودراسة فرص إدخال الطاقة المتجددة في بعض الأنشطة الصناعية، خاصة في المناطق الصناعية والمصانع كثيفة الاستهلاك للطاقة.

إننا نعمل على أن يكون مركز الطاقة الخضراء رافداً فنياً لسياسات الوزارة في هذا المجال، وأن يسهم في تطوير أدلة إرشادية للمصانع، ودعم التحول التدريجي نحو إنتاج أنظف وأكثر كفاءة. ولا نريد أن تكون الصناعة الخضراء مجرد شعار، بل مساراً عملياً يبدأ من قياس الاستهلاك، وتحسين الكفاءة، وتقليل الفاقد، ثم الانتقال تدريجياً إلى حلول الطاقة المتجددة والتقنيات الصديقة للبيئة.

كما أن تنظيم استهلاك الطاقة والوقود في الأنشطة الصناعية يمثل جزءاً من هذه الرؤية، لأن الطاقة يجب أن تذهب إلى الإنتاج الحقيقي، وأن تتحول إلى قيمة اقتصادية، لا إلى هدر أو نشاط غير منظم. ومن هنا فإن الصناعة الخضراء ترتبط عندنا بالحوكمة، والكفاءة، والجودة، وحماية الموارد، وليس فقط بالبعد البيئي التقليدي.

وتعمل الوزارة كذلك على تشجيع المصانع على تحسين إدارة المخلفات الصناعية، وتطوير أنظمة السلامة، والالتزام بالاشتراطات البيئية، واعتماد تقنيات إنتاج أنظف، خاصة في الصناعات ذات الأثر البيئي المباشر مثل الإسمنت، ومواد البناء، والصناعات المعدنية، والصناعات التحويلية.

ونحن نؤمن أن ليبيا تستطيع أن تتحول إلى منصة صناعية إقليمية إذا نجحت في الجمع بين الموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، والمناطق الصناعية المنظمة، والبيانات الدقيقة، والشراكات الاستثمارية الجادة.

ولهذا فإن المرحلة القادمة لن تركز فقط على جذب الاستثمار، بل على توجيهه نحو القطاعات الأكثر أثراً في التشغيل، ونقل التقنية، والإحلال محل الواردات، والتصدير.

رسالتنا للمستثمرين واضحة: ليبيا لا تبحث عن استثمارات عابرة، بل عن شراكات طويلة الأمد تبني صناعة، وتوفر فرص عمل، وتنقل معرفة، وتفتح آفاقاً جديدة للتكامل الاقتصادي مع محيطها العربي والإفريقي والمتوسطي.

في ظل التوجه العالمي نحو الاستدامة؛ ما نصيب «الصناعة الخضراء» في رؤيتكم؟ وكيف يتم تشجيع المصانع على تبني تقنيات نظيفة وصديقة للبيئة تتماشى مع المعايير الدولية؟

الصناعة الخضراء أصبحت اليوم معياراً رئيسياً في تقييم قوة الصناعة وقدرتها على المنافسة. فالعالم لم يعد ينظر إلى حجم الإنتاج فقط، بل إلى طريقة الإنتاج، وكفاءة استخدام الطاقة، وحجم الانبعاثات، وقدرة المصانع على الالتزام بالمعايير البيئية والفنية.

وفي وزارة الصناعة والمعادن، نرى أن الصناعة الخضراء ليست ملفاً منفصلاً عن التنمية الصناعية، بل هي جزء من جودة الصناعة نفسها. فالمصنع الذي يستهلك طاقة أقل، ويخفض الهدر، ويدير مخلفاته بشكل أفضل، ويستخدم تقنيات أنظف، هو مصنع أكثر قدرة على الاستمرار والمنافسة.

نحن ننظر إلى الصناعة الخضراء من زاويتين متكاملتين: الأولى هي حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد، والثانية هي رفع كفاءة

ومن المهم أن تتجه برامج التدريب نحو التخصصات المطلوبة فعليًا، مثل الصيانة الصناعية، والكهرباء الصناعية، والميكانيكا، وتشغيل خطوط الإنتاج، والجودة، والسلامة المهنية، وتقنيات الطاقة، والمختبرات، والصناعات الغذائية، ومواد البناء، والتقنيات الرقمية المرتبطة بالإنتاج.

كما أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمثل مجالًا واسعًا لدخول الشباب إلى عالم الإنتاج، لأنها لا تحتاج دائمًا إلى رؤوس أموال ضخمة، بل تحتاج إلى فكرة واضحة، وتدريب جيد، وتنظيم، ومرافقة فنية، وسوق يمكن الوصول إليه. إننا نريد للشباب الليبي أن ينتقل من ثقافة انتظار الوظيفة إلى ثقافة صناعة الفرصة. وهذا لا يتحقق بالشعارات، بل ببناء بيئة صناعية تسمح للمبادرات الصغيرة أن تنمو، وللمهارات أن تجد مكانها، وللأفكار أن تتحول إلى منتجات حقيقية.

انطلاقًا من القطاعات الصناعية التي تعمل عليها الوزارة، ما أهم القطاعات التي تحقق مردودية عالية للاقتصاد الليبي؟

هناك قطاعات صناعية تمتلك فرصًا كبيرة لتحقيق مردودية عالية للاقتصاد الليبي، خاصة إذا تم التعامل معها ضمن رؤية متكاملة تقوم على سلاسل القيمة، لا على المشروعات المنفردة فقط.

في مقدمة هذه القطاعات تأتي صناعات مواد البناء، نظرًا لحاجة ليبيا المتواصلة إلى الإعمار والبنية التحتية والتنمية العمرانية. وهذا يشمل الإسمنت، والحديد، والجبس، والرخام، والحجر، والطوب، والخرسانة، والسيراميك، ومواد التشطيب. هذه الصناعات لا تخدم السوق المحلي فقط، بل يمكن أن تصبح مجالًا مهمًا للتصدير عند رفع الجودة وتنظيم الإنتاج.

والغاية النهائية ليست أن نرفع شعارات بيئية فقط، بل أن نبني صناعة ليبية أكثر كفاءة، وأقل هدرًا، وأكثر توافقًا مع المعايير الدولية، وقادرة على دخول الأسواق التي أصبحت تضع الاستدامة ضمن شروطها الأساسية. ومن هنا فإن الصناعة الخضراء ستكون جزءًا أصيلًا من مستقبل الصناعة الليبية، وليست ملغًا جانبيًا أو هامشيًا.

يمثل الشباب القوة الضاربة في المجتمع الليبي؛ كيف يمكن لقطاع الصناعة أن يكون المحرك الرئيس لخلق فرص عمل جديدة؟ وهل هناك تنسيق لربط مخرجات التعليم التقني باحتياجات المصانع والشركات الكبرى؟

الشباب هم رأس المال الحقيقي لأي نهضة صناعية. فالمصانع لا تعمل بالآلات وحدها، بل بالعقول والمهارات والانضباط والمعرفة الفنية. ولذلك فإن تمكين الشباب في القطاع الصناعي ليس خيارًا اجتماعيًا فقط، بل هو شرط اقتصادي لنجاح أي مشروع صناعي وطني. الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على خلق فرص العمل، لأنها لا توفر وظائف داخل المصنع فقط، بل تخلق حولها شبكة واسعة من الأنشطة المساندة، مثل النقل، والصيانة، والتغليف، والتسويق، والمختبرات، والجودة، والخدمات الهندسية، والتدريب، وسلاسل الإمداد، والخدمات اللوجستية.

ونحن في الوزارة نرى أن التحدي الأساسي لا يتمثل فقط في توفير فرص عمل، بل في بناء مهارات قادرة على تلبية احتياجات الصناعة الحديثة. لذلك نؤكد أهمية الربط بين مخرجات التعليم التقني والمهني واحتياجات المصانع، بحيث لا يكون التدريب منفصلًا عن واقع السوق، ولا تكون المصانع في حاجة إلى مهارات لا تجدها في الخريجين.

إن وزارة الصناعة والمعادن تتحرك اليوم ضمن رؤية حكومة الوحدة الوطنية، التي تؤمن بأن بناء الاقتصاد الوطني لا يتحقق بالاعتماد على مورد واحد، بل بتفعيل القطاعات الإنتاجية، وفي مقدمتها الصناعة والمعادن، باعتبارهما من أهم روافع التنويع الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز السيادة الإنتاجية للدولة.

إن ما تقوم به الوزارة اليوم يمثل انتقالاً من مرحلة المعالجة الجزئية إلى مرحلة البناء المؤسسي. فالقرارات التنظيمية، وإعادة ترتيب الاختصاصات، وتفعيل السجل الصناعي، واعتماد الرمز الصناعي الموحد، والاستعداد لإطلاق الخارطة الصناعية، كلها ليست خطوات منفصلة، بل حلقات في مشروع وطني واحد هدفه إعادة بناء القطاع الصناعي على قاعدة بيانات واضحة، ورقابة فنية، وفرص استثمارية قابلة للتنفيذ.

هذه المرحلة قد لا تظهر نتائجها كاملة في يوم واحد، لكنها تؤسس لمسار مختلف. فالصناعة لا تنهض بالخطاب فقط، بل بالأنظمة، والبيانات، والتشريعات، والكوادر، والمناطق الصناعية، والشراكات، والانضباط المؤسسي. وهذا هو جوهر العمل الذي نؤمن به داخل وزارة الصناعة والمعادن.

وفي هذا المقام، أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى دولة رئيس حكومة الوحدة الوطنية، رئيس مجلس الوزراء، على دعمه المستمر لوزارة الصناعة والمعادن، وحرصه على تمكينها من أداء مهامها، ومساندة جهودها في إعادة تنظيم القطاع الصناعي والتعديني، ودفعه نحو مرحلة أكثر فاعلية وانضباطاً وإنتاجية. إن هذا الدعم يمثل عاملاً رئيسياً في نجاح الوزارة، وحافزاً لمواصلة العمل وفق رؤية حكومية واضحة تستهدف بناء اقتصاد وطني متوازن ومستدام.

وتأتي الصناعات الغذائية في مرتبة متقدمة، لأنها ترتبط بالأمن الغذائي وتقليل الاستيراد واستثمار السوق المحلي. وتشمل هذه الصناعات الطحن، والتعبئة، والتخزين، والألبان، والزيوت، والأعلاف، والتمور، والمنتجات الزراعية التحويلية، وسلاسل التبريد والتغليف.

وهناك كذلك الصناعات المعدنية والهندسية، وهي قطاع مهم لدعم البناء، والنفط، والزراعة، والنقل، والصيانة الصناعية. كما تمتلك ليبيا فرصاً واعدة في الصناعات القائمة على الموارد التعدينية والمحجرية، والصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، والصناعات البتروكيمياوية والتحويلية المرتبطة بالنفط والغاز.

لكننا نؤكد دائماً أن الأهم ليس فقط اختيار القطاع، بل بناء سلسلة قيمة حوله. فالمردودية الحقيقية تتحقق عندما نربط المادة الخام بالتصنيع، والتصنيع بالجودة، والجودة بالسوق، والسوق بالتصدير، والتصدير بالثقة في المنتج الوطني.

ومن هذا المنطلق، فإن الوزارة تعمل على توجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تحقق أثراً مضاعفاً: إنتاج، تشغيل، إحلال واردات، تصدير، نقل معرفة، وتنمية محلية. فالصناعة الناجحة لا تقاس بعدد المصانع فقط، بل بحجم القيمة التي تضيفها للاقتصاد والمجتمع.

معالي الوزير، كلمة أخيرة توجهونها عبر «مجلة التنمية الصناعية العربية» للمستثمرين العرب ورواد الأعمال الليبيين الذين يطمحون للمساهمة في النهضة الصناعية الليبية الجديدة.

أود في ختام هذا الحوار أن أؤكد أن ليبيا تدخل مرحلة جديدة في مسار إعادة بناء قطاع الصناعة والمعادن، مرحلة تقوم على التنظيم، والبيانات، والتخطيط، والجودة، والاستثمار المنتج، والشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص الوطني والعربي والدولي.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى السيد وكيل وزارة الصناعة والمعادن للشؤون العامة والإنتاج والمناطق الصناعية، الأستاذ مصطفى علي السمو، على جهوده المقدرة، وتعاونه المستمر، ودوره في دعم مسارات العمل داخل الوزارة، بما يعكس أهمية التكامل المؤسسي والعمل بروح الفريق الواحد. فالنجاح في هذه المرحلة لا يتحقق بجهد فردي، بل بتضافر الجهود، وتوحيد الرؤية، وتحمل المسؤولية بروح وطنية ومهنية. وأوجه رسالتي إلى المستثمرين العرب بأن ليبيا ليست مجرد سوق واعدة، بل منصة إنتاجية استراتيجية، تمتلك الموقع، والموارد، والفرص، والقدرة على أن تكون حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي. ونحن نرحب بكل استثمار جاد ينقل التقنية، ويوطن المعرفة، ويخلق فرص العمل، ويضيف قيمة حقيقية للاقتصاد الليبي. كما أوجه رسالتي إلى رواد الأعمال الليبيين، وخاصة الشباب، بأن مستقبل ليبيا لن يبنى بالاستهلاك وحده، بل بالإنتاج، والمبادرة، والمعرفة، والعمل الجاد. إن الصناعة هي طريق الاستقلال الاقتصادي، وهي المجال الذي يمكن أن تتحول فيه الأفكار إلى مشروعات، والموارد إلى منتجات، والطموح إلى إنجاز ملموس.

إننا في وزارة الصناعة والمعادن ماضون، بعون الله، في أداء مسؤوليتنا الوطنية لتنظيم القطاع، وتمكين المنتج المحلي، ودعم المستثمرين الجادين، وتطوير الصناعات التحويلية، وتعزيز دور ليبيا في محيطها العربي والإفريقي. ونؤمن أن المرحلة القادمة ستكون مرحلة صناعة وبناء وإنتاج، وأن ليبيا قادرة، بإرادة أبنائها، ودعم حكومتها، وشرافاتها العربية، على استعادة مكانتها كدولة منتجة، واعدة، وقادرة على المنافسة.



المنصة العربية للمؤشرات الصناعية

منصة رقمية تفاعلية توفر بيانات ومؤشرات شاملة حول القطاع الصناعي في الدول العربية مدعومة بأدوات تحليل ذكية لتمكين صناع القرار والباحثين والمستثمرين من الوصول إلى معلومات دقيقة ومحدثة



آليات دعم القرار الصناعي عبر المنصة العربية للمؤشرات الصناعية



استكشاف فرص الاستثمار والتكامل

بناء الخطط والاستراتيجيات على بيانات رسمية موثوقة لتحديد القطاعات الواعدة وتعزيز سلاسل القيمة والتكامل الصناعي العربي.



مقارنة المؤشرات بدعم الذكاء الاصطناعي

تحليل المؤشرات وقياس الفجوات في الأداء، مع توليد رسوم بيانية وجدول وتحليلات فورية تدعم القرار الصناعي.



رصد الأداء ودعم السياسات الصناعية

رصد ومتابعة تطور المؤشرات والقطاعات وتحليل الاتجاهات التنموية، بما يدعم اكتشاف الفرص والقطاعات ذات الأولوية.



تغطية شاملة وبيانات موثوقة

تغطي المنصة 21 دولة عربية. وتعتمد على بيانات ومؤشرات مستمدة من مصادر وطنية وعربية ودولية رسمية وموثوقة.



تحليل تفاعلي

رسوم بيانية ديناميكية. مقارنات بين الدول، وبيانات قابلة للتحميل لسهولة التحليل والمتابعة.



التحليل بالذكاء الاصطناعي

تحليل المؤشرات، إجراء المقارنات، وتوليد الرسوم البيانية والجدول استجابة للاستفسارات النصية والصوتية.



مصادر رسمية داعمة

وزارات الصناعة والتجارة، الأجهزة الإحصائية الوطنية، البنوك المركزية العربية، والمنظمات الدولية والإقليمية.



aiip.aidsmo.org

الاستفسار عن أي مؤشر اقتصادي أو صناعي.

تحليل البيانات المعقدة فوراً.

إعداد رسوم بيانية وجدول تفاعلية دقيقة.



حكومة الوحدة الوطنية
وزارة الصناعة والمعادن
Ministry of Industry & Minerals



م. مصطفى علي السمو
وكيل وزارة الصناعة والمعادن للشؤون العامة
والإنتاج والمناطق الصناعية / دولة ليبيا



وزارة الصناعة والمعادن الليبية: بداية مشروع وطني لحكومة الصناعة والتعدين وبناء الخارطة الصناعية

تشهد وزارة الصناعة والمعادن بدولة ليبيا مرحلة مهمة من التطوير والتحديث المؤسسي، في إطار توجيهات ودعم حكومة الوحدة الوطنية برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء المهندس عبد الحميد الدبيبة، وبإشراف ومساندة السيد وزير الصناعة والمعادن، وبمتابعة تنفيذية وفنية من وكالة وزارة الصناعة والمعادن للشؤون العامة والإنتاج والمناطق الصناعية، ضمن توجه وطني يستهدف استعادة الدور التنظيمي والفني للوزارة، وإعادة بناء قطاع الصناعة والمعادن على أسس حديثة تقوم على القانون، والبيانات، والحوكمة، والاستثمار.



إن ما يجري اليوم داخل الوزارة لا يمثل إجراءات إدارية متفرقة، ولا يقف عند حدود معالجة أوضاع قائمة، بل يندرج ضمن بداية مشروع وطني متكامل لإعادة تنظيم القطاع الصناعي والتعديني في ليبيا. وهو مشروع يقوم على تحويل الوزارة من جهاز إداري يتعامل مع الملفات بصورة جزئية، إلى مؤسسة قادرة على التخطيط، والتنظيم، والقياس، وتوجيه الاستثمار، ومتابعة النشاط الصناعي والتعديني وفق أدوات فنية واضحة وقابلة للتطوير.

ومن موقع المسؤولية الفنية والتنفيذية، فإن تطوير الصناعة لا يمكن أن يتحقق بالقرارات وحدها، كما لا يمكن أن ينجح دون بيانات دقيقة، واختصاصات واضحة، وإجراءات منضبطة، وخارطة صناعية تساعد الدولة والمستثمر على فهم الواقع وتحديد الفرص. لذلك، فإن مسار التطوير الذي تعمل عليه الوزارة ينطلق من فكرة أساسية مفادها أن الصناعة الحديثة لم تعد مجرد ترخيص أو سجل، بل منظومة متكاملة ترتبط بالأمن الاقتصادي، وتنوع مصادر الدخل، وتعزيز الإنتاج المحلي، ورفع القيمة المضافة، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار الجاد.



استحداث الرمز الإحصائي الصناعي الموحد

وقد شكّلت قرارات رئيس مجلس الوزراء الصادرة خلال سنة 2026م نقطة انطلاق تنفيذية مهمة لهذا التحول، وفي مقدمتها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (169) لسنة 2026م بشأن استحداث الرمز الإحصائي الصناعي الموحد،

الذي يؤسس لمعروف وطني موحد للمنشآت الصناعية داخل ليبيا. وتكمن أهمية هذا الرمز في أنه لا يمثل رقماً إدارياً فحسب، بل أداة لبناء قاعدة بيانات صناعية دقيقة، تمكّن الوزارة من معرفة حجم النشاط الصناعي، وحالة التشغيل، والطاقة الإنتاجية، واحتياجات المواد الخام، والطاقة، والوقود، وفرص التوسع والاستثمار.

نقل تبعية صندوق ضمان الائتمان إلى وزارة الصناعة والمعادن

وفي السياق ذاته، يمثل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (170) لسنة 2026م بشأن نقل تبعية صندوق ضمان الائتمان إلى وزارة الصناعة والمعادن خطوة مهمة في ربط السياسة الصناعية بأدوات التمويل. فإعادة توظيف دور الصندوق ضمن أولويات الوزارة يمكن أن يساهم في ضمان التمويل، وتقليل مخاطر الإقراض، وتحفيز المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتوجيه الدعم نحو الأنشطة الإنتاجية التي تخدم السوق المحلي وتدعم سلاسل القيمة.

استحداث الإدارة العامة للتنظيم الصناعي

كما جاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (298) لسنة 2026م بشأن استحداث الإدارة العامة للتنظيم الصناعي ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الصناعة والمعادن، ليعزز قدرة الوزارة على ممارسة اختصاصاتها الفنية في مجال الترخيص الصناعي، ومسك السجل الصناعي، وتنظيم الرمز الإحصائي الصناعي الموحد وسجلاته، ومنح الإفادات الخاصة به، وتصنيف الأنشطة الصناعية، وإعداد الخريطة الصناعية الوطنية، وذلك استناداً إلى قانون التنظيم الصناعي رقم (22) لسنة 1989م ولائحته التنفيذية.

إن أهمية هذه القرارات لا تكمن في كل قرار على حدة، بل في تكاملها داخل منظومة واحدة. فالرمز الإحصائي يبنى قاعدة البيانات، والإدارة العامة للتنظيم الصناعي تضبط الاختصاص الفني، وصندوق ضمان الائتمان يفتح مساراً للتمويل الصناعي، والخارطة الصناعية تمثل الأداة التي تجمع هذه العناصر في رؤية تخطيطية قابلة للتنفيذ. ومن هنا، فإن هذه الخطوات لا ينبغي النظر إليها كنهاية لمسار الإصلاح، بل كبداية عملية لبناء منظومة صناعية وطنية أكثر وضوحاً وتنظيماً وقدرة على دعم القرار.

وتكمن أهمية هذه الإدارة في أنها تمثل أداة عملية لإعادة ترتيب العلاقة بين الترخيص، والسجل، والبيانات، والخارطة الصناعية. فالترخيص يمنح الصفة القانونية للنشاط، والسجل يوثق المنشأة، والرمز الإحصائي يعرفها داخل قاعدة البيانات الوطنية، والخارطة الصناعية تحوّل هذه البيانات إلى أداة للتخطيط والاستثمار. وبذلك تصبح الوزارة أكثر قدرة على التمييز بين النشاط الصناعي الحقيقي والأنشطة غير المنتجة، وعلى توجيه التسهيلات نحو المنشآت ذات الأثر الاقتصادي والإنتاجي.



الخريطة الصناعية الوطنية

وتأتي الخريطة الصناعية الوطنية في قلب هذا المشروع، باعتبارها أداة للتخطيط والتنمية، وليست مجرد وثيقة وصفية. فالخريطة الصناعية تمكّن الدولة من تحديد مواقع النشاط الصناعي، واحتياجات البنية التحتية، وفرص التوسع، والفجوات الإنتاجية، والمناطق المؤهلة للاستثمار، كما تساعد على ربط الصناعة بالطاقة، والمواد الخام، والموانئ، والطرق، والأسواق، ومناطق الاستهلاك. ومن خلال هذه الأداة، يمكن الانتقال من إدارة النشاط الصناعي بصورة تقليدية إلى إدارة قائمة على البيانات والتحليل والقرار.

التواصل مع بيوت الخبرة الدولية

ولا يقتصر مسار التطوير على القرارات التنظيمية، بل يمتد إلى تحديث أدوات العمل الفني داخل الوزارة. وفي هذا الإطار، يأتي التواصل مع بيوت الخبرة الدولية، ومن بينها اللقاء مع ممثل شركة – GOPA PACE فرع ليبيا، باعتباره خطوة عملية نحو الاستفادة من الخبرات المتخصصة في مجالات الدراسات الفنية ودراسات الجدوى، وبناء القدرات، وتطوير المنظومات الإدارية والفنية، ودعم إعداد الخارطة الصناعية وفق معايير مهنية حديثة.

ويمتد هذا المسار إلى قطاع المعادن والمناجم والمحاجر، باعتباره أحد المسارات الواعدة لتنويع الاقتصاد الوطني. فالوزارة تعمل على إعادة تنظيم هذا القطاع من خلال ربط الترخيص الفني بحماية الموارد، وتشجيع الاستثمار، ورفع القيمة المضافة، وتوجيه النشاط التعديني نحو الصناعات التحويلية، بما ينسجم مع الاهتمام العربي والدولي المتزايد بمعادن المستقبل وسلاسل القيمة الصناعية.

ويعكس هذا التوجه إدراكاً واضحاً بأن تطوير القطاع الصناعي والتعديني يحتاج إلى شراكات معرفية وفنية، لا إلى إجراءات داخلية فقط. فالوزارة تحتاج إلى بيانات قابلة للتحليل، وكوادر قادرة على إدارة المنظومات، ومنهجيات حديثة في إعداد الدراسات، وأدوات تساعد على قياس الأداء، وتحديد الفجوات، وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات والمناطق ذات الأولوية.



ليبيا تتجه نحو إعادة بناء قطاعها الصناعي والتعديني بصورة أكثر تنظيما وواقعية

شريك فاعل في منظومة التكامل الصناعي والتعديني العربي

مجالات الشراكة العربية مع ليبيا



ليبيا تمتلك المقومات والفرص لتكون شريكا فاعلا



متى ما توفرت أدوات التنظيم والبيانات والتخطيط والتمويل

مشروع وطني متكامل عنوانه:



مفاتيح النجاح



حتى تتمكن وزارة الصناعة والمعادن من أداء دورها كإحدى المؤسسات المحورية في دعم التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل.



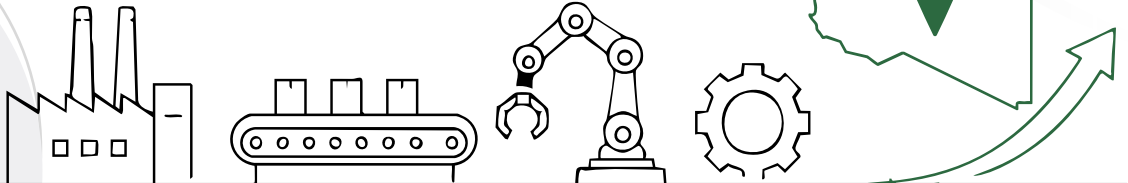
التحول من دولة مستهلكة إلى دولة منتجة وكالة اليوم... مصنع الغد... وصنع في ليبيا هدفنا



ليبيا أمام فرصة حقيقية لبناء اقتصاد قوي

لم تعد الصناعة في عالم اليوم خياراً اقتصادياً ثانوياً، بل أصبحت إحدى الركائز الأساسية لقوة الدولة واستقلال قرارها الاقتصادي، وأداة رئيسية لبناء فرص العمل، وتقليل الاعتماد على الخارج، وتعزيز قيمة الموارد الوطنية، ورفع قدرة الاقتصاد على الصمود والمنافسة. ومن هذا المنطلق، فإن ليبيا تقف اليوم أمام فرصة حقيقية للانتقال من موقع الدولة المستهلكة والمستوردة إلى موقع الدولة المنتجة والمصنّعة، القادرة على تحويل احتياجات سوقها المحلي إلى فرص صناعية، وتحويل مواردها الطبيعية إلى قيمة مضافة، وتحويل شركاتها التجارية إلى شركات إنتاجية حقيقية.

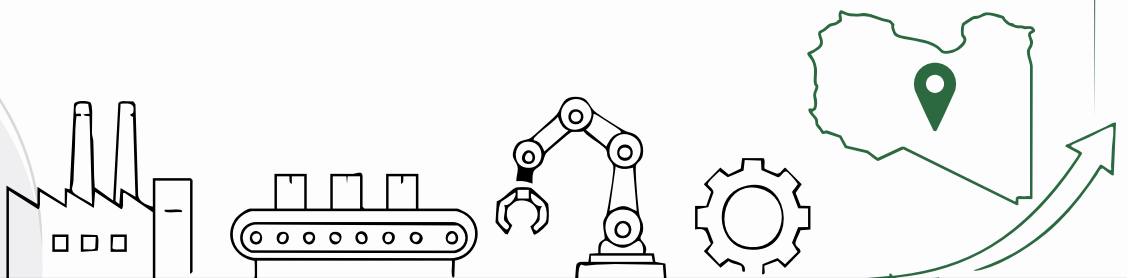
الصناعة ركيزة القوة والاستقلال الاقتصادي



من الوكالة إلى التصنيع

إن الرؤية التي نؤمن بها في وزارة الصناعة والمعادن تقوم على قاعدة واضحة: نحن اليوم قد نأخذ وكالة لمنتج، ونسوّق له داخل السوق الليبية، ولكن هدفنا غداً أن نصنع هذا المنتج في ليبيا، وأن يحمل بفخر علامة: صنع في ليبيا. فليست الغاية أن تبقى السوق الليبية محطة نهائية لتصريف المنتجات المستوردة، بل أن تتحول إلى قاعدة إنتاج، ومنصة تصنيع، ومجال واسع لبناء شراكات تنقل المعرفة والتقنية، وتفتح آفاق العمل والاستثمار.

صنع في ليبيا



من الاستيراد إلى التوطين

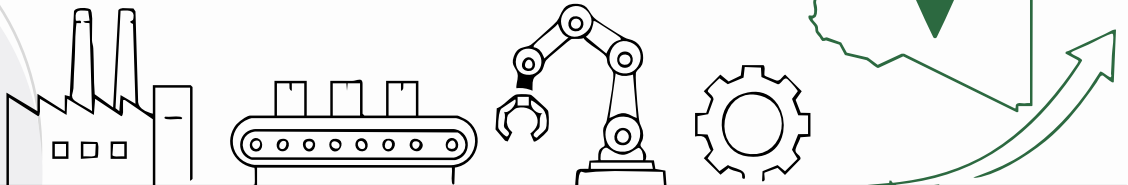
ومن التسويق إلى التصنيع. ومن الاستهلاك إلى الإنتاج

ومن واقع مسؤوليتنا في متابعة ملفات الإنتاج والمناطق الصناعية، ومن خلال العمل على بلورة الاستراتيجية الصناعية بوزارة الصناعة والمعادن، فإننا ننظر إلى الوكالة التجارية باعتبارها بداية لمسار صناعي، لا نهاية له. فوكالة اليوم يجب أن تتحول إلى خط تجميع، وخط التجميع إلى تصنيع جزئي، والتصنيع الجزئي إلى مصنع متكامل، والمصنع إلى منتج وطني قادر على المنافسة محلياً وخارجياً. وهذه هي المعادلة التي يجب أن تحكم المرحلة القادمة: من الاستيراد إلى التوطين، ومن التسويق إلى التصنيع، ومن الاستهلاك إلى الإنتاج.

وتأتي هذه الرؤية ضمن التوجه الاستراتيجي لوزارة الصناعة والمعادن الرامي إلى تفعيل الإنتاج الوطني، وتحفيز الاستثمار الصناعي، وتعزيز دور المناطق الصناعية، وربط الصناعة بالمواد الخام المحلية، وتوجيه الشراكات نحو نقل التقنية وبناء القدرات الوطنية. فالاستراتيجية الصناعية ليست مجرد توجه عام، بل مسار تنفيذي يقوم على تحديد الأولويات، وتنظيم البيئة الصناعية، وتشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة، وربط التمويل بالمشاريع المنتجة، وتحويل الإمكانيات المتاحة إلى مصانع قائمة وفرص عمل حقيقية.

مسار صناعي

نحو منتج وطني قادر على المنافسة

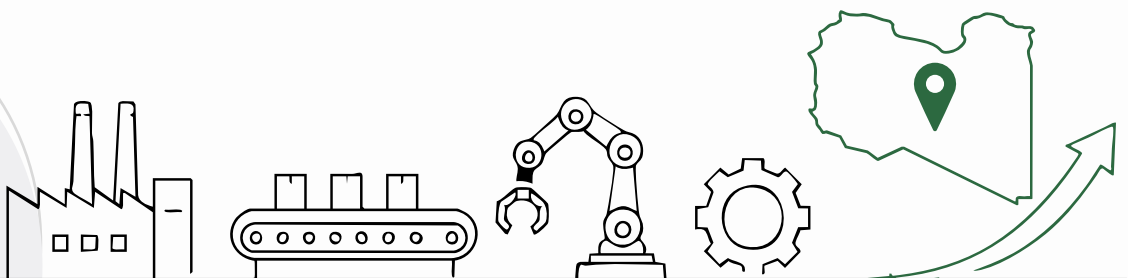


ترشيد الاستيراد وبناء البديل المحلي

نحو صناعة وطنية قادرة على المنافسة

إن الاستراتيجية الصناعية الوطنية لا تقوم على منع الاستيراد بصورة عشوائية، بل على ترشيده وبناء البديل المحلي القادر على المنافسة من حيث الجودة والسعر والاستمرارية. فالاستيراد، متى أحسن تنظيمه وتوجيهه، يمكن أن يكون مدخلاً لدراسة السوق، وتحديد المنتجات ذات الطلب المرتفع، وجذب الشركاء، ونقل التكنولوجيا، وتوطين سلاسل الإنتاج. وكل منتج يتم استيراده بكميات كبيرة يجب أن يُطرح بشأنه سؤال استراتيجي: هل يمكن إنتاجه محلياً؟ وما نسبة المكون الليبي الممكنة؟ وما المواد الخام المتوفرة؟ وما فرص التمويل والشراكة والتشغيل؟ وما البنية التحتية المطلوبة لإطلاقه كصناعة وطنية؟

الاستيراد المنظم بوابة للتصنيع المحلي



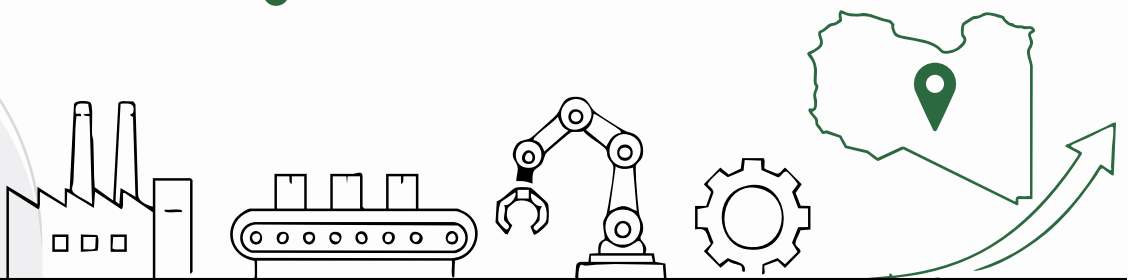
ليبيا نحو قاعدة صناعية واعدة

من المواد الخام إلى قيمة مضافة
ومن الاستيراد إلى الاستثمار في الإنتاج

إن ليبيا تمتلك مقومات لا يستهان بها لبناء قاعدة صناعية واعدة؛ فهي تمتلك موقعاً استراتيجياً يربط أفريقيا بالمتوسط، وسوقاً محلية تحتاج إلى منتجات متنوعة، ومواد خام طبيعية يمكن أن تدخل في صناعات مواد البناء، والصناعات التحويلية، والصناعات التعدينية، والصناعات المرتبطة بالطاقة. غير أن التحدي الحقيقي لا يكمن في توفر الموارد فقط، بل في القدرة على إدارتها وتحويلها من خامات أولية إلى منتجات ذات قيمة مضافة، ومن فرص كامنة إلى مصانع قائمة، ومن إنفاق على الاستيراد إلى استثمار في الإنتاج.

ولهذا، فإن وزارة الصناعة والمعادن تعمل على ترسيخ مفهوم جديد للسياسة الصناعية، يقوم على التخطيط، والبيانات، وتنظيم النشاط الصناعي، وتفعيل المناطق الصناعية، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الشراكات مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وربط التمويل بالمشاريع الإنتاجية الجادة، وتطوير منظومة الجودة والمواصفات، بما يضمن أن يكون المنتج الوطني قادراً على الثبات في السوق، لا مجرد منتج رمزي يفتقر إلى المنافسة.

التخطيط والبيانات والجودة أساس الصناعة الوطنية



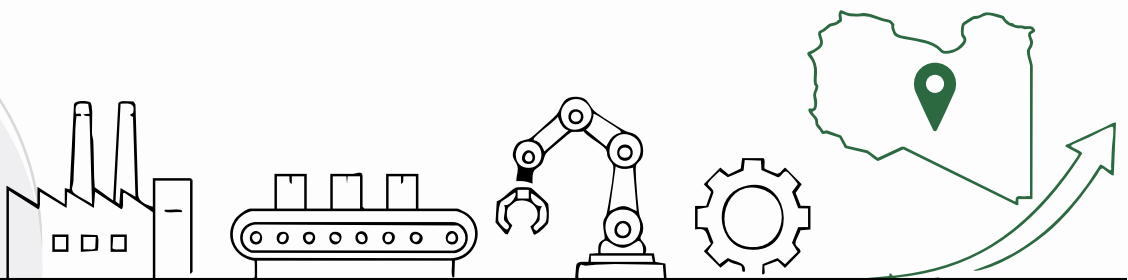
صنع في ليبيا مشروع وطني متكامل

من المنتج الوطني إلى البنية التحتية الداعمة للصناعة

إن شعار صنع في ليبيا يجب ألا يكون عبارة دعائية فقط، بل مشروعاً وطنياً متكاملًا. فهو يعني وجود مصنع منتج، وعامل ليبي مؤهل، ومواصفة معتمدة، وسلسلة إمداد مستقرة، ومختبرات فحص، وتراخيص منظمة، ومناطق صناعية مهيأة، وطاقة متوفرة، وتمويلًا موجهًا نحو الإنتاج الحقيقي. كما يعني أن تكون الأولوية للمنتج الوطني كلما كان مطابقاً للمواصفات وقادرًا على تلبية احتياجات السوق، وأن تتحول المشاريع العامة والمشتريات الوطنية إلى رافعة حقيقية للصناعة المحلية.

ولا يمكن بناء صناعة قوية دون بنية تحتية داعمة. فالطرق والموانئ والمطارات وشبكات الكهرباء والغاز والمناطق الصناعية ليست مشاريع خدمية منفصلة عن الصناعة، بل هي أدوات مباشرة لتحريك عجلة الإنتاج. فكل طريق يخدم مصنعاً، وكل ميناء يختصر كلفة التصدير، وكل منطقة صناعية مجهزة تقلل مخاطر الاستثمار، وكل مصدر طاقة مستقر يرفع قدرة الإنتاج. ومن هنا، فإن التكامل بين مشاريع البنية التحتية والسياسة الصناعية يمثل أحد أهم مفاتيح التحول من الاقتصاد المستهلك إلى الاقتصاد المنتج.

التكامل بين البنية التحتية والصناعة مفتاح الاقتصاد المنتج



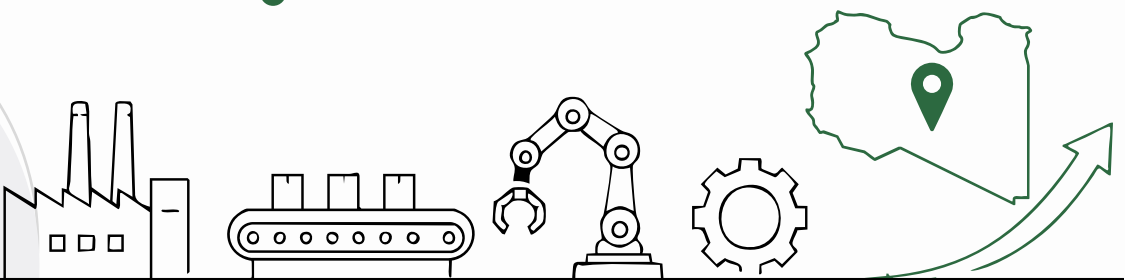
من التجارة إلى التصنيع

نحو شراكات إنتاجية واقتصادية وطنية أكثر قوة

إن المرحلة القادمة تتطلب إعادة النظر في دور التاجر والمستثمر والشريك الأجنبي داخل السوق الليبية. فالتاجر الوطني يمكن أن يتحول من مستورد إلى صانع، والمستثمر المحلي يمكن أن ينتقل من توزيع المنتجات إلى امتلاك خطوط الإنتاج، والشريك الأجنبي يجب أن يكون شريكاً في التصنيع ونقل التقنية، لا مجرد مورد للسلع. وهذا التحول يحتاج إلى بيئة تنظيمية واضحة، وإجراءات ميسرة، ودوافع مرتبطة بالإنتاج، ورقابة فنية تضمن الجودة، وسياسات تشجع التصنيع المحلي وتحميه دون الإضرار بالمنافسة أو المستهلك.

ومن هذا المنطلق، فإن أولوياتنا الصناعية يجب أن تتجه نحو الصناعات التي تعتمد على المواد الخام المحلية، والصناعات التي تغطي الطلب المتكرر في السوق الليبية، والصناعات القابلة للتصدير إلى الأسواق العربية والأفريقية، والصناعات التي توفر فرص عمل مباشرة للشباب، والصناعات التي تسهم في تقليل فاتورة الاستيراد. فكل منتج نستطيع تصنيعه محلياً بجودة مناسبة هو خطوة نحو تعزيز الأمن الاقتصادي، وكل مصنع جديد هو فرصة عمل، وكل خط إنتاج هو قيمة مضافة تبقى داخل الاقتصاد الوطني.

التصنيع المحلي شراكة وقيمة مضافة وفرص عمل



من الاستهلاك إلى الانتاج

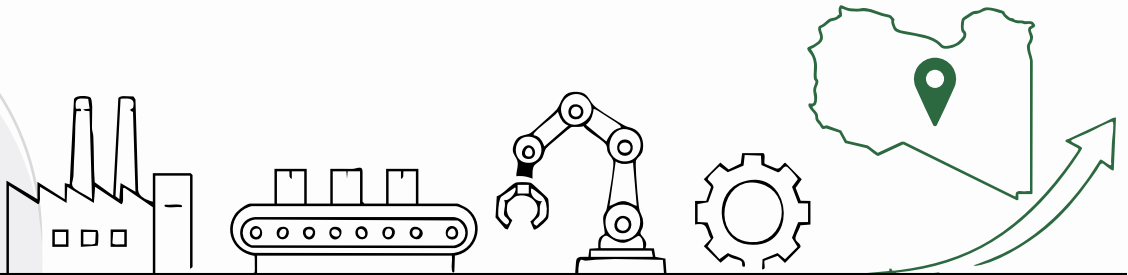
التحول الصناعي يبدأ بالإدارة والتخطيط والشراكة

إن التحول من دولة مستهلكة إلى دولة منتجة لا يتحقق بالشعارات وحدها، بل يتحقق بالإدارة، والتخطيط، والشراكة، والانضباط، والمتابعة، وتحويل الرؤية إلى برامج تنفيذية قابلة للقياس. وهو تحول يحتاج إلى تكامل بين الدولة والقطاع الخاص، وبين الوزارة والجهات ذات العلاقة، وبين المستثمرين والمصارف ومراكز التدريب والبحث والمواصفات. فالصناعة منظومة مترابطة، متى تكاملت عناصرها تحولت إلى قوة اقتصادية قادرة على صناعة الفارق.

إننا في وزارة الصناعة والمعادن ننظر إلى الصناعة باعتبارها مشروع دولة، يرتبط بالسيادة الاقتصادية، وبالأمن الوطني، وباستقرار سوق العمل، وبمستقبل الأجيال. وليس الهدف أن نرفع شعار الإنتاج فقط، بل أن نبني القدرة الفعلية على الإنتاج؛ قدرة تبدأ من تنظيم القطاع، وتمتد إلى تفعيل المناطق الصناعية، وتشجيع الصناعات ذات الأولوية، وتوجيه التمويل نحو المشاريع المنتجة، وربط الصناعة بالتعدين والمواد الخام والبنية التحتية والأسواق.

ومن موقع مسؤوليتنا في وزارة الصناعة والمعادن، ومن خلال رئاسة اللجنة العليا للاستراتيجية الصناعية، فإننا نؤكد أن المرحلة القادمة هي مرحلة الإنتاج، وأن الصناعة الوطنية لم تعد خياراً مؤجلاً، بل ضرورة اقتصادية واستراتيجية لبناء ليبيا المنتجة. فكل وكالة تجارية يمكن أن تكون بداية مشروع صناعي، وكل شراكة تسويقية يمكن أن تتحول إلى خط إنتاج، وكل منتج مستورد بكميات كبيرة يمكن أن يصبح فرصة للتصنيع المحلي متى توفرت الإرادة والتخطيط والشراكة الجادة.

الصناعة الوطنية ضرورة اقتصادية واستراتيجية للبناء



من الوكالة إلى المصنع

صنع في ليبيا بوابة الثقة والجودة والتصدير

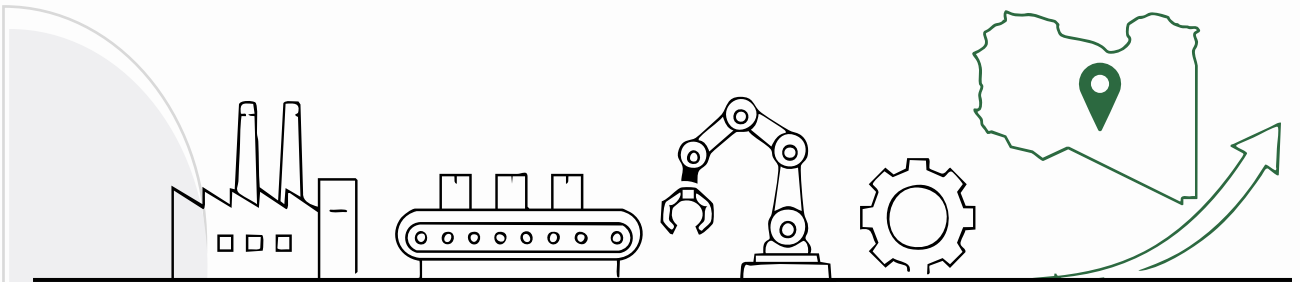
وختاماً، فإن رؤيتنا واضحة ومباشرة: وكالة اليوم يجب أن تكون مصنع الغد، ومصنع الغد يجب أن يكون بوابة التصدير بعد غد. وهدفنا أن تتحول ليبيا من سوق يستهلك ما ينتجه الآخرون، إلى وطن ينتج ويصنع وينافس، وأن تصبح علامة صنع في ليبيا عنواناً للثقة والجودة والقدرة على البناء.

فليبيا التي استوردت كثيراً قادرة أن تصنع أكثر، وليبيا التي كانت سوقاً للمنتجات قادرة أن تكون وطناً للإنتاج، وهذه هي رسالتنا للمرحلة القادمة:

من الاستهلاك إلى الإنتاج،

من الوكالة إلى المصنع،

ومن المنتج المستورد إلى صنع في ليبيا.





المبادرة العربية للدستور الغذائي

المبادرة العربية للدستور الغذائي (Arab Codex Initiative) هي مشروع منفذ من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDSMO) بالتعاون مع المنظمة العالمية لعلوم تشريعات الأغذية (GForSS).

تهدف المبادرة إلى تعزيز مشاركة الدول العربية في تطوير وإعداد المواصفات الدولية للأغذية والمساهمة في صياغة المواقف المتعلقة بها، بما يضمن مراعاة احتياجات المنطقة العربية وخصوصياتها الاقتصادية والغذائية والتشريعية. وتسعى المبادرة إلى توحيد الجهود العربية وتنسيق المواقف بين الجهات المعنية، بما يعزز القدرة على التأثير في مناقشات ومواصفات الأغذية على المستوى الدولي. كما تعمل على دراسة وتحليل الآثار المحتملة للمواصفات الغذائية المقترحة على سلامة الغذاء والتجارة البينية والدولية، وعلى الأنظمة الرقابية في الدول العربية، بما يساهم في حماية صحة المستهلك ودعم تنافسية المنتجات الغذائية العربية في الأسواق العالمية.



GF  RSS



المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية: ركيزة البنية التحتية للجودة في ليبيا وجسر التكامل مع المنظومات الإقليمية والدولية

أ. الهادي عبد العاطي العالم

مدير إدارة التعاون الفني بالمركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية – دولة ليبيا

تُعد البنية التحتية للجودة أحد أهم المرتكزات التي تعتمد عليها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وحماية المستهلك، ودعم التجارة البينية والدولية. وتشمل هذه المنظومة المتكاملة أنشطة التقييس والمواصفات القياسية، والمترولوجيا (علم القياس)، وتقييم المطابقة، والاعتماد، والرقابة الفنية، بما يسهم في بناء الثقة بين المنتج والمستهلك وبين الدول والشركاء التجاريين.



المركز تطوراً متواصلاً في اختصاصاته وأدوات عمله، حيث انتقل من التركيز على إعداد المواصفات الوطنية إلى بناء منظومة متكاملة للبنية التحتية للجودة تشمل التقييس والمترولوجيا وبرامج تقييم المطابقة والعلامات الوطنية للجودة والحلال والتعاون الفني الدولي والإقليمي. كما واكب المركز التطورات العالمية في مجال الجودة من خلال موازنة المواصفات القياسية الليبية مع المواصفات الدولية والإقليمية، وتطوير قدراته الفنية والمؤسسية، وتعزيز حضوره في المنظمات المتخصصة، بما مكنه من أداء دور محوري في دعم الاقتصاد الوطني وحماية المستهلك وتعزيز تنافسية المنتجات الليبية.

واليوم يمثل المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية إحدى الركائز الأساسية للبنية التحتية للجودة في ليبيا، وشريكاً استراتيجياً لمؤسسات الدولة والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة ودعم التجارة وتسهيل نفاذ المنتجات والخدمات الليبية إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

وفي ليبيا، يتولى المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية قيادة وتطوير الركائز الأساسية لمنظومة البنية التحتية للجودة، باعتباره المؤسسة الوطنية المرجعية في مجالات التقييس والمترولوجيا وتقييم المطابقة، والجهة المختصة بوضع المواصفات القياسية الوطنية وتطوير برامج المطابقة والعلامات الوطنية للجودة وتمثيل الدولة الليبية في المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة. وتعود بدايات العمل المؤسسي في مجال المواصفات والقياس في ليبيا إلى العقود الأولى من بناء مؤسسات الدولة الحديثة، حيث برزت الحاجة إلى إيجاد جهة وطنية تتولى وضع المواصفات القياسية وتنظيم عمليات القياس والمعايرة بما يواكب التطور الصناعي والتجاري ويضمن حماية المستهلك. ومن هذا المنطلق تأسس المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية ليصبح المرجعية الفنية العليا للدولة في مجالات المواصفات القياسية والمترولوجيا وتقييم المطابقة. وخلال مسيرته الممتدة على مدى عقود، شهد



التقففس والمواصفات القفاسفة: الأساس الفنف للآودة

فشكل إعداء واعتماد المواصفات القفاسفة الوطنفة أءء أهم الاختصاصات الأساسية للمركز الوطنف للمواصفات والمعافر القفاسفة. فالمواصفات القفاسفة تمثل المرجفة الفنفة الفف فءءء المتطلبات الأساسية للمنتآات والآءماء والعملفاء الإنتاجفة بما فضمن الآودة والسلامة والكفاءة.



وبعمل المركز من آلال لآانه الفنفة المتآصة على إعداء وءءءف المواصفات القفاسفة اللفففة فف مآفف القآاعات



الآءمة



الإنشافة



المفكانففة



الكهربافة



الزراففة



الغذافة



الصنعة

مع الآرص على مواءمها مع المواصفات الآوففة والإقفلمفة المعتمدة.



كما فساهم المركز فف إزالة العوائق الفنفة أمام التآارة من آلال فبفف أففل الممارسات الآوففة، بما فساعد على فسهفل آركة السلع والآءماء ورفع الآءرة الفنافسفة للمنتآات اللفففة فف الأسواق الآارففة.



ولا فآآصر آور المركز على إعداء المواصفات فآاسب، بل فمءء إلى نشر ثقافة التفقففس والتوعية بأهمفئها لآى المؤسسات الإنتاجفة والآءمة، باعتبارها أءاة أساسفة لآفسفن الآودة وففزفف الابتكار ورفع الإنتاجفة.





المتروlogيا الوطنية: ضمان دقة القياس وبناء الثقة

تعتبر المتروlogيا أو علم القياس أحد الأعمدة الأساسية للبنية التحتية للجودة، حيث تعتمد جميع الأنشطة الصناعية والتجارية والصحية والبحثية على قياسات دقيقة وموثوقة.



ومن هذا المنطلق، يضطلع المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية بمسؤولية المحافظة على منظومة القياس الوطنية وتطويرها، من خلال توفير المراجع القياسية الوطنية وضمان تتبع القياسات إلى النظام الدولي للوحدات (SI).



تساهم أنشطة المتروlogيا التي ينفذها المركز في.



يحمي حقوق المستهلكين والمنتجين على حد سواء



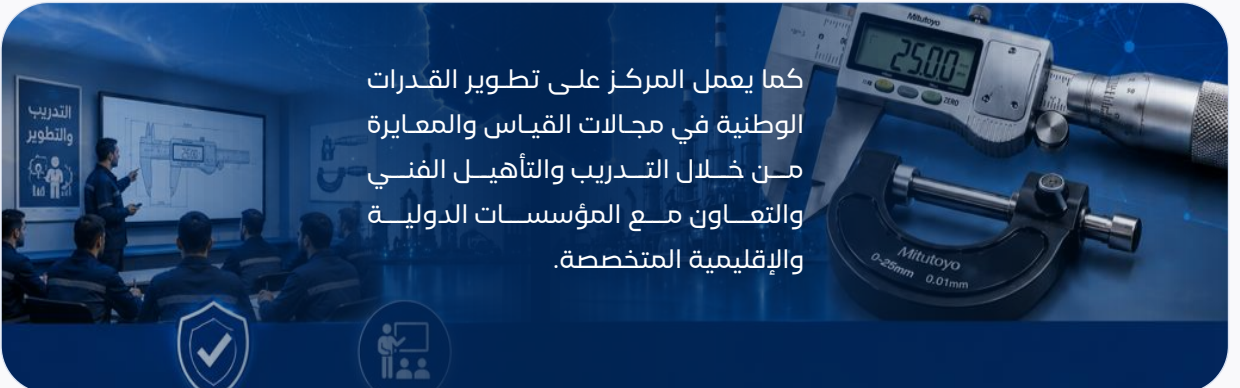
دعم سلامة المعاملات التجارية



يعزز الثقة في نتائج الفحوص والاختبارات



ضمان دقة عمليات القياس والمعايرة في مختلف القطاعات الاقتصادية



كما يعمل المركز على تطوير القدرات الوطنية في مجالات القياس والمعايرة من خلال التدريب والتأهيل الفني والتعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية المتخصصة.



برامج تقييم المطابقة والعلامات الوطنية للجودة والحلال

إيماناً بأهمية تعزيز الثقة في المنتجات الوطنية ودعم تنافسيتها،
طور المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية منظومة
متكاملة لتقييم المطابقة ومنح العلامات الوطنية التي تؤكد التزام
المنتجات بالمتطلبات الفنية المعتمدة:

علامة الجودة الليبية

تأتي علامة الجودة الليبية في مقدمة هذه البرامج باعتبارها إحدى الأدوات الوطنية المهمة لتحفيز
المنشآت الصناعية على تطبيق أفضل ممارسات الجودة والمحافظة على استقرار جودة منتجاتها، حيث تمنح
للمنتجات التي تستوفي متطلبات المواصفات القياسية المعتمدة وتثبت قدرتها على الاستمرار في تحقيق
مستويات الجودة المطلوبة.

برنامج علامة الحلال الليبية

وفي إطار مواكبة النمو المتسارع لصناعة الحلال عالمياً، أطلق المركز برنامج علامة الحلال الليبية وفقاً
لمتطلبات مواصفات معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية ((SMIIC)، بما يضمن توافق المنتجات
مع الأحكام الشرعية والمتطلبات الفنية ذات العلاقة، ويعزز فرص نفاذ المنتجات الليبية إلى الأسواق
الإسلامية والإقليمية والدولية.

برنامج علامة المطابقة لمياه الشرب المعبأة

كما يشرف المركز على برامج متخصصة لتقييم المطابقة، من بينها برنامج علامة المطابقة لمياه الشرب
المعبأة، الذي يهدف إلى التأكد من التزام المنتجين بالمواصفات القياسية الليبية المعتمدة من خلال
منظومة رقابية وفنية متكاملة تشمل تقييم المنشآت الإنتاجية وسحب العينات وإجراء الاختبارات والمتابعة
الدورية لاستمرارية المطابقة.

- تعزيز ثقة المستهلكين بالمنتجات الوطنية
- تشجيع المؤسسات الصناعية على تبني ثقافة الجودة والتحسين المستمر
- دعم تنافسية الصناعة الليبية في الأسواق المحلية والخارجية.

أسهمت هذه البرامج
مجتمعة في:



المركز الوطني للمواصفات والمعيار القياسي والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقنية شراكة استراتيجية لتعزيز التكامل العربي

ترتبط ليبيا بعلاقات تعاون فنية ومؤسسية وثيقة مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، التي تمثل المظلة العربية الأبرز للعمل المشترك في مجالات الصناعة والتقييس والجودة والتعدين. ويشارك المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية بصفته الجهة الوطنية المختصة في أعمال مركز التقييس العربي التابع للمنظمة، الذي يضطلع بمهمة إعداد وتطوير المواصفات القياسية العربية الموحدة وتنسيق الجهود الفنية بين أجهزة التقييس العربية.

أوجه المشاركة الفاعلة،

يساهم خبراء المركز في أعمال اللجان الفنية العربية المتخصصة التي تتولى إعداد ومراجعة المواصفات القياسية العربية في مختلف القطاعات الصناعية والغذائية والكهربائية والميكانيكية والكيميائية والإنشائية، بما يضمن نقل الخبرات الدولية إلى البيئة العربية وتحقيق أكبر قدر من التوافق الفني بين الدول العربية.

المشاركة في أعمال
اللجان الفنية العربية

يشارك المركز في صياغة المواقف الفنية العربية المشتركة تجاه العديد من القضايا المتعلقة بالتقييس والجودة والبنية التحتية للجودة، الأمر الذي يعزز من حضور ليبيا في منظومة العمل العربي المشترك ويسهم في دعم المصالح الوطنية على المستويين الإقليمي والدولي.

صياغة المواقف الفنية
العربية المشتركة

تتجاوز هذه الشراكة حدود المشاركة الفنية إلى الاستفادة من البرامج والمبادرات التي تنفذها المنظمة في مجالات بناء القدرات والتدريب وتطوير البنية التحتية للجودة وتبادل الخبرات بين الدول العربية، حيث أسهمت هذه البرامج في تعزيز الكفاءات الوطنية ورفع مستوى الأداء المؤسسي في العديد من المجالات الفنية المتخصصة.

الاستفادة من البرامج
والمبادرات

يشارك المركز بانتظام في اجتماعات المجلس التنفيذي واللجان الفنية وورش العمل والمؤتمرات المتخصصة التي تنظمها المنظمة،

المشاركة في الاجتماعات
واللجان وورش العمل

يساهم في دعم المبادرات العربية الرامية إلى توحيد المواصفات القياسية وتسهيل التبادل التجاري وإزالة العوائق الفنية أمام التجارة بين الدول العربية.

دعم توحيد المواصفات
القياسية

وتجسد هذه العلاقة نموذجاً ناجحاً للتعاون العربي المشترك في مجال الجودة والتقييس، وتؤكد التزام ليبيا بدعم جهود التكامل الاقتصادي العربي وتعزيز دور المواصفات القياسية كأداة للتنمية المستدامة والتنافسية الاقتصادية.

الحضور الإقليمي والدولي للمركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية

يؤدي المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية دوراً محورياً في تمثيل دولة ليبيا في المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة في مجالات التقييس والجودة وسلامة الأغذية والبنية التحتية للجودة، بما يعزز حضور الدولة الليبية في منظومة العمل الفني الدولي ويتيح الاستفادة من أحدث التطورات والمعارف والخبرات العالمية.

يشارك المركز الليبي في أعمال اللجان الفنية المتخصصة بالمنظمة الدولية للتقييس ISO، ويساهم في متابعة وتطوير المواصفات الدولية في مختلف القطاعات، بما يضمن مواءمة المواصفات القياسية الليبية مع أفضل الممارسات العالمية ويعزز تنافسية المنتجات الوطنية.



كما يتولى المركز مهام نقطة الاتصال الوطنية لهيئة الدستور الغذائي (Codex Alimentarius Commission)، ويمثل الدولة الليبية في اجتماعات الهيئة ولجانها الفنية المختلفة، بما في ذلك اللجان المعنية بسلامة الأغذية ووضع المواصفات الغذائية وطرق التحليل وأخذ العينات وبطاقات المواد الغذائية والملوثات والإضافات الغذائية وغيرها من الموضوعات ذات الصلة. ويسهم المركز من خلال هذه المشاركة في إعداد المواقف الوطنية والتنسيق مع الجهات المختصة بشأن القضايا المرتبطة بحماية المستهلك وتسهيل التجارة الغذائية الدولية



يعتمد الحضور الدولي للمركز ليشمل المشاركة في أعمال



المنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتقييس والتعدين
(AIDSMO)



المنظمة الإفريقية
للتقييس
(ARSO)



معهد المواصفات والمقاييس للدول
الإسلامية
(SMIIC)



اللجنة الكهروتقنية
الدولية
(IEC)

حيث يشارك خبراء المركز في العديد من اللجان الفنية المتخصصة المعنية بالتقييس والمترولوجيا وتقييم المطابقة وصناعة الحلال وغيرها من المجالات الفنية ذات العلاقة.

ومن خلال هذه المشاركات الفاعلة، يساهم المركز في نقل المعرفة والخبرات العالمية إلى البيئة الوطنية، ويعمل على تعزيز مكانة ليبيا في منظومة الجودة الدولية، ودعم جهود الدولة الرامية إلى تطوير البنية التحتية للجودة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز اندماج الاقتصاد الوطني في الأسواق الإقليمية والعالمية.

من المواصفة إلى الواقع: كيف تنعكس أعمال المركز على حياة المواطن والاقتصاد الوطني؟

قد تبدو أعمال التقييس والمترولوجيا وتقييم المطابقة للوهلة الأولى أنشطة فنية متخصصة بعيدة عن الحياة اليومية للمواطن، إلا أن أثرها ينعكس بصورة مباشرة على مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية داخل الدولة. فعندما يقوم المركز بإعداد أو تحديث مواصفة قياسية خاصة بالأغذية أو مياه الشرب أو مواد البناء أو الأجهزة الكهربائية، فإنه يضع الأسس الفنية التي تضمن سلامة هذه المنتجات وجودتها قبل وصولها إلى المستهلك. كما تمثل هذه المواصفات مرجعاً أساسياً للجهات الرقابية والمختبرات والمصنعين والموردين في تقييم المنتجات والتحقق من مطابقتها للمتطلبات المعتمدة.

وفي مجال تقييم المطابقة، ساهمت برامج علامات الجودة والمطابقة والحلال في رفع مستوى التزام المنشآت الصناعية بالمتطلبات الفنية، وتعزيز ثقة المستهلك في المنتجات الوطنية، وتشجيع المؤسسات على الاستثمار في أنظمة الجودة والتحسين المستمر. وقد توجت هذه الجهود بمنح أول ترخيص لاستخدام علامة الحلال الليبية لأحد المصانع الوطنية، في خطوة تعكس نجاح ليبيا في بناء منظومة وطنية متكاملة للحلال وفق المتطلبات الدولية المعتمدة.



أما في مجال المترولوجيا (علم القياس)، فيؤدي المركز دوراً بالغ الأهمية في ضمان دقة القياسات التي تعتمد عليها مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية. فعمليات معايرة أجهزة القياس التي ينفذها المركز أو يشرف عليها تضمن دقة الموازين التجارية المستخدمة في الأسواق، وصحة قياسات الوقود في محطات التوزيع، ودقة أجهزة القياس المستخدمة في المختبرات الطبية والصناعية، فضلاً عن أجهزة القياس المستخدمة في الصناعات الغذائية والإنشائية. وتنعكس هذه الجهود بصورة مباشرة على حماية حقوق المستهلكين والمنتجين على حد سواء، إذ تضمن أن الكميات المباعة والمشتراة مطابقة للقيم الحقيقية، وأن نتائج الاختبارات والفحوص التي تعتمد عليها القرارات الصحية والصناعية والتجارية تستند إلى قياسات دقيقة وموثوقة. كما تساهم خدمات المعايرة التي يقدمها المركز في دعم المختبرات الوطنية وتمكينها من الحصول على الاعتماد والاعتراف بنتائجها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة منظومة الرقابة والفحص داخل الدولة ويعزز الثقة في المنتجات والخدمات الليبية محلياً



وعلى المستوى الإقليمي، أسهم المركز من خلال اتفاقية الاعتراف المتبادل مع الجمهورية التونسية في تقليص العوائق الفنية أمام التجارة وتسهيل حركة السلع بين البلدين، بما يدعم الصادرات الوطنية ويقلل من الازدواجية في عمليات الفحص والتقييم ويخفض التكاليف على المنتجين والمصدرين. ومن خلال مشاركته الفاعلة في أعمال الكودكس والمنظمة الدولية للتقييس (ISO) واللجنة الكهروتقنية الدولية (IEC) ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC) والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDSMO)، يعمل المركز على نقل أحدث الخبرات والمعارف الفنية إلى ليبيا، بما يساهم في تطوير التشريعات والمواصفات الوطنية ورفع كفاءة البنية التحتية للجودة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.



وبذلك لا يقتصر دور المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية على الجوانب الفنية والتنظيمية، فحسب، بل يمتد ليشكل أحد الأدوات الوطنية الفاعلة في حماية المستهلك، ودعم الصناعة الوطنية، وتحسين بيئة الاستثمار، وتسهيل التجارة، وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في دولة ليبيا.





نحو مستقبل أكثر جودة واستدامة

في ظل التوجهات الوطنية الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة ورفع القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات الوطنية، يواصل المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية أداء رسالته الوطنية في تطوير البنية التحتية للجودة وتعزيز ثقافة الجودة والابتكار والاستدامة في ليبيا. ومع التوسع في برامج التحول الرقمي، وتطوير منظومات التقييم والمترولوجيا وتقييم المطابقة، وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، يواصل المركز العمل على بناء منظومة متكاملة تدعم الاقتصاد الوطني وتحمي المستهلك وترفع القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات الليبية.

ويمثل المركز الوطني للمواصفات والمعايير القياسية اليوم المؤسسة الوطنية القائمة لمنظومة البنية التحتية للجودة في ليبيا، والشريك الاستراتيجي للدولة في بناء اقتصاد قائم على الجودة والابتكار والثقة، بما يعزز مكانة ليبيا إقليمياً ودولياً ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأجيال القادمة.





أول منصة معلوماتية وتفاعلية رسمية
للمعادن وفرص استثمارها في المنطقة العربية



A P F M

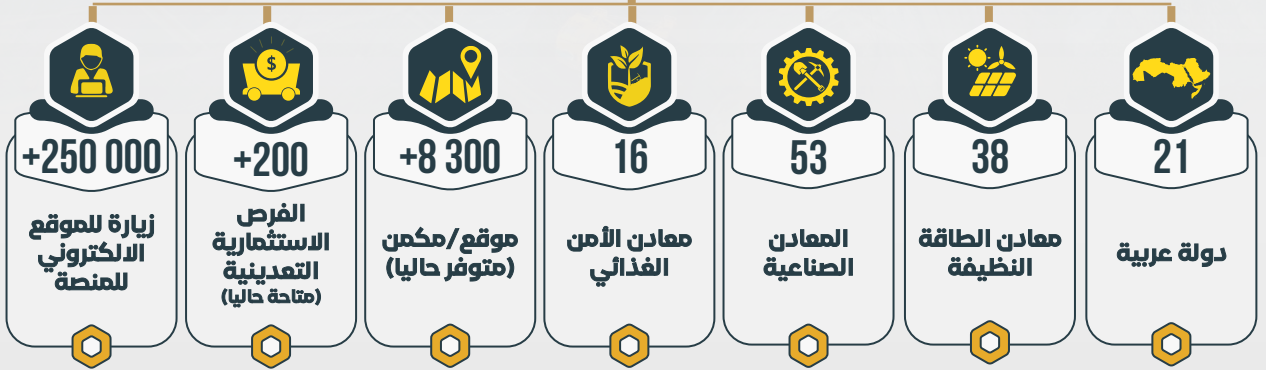
المنصة العربية لمعادن المستقبل

ARAB PLATFORM FOR FUTURE MINERALS

المنصة العربية لمعادن المستقبل

ARAB PLATFORM FOR FUTURE MINERALS

المنصة في أرقام



مكامن المعادن بالمنطقة العربية المتوفرة لدى المنظمة

1 108

موقع / مكن

معادن الأمن الغذائي



3 536

موقع / مكن

المعادن الصناعية



3 665

موقع / مكن

معادن الطاقة النظيفة



arabpfm.org



اطّلع على أحدث مؤشرات
الإنتاج والطلب العالمي
لحظة بلحظة...
واتخذ قراراتك بثقة

دليل الرعاية



الراعي الماسي



شركة مناجم الفوسفات الأردنية
المساهمة العامة المحدودة



مؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية
Fujairah Natural Resources Corporation

بمبادرة من



المنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتقييس والتعدين

✉ mining@aidsmo.org

☎ 00212537274500

in f X aidsmo.org

arabpfm.org



خطوات متسارعة نحو إعادة تنظيم القطاع الصناعي وتعزيز التنمية المستدامة

م. عبد الله محمد الحداد

مركز المعلومات والتوثيق الصناعي - وزارة الصناعة والمعادن / دولة ليبيا

مر القطاع الصناعي الليبي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي بعدد من المتغيرات والتحولت التي أثرت بصورة مباشرة على بنيته المؤسسية وقدرته الإنتاجية. فبعد أن كان القطاع يعتمد بصورة شبه كاملة على ملكية الدولة وإدارتها للأنشطة الصناعية، اتجهت السياسات الاقتصادية نحو توسيع دور القطاع الخاص، إلا أن هذا التحول لم يكن مصحوباً بالتهيئة المؤسسية والفنية الكافية، كما ساهمت الخصخصة غير المنظمة في إضعاف بعض الوحدات الإنتاجية. وإلى جانب ذلك، أدى تكدس العمالة في عدد من المنشآت الصناعية بما يفوق احتياجاتها الفعلية إلى زيادة الأعباء التشغيلية وتراجع الكفاءة الاقتصادية، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على أوضاع العديد من المنشآت الصناعية، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها.

ورغم هذه التحديات، فقد شهدت السنوات الأخيرة حراكاً مؤسسياً ملحوظاً داخل وزارة الصناعة والمعادن، اتجه نحو إعادة بناء مؤسسات القطاع الصناعي، وتعزيز دورها التنظيمي والفني واستعادة مكانة الوزارة باعتبارها الجهة المختصة بقيادة السياسات الصناعية في الدولة الليبية.

رؤية جديدة لإعادة بناء القطاع الصناعي

انطلقت وزارة الصناعة والمعادن خلال الفترة الأخيرة في تنفيذ مجموعة من المبادرات والإجراءات الهادفة إلى إعادة تنظيم القطاع الصناعي وتطوير أدوات العمل المؤسسي، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن التنمية الصناعية لا يمكن أن تتحقق دون وجود قواعد بيانات دقيقة، ومؤسسات فاعلة، وأطر تنظيمية واضحة تحكم العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص.

وقد تزامن ذلك مع توجه الوزارة نحو تعزيز دور الكفاءات الوطنية الشابة وإتاحة المجال أمام الخبرات الفنية والإدارية للمساهمة في تطوير الأداء المؤسسي، بما ينسجم مع متطلبات التحول الرقمي والحكومة الحديثة.

تطوير المؤسسات التابعة للوزارة

تضم وزارة الصناعة والمعادن عدداً من المؤسسات والهيئات المتخصصة التي تمثل ركائز أساسية في منظومة التنمية الصناعية، من بينها



هيئة
النهوض
بالصناعة
الوطنية



مركز
الصناعة
الخضراء



مركز
المعلومات
والتوثيق
الصناعي



المؤسسة
الوطنية
للتعدين



الهيئة
العامة
للمناطق
الصناعية.



مركز
البحوث
الصناعية

بالإضافة إلى عدد من الشركات الصناعية الوطنية الكبرى

وقد شهدت هذه الجهات خلال الفترة الأخيرة جهوداً متواصلة لتطوير أدائها وتعزيز مساهمتها في دعم القطاع الصناعي، سواء من خلال:



تحسين جودة البيانات
والمعلومات
الصناعية.



دعم الاستثمار
الصناعي



تطوير البنية
التحتية الصناعية



الدراسات
والبحوث الفنية

كما واصلت الشركة الليبية للحديد والصلب، باعتبارها أحد أهم الصروح الصناعية في ليبيا والمنطقة، جهودها للمحافظة على استمرارية الإنتاج وتطوير قدراتها التشغيلية رغم التحديات التي واجهتها خلال السنوات الماضية.



أدركت الوزارة مبكراً أن نجاح أي سياسة صناعية حديثة يعتمد على توفر معلومات دقيقة ومحدثة عن الأنشطة والمنشآت الصناعية، ولذلك تم التركيز على تطوير منظومات المعلومات الصناعية وتعزيز التحول الرقمي داخل القطاع. وقد شهدت هذه المرحلة اهتماماً خاصاً بمركز المعلومات والتوثيق الصناعي باعتباره الجهة المختصة بجمع وتحليل وتوثيق البيانات الصناعية وتوفيرها الصناع القرار.

وتسعى الوزارة إلى بناء قاعدة بيانات صناعية وطنية متكاملة تمكن من التعرف على واقع الصناعة الليبية بصورة دقيقة، وتساعد في إعداد الخطط والبرامج التنموية، وتوفير المعلومات للجهات المحلية والإقليمية والدولية.

التحول الرقمي وبناء قواعد البيانات الصناعية



استحداث الرمز الإحصائي الصناعي (ISC)

من أبرز الخطوات التنظيمية التي شهدتها القطاع الصناعي الليبي خلال عام 2026 استحداث الرمز الإحصائي الصناعي (ISC)، والذي يمثل خطوة مهمة نحو بناء هوية رقمية موحدة للمنشآت الصناعية في ليبيا.

ويهدف هذا الرمز إلى توحيد إجراءات التسجيل والحصر والتصنيف الصناعي، وتوفير قاعدة معلومات دقيقة عن المنشآت الصناعية، بما يساهم في تحسين جودة البيانات الإحصائية، وتعزيز قدرة الدولة على التخطيط الصناعي وإعداد المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة بالقطاع الصناعي كما يمثل الرمز الإحصائي الصناعي أحد الأسس التي يمكن البناء عليها مستقبلاً لربط الخدمات والإجراءات المتعلقة بالأنشطة الصناعية ضمن منظومة إلكترونية موحدة.

الإدارة العامة للتنظيم الصناعي: مرحلة جديدة في التنظيم المؤسسي



في إطار جهود الوزارة لتعزيز دورها التنظيمي، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (298) لسنة 2026 بشأن استحداث الإدارة العامة للتنظيم الصناعي ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الصناعة والمعادن.



ويمثل هذا القرار محطة مهمة في مسار تطوير العمل المؤسسي، حيث أوكل إلى الإدارة الجديدة مهام تتعلق بالتسجيل والترميز الصناعي، وإدارة السجل الصناعي، وتصنيف الأنشطة الصناعية، وإعداد الخريطة الصناعية الوطنية، بما يسهم في تعزيز قدرة الوزارة على ممارسة دورها التنظيمي وفق أفضل الممارسات المعمول بها إقليمياً ودولياً.



كما ينتظر أن تسهم الإدارة الجديدة في تطوير منظومة الخدمات الصناعية الإلكترونية وتبسيط الإجراءات وتوفير بيانات أكثر دقة عن واقع القطاع الصناعي الليبي.



التعدين والصناعات التعدينية رافد واعد لتنويع الاقتصاد الوطني

تمتلك ليبيا مقومات كبيرة تؤهلها لأن تكون إحدى الوجهات الواعدة للاستثمار في قطاع التعدين والصناعات التحويلية المرتبطة به، وذلك لما تزخر به أراضيها من احتياطات متنوعة من الخامات المعدنية والصخور الصناعية والطينات المستخدمة في العديد من الصناعات الاستراتيجية. وتعمل المؤسسة الوطنية للتعدين على تنظيم هذا القطاع وتطويره بما يسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية، من خلال استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة للاستثمار في الموارد المعدنية .



وتشير الدراسات والبيانات المتاحة إلى أن ليبيا تمتلك احتياطات مهمة من الخامات المعدنية الفلزية وغير الفلزية، من بينها خامات الحديد والفوسفات والحجر الجيري والجبس والرمال الصناعية والكاولين والطينات الصناعية والمواد الأولية اللازمة لصناعات الأسمنت والسيراميك والزجاج ومواد البناء المختلفة، وهي موارد تتيح فرصاً واسعة لإقامة صناعات تحويلية ذات قيمة مضافة داخل البلاد بدلاً من الاكتفاء بتصدير المواد الخام .



كما أن التشريعات الليبية المتعلقة بالاستثمار تمنح المستثمرين المحليين والأجانب حزمة من الحوافز والتسهيلات التي يمكن الاستفادة منها في إقامة المشروعات التعدينية والصناعات المرتبطة بها، الأمر الذي يعزز فرص الشراكة مع القطاع الخاص ويهيئ بيئة جاذبة للاستثمار في هذا المجال الحيوي .



وتسعى وزارة الصناعة والمعادن، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للتعدين، إلى تحويل الثروات المعدنية من موارد كامنة إلى مشروعات إنتاجية تسهم في خلق فرص العمل، وتوطين الصناعات التحويلية، ورفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، بما ينسجم مع مستهدفات التنمية الاقتصادية المستدامة ويعزز مكانة ليبيا على خريطة الاستثمار الصناعي والتعديني في المنطقة.



الصناعة الليبية وآفاق المستقبل



تمتلك ليبيا مقومات صناعية واعدة، تتمثل في الموقع الجغرافي المتميز، وتوفر الموارد الطبيعية ووجود قاعدة صناعية يمكن البناء عليها وتطويرها. كما أن التوجه الحالي نحو تحديث المؤسسات وتعزيز الحوكمة، والاستفادة من التقنيات الرقمية، يفتح المجال أمام مرحلة جديدة من النمو الصناعي المستدام.



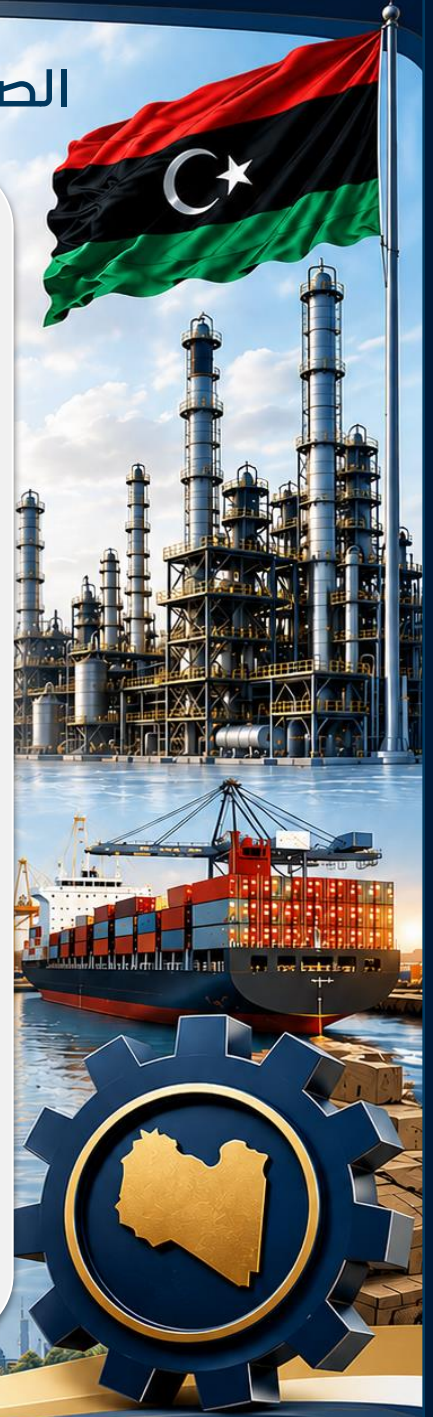
إن التحديات التي واجهت القطاع الصناعي خلال السنوات الماضية لم تكن عائقاً أمام الطموح الوطني لإعادة بناء الصناعة الليبية، بل شكلت دافعاً لإعادة تقييم الواقع ووضع أسس أكثر صلابة للمستقبل.



واليوم تمضي وزارة الصناعة والمعادن بخطوات عملية نحو بناء قطاع صناعي أكثر تنظيماً وكفاءة وقدرة على المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني، وتعزيز القيمة المضافة للموارد المحلية وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة،



كما تؤمن ليبيا بأن التكامل العربي في مجالات الصناعة والتعدين وتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا يمثل أحد المسارات الرئيسية لتعزيز التنمية الصناعية المستدامة، وبناء سلاسل قيمة عربية قادرة على المنافسة إقليمياً ودولياً.



المكتبة رافد معرفي متكامل يوثق وينظم المخرجات العلمية في قطاع التعدين العربي من إصدارات المنظمة، ويتيح استخدامها بفعالية في البحث، والتعليم، والتخطيط، وصياغة السياسات.



المكتبة الرقمية
للدراستات التعدينية العربية



arabmininglibrary.org



الإطلاق الرسمي يناير 2026

أطلقت بتشريف ومباركة أصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية في اجتماعهم التشاوري العاشر بالمملكة العربية السعودية

مخرجات المكتبة



المجلات المتخصصة



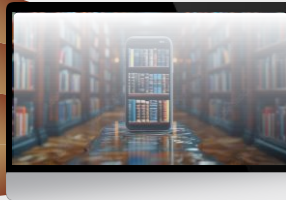
القوانين التعدينية



الفيديوهات



معجم التعدين



الدراسات



التقارير الوطنية



الأوراق والأبحاث الفنية



المواد العلمية

+1800



مصطلح تعديني

+20000



ورقة مرقمنة

+1000



وثيقة علمية

مميزات المكتبة



سهولة البحث

للوصول السريع والدقيق للوثائق، وتصفية النتائج حسب المؤلف، العنوان، السنة وغيرها.



إنشاء حساب شخصي

للاطلاع الكامل على الوثائق، تحميلها، حفظ المفضلات، متابعة الاشتعارات وإضافة التعليقات.



كنوز

المساعد الافتراضي

للوصول على ردود فورية على استفسارات المستخدم وتوجيهه دخل المكتبة بكفاءة عالية.

إعداد

المنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتعدين



صخور البازلت في دولة ليبيا وإمكانية استغلالها في الصناعة

د. فيصل عياد أبو سهمين
مدير إدارة الموارد المعدنية بوزارة الصناعة والمعادن / دولة ليبيا

تتخزن الأراضي الليبية بثروات معدنية وصخرية هائلة غير مستغلة بالشكل الأمثل حتى الآن، وتأتي صخور البازلت (Basalt) كواحدة من أبرز هذه الثروات. فبفضل النشاط البركاني القديم الذي شهدته البلاد عبر العصور الجيولوجية، تتوفر كميات ضخمة من هذا الصخر الناري الذي يتميز بخصائص فيزيائية وميكانيكية استثنائية تجعله كنزاً حقيقياً للصناعات الحديثة.



1. التوزفج الجغرافي لصفور البازلت فف لفففا

تفطف الصفور البازلتفة مساحات شاسعة فف لفففا، وتتركز فف ثلاثة حقول بركانفة رئفسفة:



صفورة توضففة لصفل الهروج

حقل الهروج الأسود وجبل السفدا (وسط لفففا):

فعد أكبر حقل بركانف فف شمال إفرفقا، حفث ففطف مسافة تصل إلى حوافف 45,000 كفلومتر مربع. ففكون من آلاف التففقات البركانفة المتلاحقة الفف شكلت هضبة بازلتفة ضخمة تحفوفف على احتفاففات شبه مؤكدة (فر محدوفة) من البازلت عافف الجوفة.



صفورة فوضف صفور البازلت
بمنطقة جبل نفوسة

حقل جبل نفوسة :

فمفد فف شمال غرب لفففا (مفل منطقة وافف المسن فف ترهونة ومزدة وفران). صفور البازلت هنا ففمفز بصلابفها الشففة وسهولة الوصول إلفها قرب مراكز الكفاءة السكانية والموائف.



صورة توضح صخور البازلت بمنطقة
تيبستي (جبل ابيقي)

حقل جبال تيبستي (الجنوب الليبي):

يضم امتدادات بركانية بازلتية شاسعة عند الحدود الجنوبية، ورغم جودتها العالية إلا أنها تقع في مناطق بعيدة جغرافياً.

2. الخصائص الفنية لصخور البازلت في ليبيا



3. مجالات الاستغلال الصناعي المقترحة في ليبيا

تتعدد التطبيقات الصناعية التي يمكن لليبيا الاستثمار فيها بناءً على هذه الثروة، وتتجاوز فكرة استخدامها التقليدي كحجارة للبناء:

1

صناعة الصوف الصخري (Rockwool)



الاستخدامات:

-  العزل الحراري
-  العزل الصوتي
-  المنشآت الصناعية
-  الأنابيب النفطية والأفران

الميزة:



✓ تقليل استهلاك الطاقة وتغطية

✓ السوق المحلي والتصدير.

أ. صناعة الصوف الصخري (Rockwool)

الفكرة: يتم صهر البازلت عند درجات حرارة عالية جداً تصل إلى حوالي (1500°C) ثم غزل المصهور لإنتاج ألياف صخرية.

الأهمية: يُستخدم الصوف الصخري كعازل حراري وصوتي ممتاز في المباني، المنشآت الصناعية، الأنابيب النفطية، والأفران.

امكانية الاستغلال: أجرى مركز البحوث الصناعية الليبي دراسات أكدت صلاحية بازلت جبل نفوسة والهروج لإنتاج الصوف الصخري، وهو مشروع ذو جدوى اقتصادية عالية للتقليل من استهلاك الطاقة في التكييف والتدفئة وتغطية

ب. صناعة ألياف البازلت المستمرة (Basalt Fiber)

2

صناعة ألياف البازلت المستمرة (Basalt Fiber)



الاستخدامات:

-  هياكل السيارات
-  أنابيب النفط والغاز
-  قضبان التسليح المقاومة للصدأ

الميزة:



بدل بيني أقوى من

الألياف الزجاجية (Fiberglass)

تعتبر البديل البيئي والأقوى لـ "الألياف الزجاجية (Fiberglass)" وتدخل هذه الألياف في صناعة هياكل السيارات، أنابيب نقل النفط والغاز المقاومة للتآكل، وقضبان تسليح الخرسانة البديلة للحديد لمنع الصدأ في البيئات الساحلية (مثل الشواطئ الليبية).

ج. رصف السكك الحديدية والطرق البرية (Ballast)

3 السكك الحديدية والطرق

الاستخدامات:

فرش خطوط السكك الحديدية

ركام أسفلت للطرق السريعة

الميزة:

تحمل الأحمال الثقيلة وامتصاص الاهتزازات وتصريف المياه وإطالة عمر الطرق وتوفير تكلفة الاستيراد.




- تعد الخيار الأول عالمياً لفرش خطوط السكك الحديدية لقدرتها على تحمل الأحمال الثقيلة وامتصاص الاهتزازات وتصريف المياه. ومع توجه ليبيا المستقبلي لتفعيل مشاريع السكك الحديدية، فإن البازلت المحلي سيوفر الكثير من كلفة الاستيراد.
- يدخل أيضاً كحجر مكسر (ركام) في خلطات الأسفلت للطرق السريعة لزيادة عمرها الافتراضي ومنع تشققها.

د. صناعة أحجار الزينة والبلاط

- نظراً لونه الأسود والرمادي الفخم، يمكن صقله واستخدامه كأحجار واجهات للمباني، وبلاط للأرضيات الخارجية التي تتحمل الضغط الشديد (مثل الميادين والمطارات).

4 أحجار الزينة والبلاط

الاستخدامات:

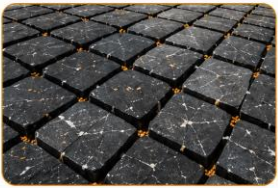
واجهات المباني

الساحات العامة

المطارات

الميزة:

لون أسود ورمادي فاخر ومقاومة عالية للضغط.

5 كمصدرات وجدران الحماية البحرية

الاستخدامات:

- المصدرات البحرية
- الجدران الاستنادية
- الأرصقة والموانئ

الميزة:

- مقاومة الأملاح والتآكل والأمواج القوية.



هـ. كمصدرات وجدران الحماية البحرية :

- يعتبر البازلت خياراً مثالياً للمصدرات البحرية بفضل كثافته العالية ، صلابته الفائقة ، ومقاومته الطبيعية للتآكل بفعل الأملاح والأمواج القوية ، لذا من الممكن استخدام قضبان البازلت في الجدران الاستنادية البحرية وحواشي الأرصفة البحرية لمنع تسرب المياه والصدأ .

و. مكافحة التغير المناخي (تخزين الكربون بالمعدنة)

- تقنية حديثة: أثبتت الدراسات العالمية مؤخراً إمكانية حقن ثاني أكسيد الكربون مع المياه داخل صخور البازلت، حيث يتفاعل الغاز مع المعادن (الحديد والمغنيسيوم) ويتحول إلى صخور كربونات صلبة خلال سنوات قليلة.
- التطبيق في ليبيا: يمكن استخدام هذه التقنية مستقبلاً في الحقول النفطية والصناعية القريبة من الهروج لتصفير الانبعاثات الكربونية.

6 مكافحة التغير المناخي (تخزين الكربون بالمعادن)

تقنية حديثة:



التطبيق في ليبيا:

- يمكن استخدام هذه التقنية مستقبلاً في الحقول النفطية والصناعية القريبة من الهروج لتصفير الانبعاثات الكربونية.





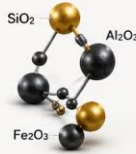
حظيت صخور البازلت في ليبيا باهتمام بحثي وجيولوجي واسع على مدار العقود الماضية. وركزت هذه الدراسات (التي قادها مركز البحوث الصناعية الليبي (IRC) بالتعاون مع جامعات محلية ومراكز بحثية دولية) على تحديد الخصائص الجيوكيميائية والميكانيكية للصخور لمعرفة مدى ملاءمتها للتطبيقات الصناعية الاستراتيجية :

01

دراسات الصلابة لصناعة الصوف الصخري

أدرج مركز البحوث الصناعية مشروع "دراسة الصخور النارية (البازلت) الصالحة لصناعة الصوف الصخري" كواحد من أهم مشاريع التنقيب والتعدين في خطته الرسمية.

النتائج :



أثبتت التحاليل الكيميائية بطريقة (XRF) أن نسبة السيليكا (SiO₂) تتراوح في العينات بين 38% و 48% ، مع نسب متوازنة من أكسيد الألومنيوم وأكسيد الحديد، مما يمنح المصهور لزوجة مثالية عند درجة حرارة 1500°C لصناعة ألواح الصوف الصخري العازل بجودة تطابق المواصفات العالمية.

مضمون الدراسات :

ركزت التجارب على أخذ عينات من شمال غرب ليبيا (غريان و ترهونة و بني وليد).



الاستخدام :

- إنتاج الصوف الصخري العازل
- عزل حراري وصوتي عالي الكفاءة
- مطابقة المواصفات العالمية

الأثر الصناعي والاستثماري

جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية

الدعم للاقتصاد الأخضر

فرص تصديرية واعدة

دعم الصناعة التحويلية المتقدمة

تعزيز القيمة المضافة للثروات المعدنية

دراسات الخصائص الميكانيكية والفيزيائية للبازلت الليبي

نشرت عدة أبحاث أكاديمية متخصصة (جامعة غريان والزيتونة) في دراسة المتانة الميكانيكية للكتل البازلتية. ومنها دراسة نشرت حول بازلت "منطقة الهيرة" (شمال غريان) ومناطق "ترهونة (وادي المسين).

النتائج الميكانيكية:

أظهرت اختبارات مقاومة الضغط والكسر (Compressive Strength) على عينات مكعبة أن البازلت الليبي يمتلك قوة تحمل فائقة تفوق الصخور الأخرى (كالجرانيت والحجر الجيري) بعدة أضعاف، مما يجعله الخيار الأول كـ "ركام" لرصف الطرق السريعة ومدرجات المطارات.



النتائج الفيزيائية:

الكثافة الصخرية لبازلت جبل نفوسة تتراوح حول:

2.82 جم/سم³

انخفاض ملحوظ في مسامية الصخر تتراوح بين:

1.8% - 7.8%

مما يعني عدم امتصاصه للمياه والرطوبة.



التطبيقات الرئيسية

مدرجات المطارات

الطرق السريعة

ركام عالي الجودة ومقاومة فائقة

الأثر الصناعي والاستثماري

جلب الإستثمارات المحلية والأجنبية

دعم الاقتصاد الأخضر

فرص تصديرية واعدة

دعم الصناعة التحويلية المتقدمة

تعزيز القيمة المضافة للثروات المعدنية

03

دراسة استخدام النباتات كدرع واق من الإشعاع (Biological Shielding)

في دراسة جيوفيزيائية مميزة ومثيرة للاهتمام أجريت على بازلت جبل نفوسة (منطقة غريان) تم بحث إمكانية استخدام هذه الصخور في المفاعلات النووية أو غرف الأشعة الطبية كبديل لمادة الرصاص المكلفة.



الأثر الصناعي والاستثماري

فرص استثمارية:

- ✓ مواد الحماية الإشعاعية
- ✓ بديل اقتصادي للرصاص
- ✓ استخدامات طبية وصناعية

النتيجة:

أثبتت الدراسة أن صخور النباتات اللببية نظراً لكثافتها العالية ومحتواها الفنى بالحديد، تمتلك كفاءة ممتازة جداً في امتصاص واحتواء أشعة غاما (Gamma-Ray Radiation)، مما يفتح لها آفاقاً صناعية استراتيجية جديدة!

الاختبارات:



بعد حساب معامل
الوهن الكتلي
(Mass Attenuation
Coefficients)

مجال الدراسة:



المفاعلات النووية



غرف الأشعة
الطبية



جلب الاستثمارات
المحلية والأجنبية



دعم الاقتصاد
الأخضر



فرص تصديرية
واعدة



دعم الصناعات
التحويلية
المتقدمة



تعزيز القيمة
المضافة للثروات
المعدنية

04

الدراسات الجيوكيميائية وتحديد الأعمار (التعاون الليبي - الإيطالي)

نشرت دراسات حديثة (مثل الدراسة المشتركة المنشورة في المجلة الإيطالية للعلوم الجيولوجية (Italian Journal of Geosciences) تناولت التركيب المعدني وتاريخ الدفقات البركانية في غريان والهروج.

مناطق الدراسة:



النتيجة (التأريخ الإشعاعي):

أثبتت تقنية التأريخ الإشعاعي أن الصخور البازلتية في غريان تدفقت في الفترة ما بين 5.4 إلى 2.6 مليون سنة مضت (العصر الباليوسيني الحديث).



5.4 - 2.6
مليون سنة

التركيب المعدني السائد:

بازلت الأوليفين القلوي
وهو النوع الأكثر نقاءً
والمطلوب بشدة في
تصنيع ألياف البازلت
(Basalt Fiber)
(لمستمرة للحديد).



الأثر الصناعي والاستثماري



تعزيز القيمة
المضافة للثروات
المعدنية



دعم الصناعات
التحويلية
المتقدمة



فرص تصديرية
واعدة



دعم الاقتصاد
الأخضر



جذب الاستثمارات
المحلية والأجنبية

05

دراسة التراكيب المورفولوجية في وادي المسن (ترهونة)

أكدت دراسات حقلية حديثة على تدفقات الحمم البركانية جنوب غرب ترهونة وجود أشكال هندسية مميزة للصخور البركانية، وتوصلت الدراسات إلى أن الصخور البركانية في هذه المنطقة متلورة تحت سطح الأرض جزئياً على أعماق قريبة جداً (من 3 إلى 5 كم).



الأثر الصناعي والاستثماري

الأثر الاقتصادي:

- ✓ سهولة الاستخراج
- ✓ انخفاض تكلفة الاستكشاف
- ✓ الخام متاح ومكشوف مباشرة
- ✓ لا تتطلب حفراً عميقاً أو تكاليف استكشاف باهظة

الموقع:



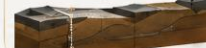
جنوب غرب ترهونة

النتائج الجيولوجية:

- تدفقات حمم بركانية
- تراكيب هندسية مميزة

عمق الخام:

بين 3 إلى 5 أمتار



جذب الاستثمارات
المحلية والأجنبية



دعم الاقتصاد
الأخضر



فرص تصديرية
واعدة



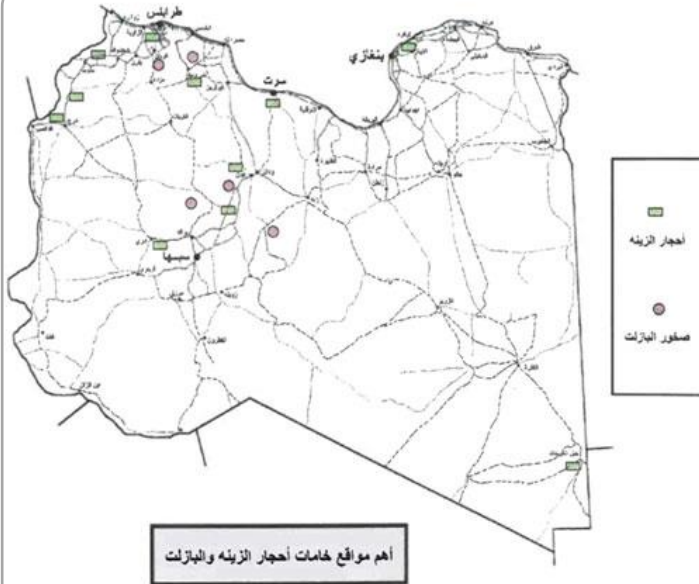
دعم الصناعات
التحويلية
المتقدمة



تعزيز القيمة
المضافة للثروات
المعدنية

خلاصة الدراسات:

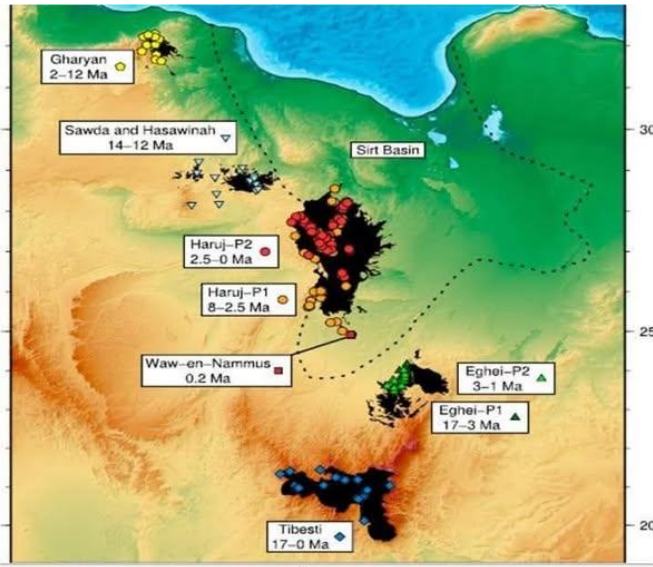
جميع التقارير الصادرة تُجمع على أمر واحد: البازلت الليبي جاهز تقنياً وفنياً للتصنيع فوراً، والدراسات المخبرية اكتملت بنجاح، وما ينقص هذا الملف هو الانتقال إلى "الاستثمار التجاري" الفعلي وبناء المصانع على أرض الواقع.



عند مقارنة الصخور البازلتية الليبية (مثل بازلت غريان ، جبل الهروج ، مزدة ، ترهونة) بالصخور العالمية المستخدمة تجارياً في مصانع الصوف الصخري (مثل بازلت الفجيرة ، الهند، سيبيريا، أو صخور أوروبا الشمالية)، نجد فروقات جوهرية في التركيب الكيميائي والخصائص الفيزيائية.

هذه الفروقات هي التي تحدد مدى سهولة صهر الصخر وتحويله إلى ألياف دون الحاجة لإضافات معقدة. لضمان جودة الألياف، ومقاومتها للحرارة، واستقرارها الكيميائي.

تحتاج بعض الاحتياطات الليبية إلى "معالجة خلط (Blending)" للوصول إلى المواصفات القياسية.



الجدول التالي يوضح المواصفات القياسية العالمية المطلوبة لصناعة الصوف الصخري مقارنة بالتركيب السائد للبازلت في ليبيا :

العناصر والخصائص	المواصفات العالمية القياسية (الصوف الصخري)	مواصفات البازلت الليبي (المتوسط العام)	التقييم الفني والصناعي
السيليكا (SiO ₂) 	38% إلى 45% (تسمح بالصهر الأمثل دون لزوجة مفرطة)	43% إلى 48% (يميل للارتفاع قليلاً في بعض المكامن مثل غريان)	مقبول إلى مرتفع قليلًا: زيادة السيليكا ترفع درجة حرارة الصهر وتطلب طاقة أعلى.
أكسيد الألومنيوم (Al ₂ O ₃) 	12% إلى 18% (يعزز القوة الميكانيكية للألياف)	11% إلى 13.5%	ضمن الحد الأدنى! بعض المواقع الليبية تحتاج إضافة "البوكسيت" لرفع النسبة وتثبيت جودة الألياف.
أكسيد الحديد (Fe ₂ O ₃ + FeO) 	أقل من 8% إلى 10% (الحديد الزائد يسبب تبلوراً سريعاً يقطع الألياف)	11% إلى 14.5% (مرتفع في غالبية العينات الليبية)	مرتفع! يمنح الصوف لوناً غامقاً، وقد يتطلب تقنيات صهر دقيقة أو استخدام أفران الحث لتقليل الشوائب المعدنية.
أكسيد الكالسيوم والمغنيسيوم (CaO + MgO) 	20% إلى 30% (لتحقيق مرونة الصهر ومقاومة المياه)	16% إلى 21% (منخفض نسبياً)	منخفض! يتطلب إضافة "الحجر الجيري" أو "الدولوميت" أثناء الصهر لضبط النسبة.
معامل الحموضة Mk (SiO ₂ + Al ₂ O ₃) / (CaO + MgO) 	أكثر من 1.5 (يفضل بين 1.6 إلى 2.0 للاستقرار الحراري عالي الجودة)	يتراوح بين 1.8 إلى 2.3 (بسبب انخفاض الكالسيوم والمغنيسيوم)	مرتفع! يمنح الصوف الصخري الليبي ثباتاً كيميائياً ممتازاً ضد الرطوبة والحرارة، لكنه يرفع مشقة الصهر.
نقطة الانصهار الحراري 	1400°م إلى 1600°م	1250°م إلى 1450°م	ممتاز واقتصادي! نقطة انصهاره الطبيعية توفر طاقة حرارية في بداية التشغيل.

تحليل التحديات والحلول التقنية لبازلت ليبيا



أشارت بعض الدراسات الجيولوجية الحديثة (مثل تقييمات البازلت في مناطق الشويرف وبنى وليد وزلة) إلى أن عينات البازلت الليبي النقي بمفردها غالباً ما تقع خارج "النطاق المثالي المباشر" لصناعة الألياف الدقيقة فائقة الجودة بسبب زيادة نسب الحديد وانخفاض الكالسيوم. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة لا تعني عدم صلاحيتها، بل تعني وجوب اتباع الحلول الهندسية العالمية التالية :

1- تقنية الخلط التعتيني: (Blending)

تعتمد المصانع العالمية على خلط البازلت بنسبة (70%-80%) مع مواد محلية متوفرة بكثرة في ليبيا، مثل:



الطين الغني
بالألومنيوم
(البوكسيت):
لضبط لزوجة المصهور.



الدولوميت والحجر الجيري :
لرفع نسبة الكالسيوم
والمغنيسيوم وخفض معامل
الحموضة إلى الحد المثالي.

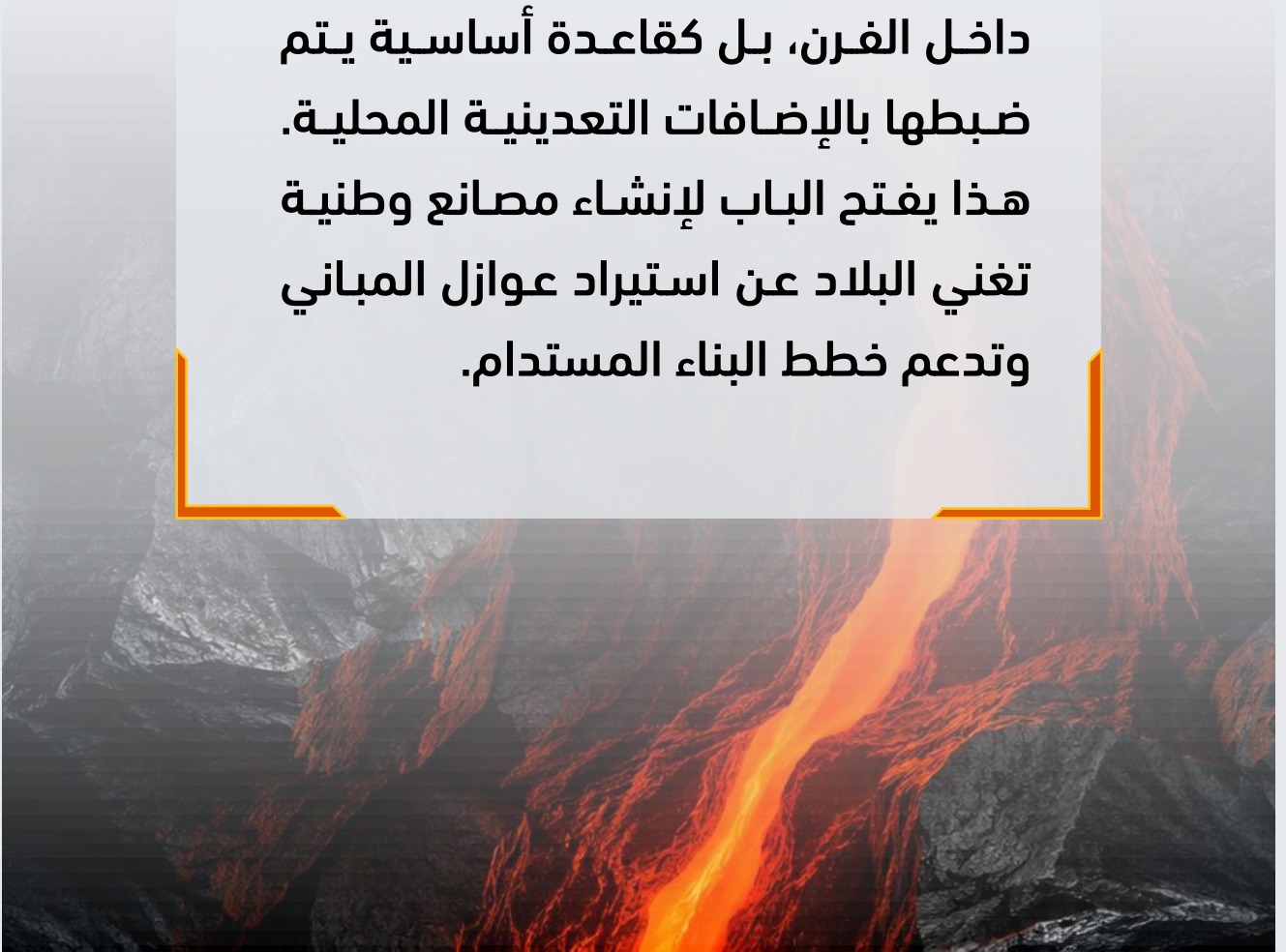
2- صناعة الصوف التجاري مقابل ألياف



التالي:
إذا كان البازلت الليبي يواجه تحديات في صناعة "ألياف البازلت المستمرة عالية الدقة" (Continuous Basalt Fiber)، فإنه ممتاز جداً وجاهز لصناعة ألواح **الصوف الصخري التقليدية** المستخدمة في عزل المباني، والأسقف، وأنابيب النفط .

الخلاصة : الفرص الاستثمارية

البازلت الليبي يمتلك جدوى اقتصادية عالية جداً في صناعة الصوف الصخري، شريطة ألا يعامل كمادة خام وحيدة داخل الفرن، بل كقاعدة أساسية يتم ضبطها بالإضافة التعدينية المحلية. هذا يفتح الباب لإنشاء مصانع وطنية تغني البلاد عن استيراد عوازل المباني وتدعم خطط البناء المستدام.





البرنامج العربي للحلال

يوضح البرنامج العربي للحلال، الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والإجراءات اللازمة لمنح علامة "الحلال العربية"، ويمكن أن يطبق في جميع الدول العربية التي ترغب في ذلك، حيث تعتبر هذه العلامة علامة اختيارية لكل من الدول والمصنّعين، ويُعد البرنامج بمثابة تأسيس لمنظومة اعتراف متعددة الأطراف، بشهادة وعلامة الحلال العربية، بين الدول العربية المنظمة إليه. وقد وُضعت بنود هذا البرنامج بما يتوافق مع مواصفة تقييم المطابقة - المصطلحات والمبادئ العامة ISO/IEC17000، والمتطلبات الفنية للمواصفات الدولية ISO/IEC17065 - ISO/IEC17067 والمواصفات القياسية العربية في قطاع الحلال.

الإطلاق الرسمي البرنامج العربي للحلال



تم إطلاق البرنامج العربي للحلال خلال الاجتماع الواحد والستين للجنة العربية العليا للتقييس (الرباط، المملكة المغربية 11 - 12 فبراير 2026) ودعوة الدول العربية الراحبة في الانضمام إليه إلى مخاطبة المنظمة رسمياً بهذا الشأن.



منظومة حلال متكاملة نحو أسواق عربية أكثر موثوقية



الركائز الأساسية والتطويرية للقطاع الصناعي.. نموذج الشركة الليبية للحديد والصلب

م. وسام محمد النعمي - أخصائي بحث وتطوير / إدارة البحث والتطوير
الشركة الليبية للحديد والصلب / دولة ليبيا

تعد الشركة الليبية للحديد والصلب من أكبر الشركات
الصناعية بليبيا، وتقع على مساحة قدرها 1,200 هكتار في


الشركة الليبية للحديد والصلب
LIBYAN IRON AND STEEL COMPANY

مدينة مصراتة ، على بعد 210 كيلومترات الى الشرق من مدينة طرابلس. وتبلغ
الطاقة التصميمية للشركة 1,700,000 طن من الصلب السائل سنوياً بطريقة الاختزال
المباشر لمكورات الحديد باستخدام الغاز الطبيعي المحلي .

محطات مهمة في مسيرة الشركة



1989/ 9/ 9

تم افتتاح الوحدات الإنتاجية
و بذلك دخلت الشركة مرحلة الانتاج .



1979/ 9/ 18

تم وضع حجر الاساس للشركة
ايذانا بارساء قاعدة التصنيع
الثقيل بليبيا.



تاريخ تأسيس الشركة

01

المرحلة الأولى : مرحلة الدراسة والتقييم .

1. امتدت هذه المرحلة نحو عشر سنوات، من سبتمبر 1971م وهو تاريخ توقيع اول تعاقد مع شركة دستور الهندية لتنفيذ دراسة جدوى تنفيذ مجمع متكامل لصناعة الصلب في ليبيا وحتى يونيو 1981م وهو تاريخ اول تعاقد مع الشركات المنفذة للتركيبات.
2. شارك في هذه المرحلة عديد الشركات العالمية المتخصصة في الدراسات وتقديم الاستشارات:
3. شركة دستور العالمية المجموعة الفرنسية وتتكون من اربع شركات متخصصة ، وشركة فوستالين النمساوية .
4. تم خلالها حفر ابار استكشافية تقدر بنحو 15 ألف متر مكعب في مواقع خام الحديد بمنطقة وادي الشاطئ .
5. أجريت تحاليل واختبارات في مراكز عالمية أهمها مركز ارسيد بفرنسا.

02

المرحلة الأولى : مرحلة الدراسة والتقييم .

1. شرعت إدارة المشروع في التعاقد منذ 1981م وباشرت أولى الشركات العمل سنة 1982م.
2. شارك في تنفيذ الاعمال اكثر من 40 شركة اجنبية ونحو 12 ألف عامل .
3. تهيئة موقع المشروع بضخ نحو 130 مليون متر مكعب من المياه الجوفية المالحة الى البحر.
4. تسوية ورمدم نحو 8.7 مليون متر مربع من الأرض الى ارتفاع 1.5 متر فوق مستوى البحر
5. تنفيذ اكثر من 500 ألف متر مكعب من الخرسانة.
6. استكمال اعمال التركيبات في سنة 1988 م .
7. دخل المشروع مرحلة تجارب التشغيل سنة 1989 م .

03

مرحلة التشغيل التجاري سنة 1990م.

1. إشهار الشركة الليبية للحديد والصلب LISCO في 1991م



منتجات ومصانع الشركة



مصانع الاختزال المباشر direct reduction plants



DRI: وحدتين لإنتاج الحديد الاسفنجي بطاقة تصميمية تبلغ 1.1 مليون طن ، وتمثل هذه المنتجات المادة الأساسية لصناعة الصلب السائل وتستخدم بنسبة لا تقل عن 80% بينما تمثل الخردة نحو 20%



HBI: الوحدة الثالثة لإنتاج الحديد المقولب على الساخن بطاقة تصميمية تبلغ 650 ألف طن ، وتوجه أغلب الكميات للتصدير



الحديد المقولب على الساخن HBI



الحديد الاسفنجي DRI



مصانع الصلب steel melting plants

تتكون من مصنعين تستخدم تقنية أفران القوس الكهربائي وتصل طاقتها الإنتاجية الى 1.7 مليون طن من الصلب السائل وتتكون من وحدتين هي كما يلي:-



مصنع الصلب رقم (1) TS6

- تصل الطاقة التصميمية الى 1.1 مليون طن
- وينتج العروق والكتل التي يتطلبها تشغيل مصانع الدرفلة الطولية.



مصنع الصلب رقم (2)

- تصل الطاقة التصميمية الى 630 ألف طن
- ويختص بإنتاج البلاطات المفذية لمصانع الدرفلة المسطحة



مصنع الصلب رقم 2



مصنع الصلب رقم 1



تعتبر القضبان والاسياخ (حديد التسليح) والقطاعات الخفيفة والمتوسطة أهم منتجات هذه المجموعة وتتكون من :-

مصانع الدرفلة الطولية Long rolling mills



مصنع درفلة القضبان والاسياخ TS4

- تصل الطاقة التصميمية الى 700 ألف طن وأهم منتجاته هي :
القضبان بقطر من (12-40) ملم، الاسياخ (5 - 12) ملم.



مصنع القطاعات الخفيفة والمتوسطة TS5

- يختص بإنتاج المقاطع الحديدية (الزوايا - المبسط - الكمر - المجرى)
بمختلف أحجامها ، وتصل طاقته التصميمية الى 120 ألف طن .



مصنع القضبان الجديد :

- تم افتتاح المصنع في 2018م ويختص بإنتاج القضبان بأحجام (12-40) ملم بطاقة تصميمية تصل الى 800 ألف طن سنوياً.

مصنع الدرفلة الطولية



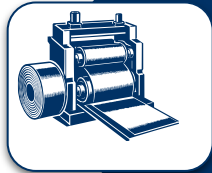
مصانع الدرفلة المسطحة flat rolling mills

مصنع الدرفلة على الساخن HSM



- تصل الطاقة التصميمية الى 580 ألف طن وأهم منتجاته هي :
H.R.C بمختلف المواصفات وسمك (2-12.7) ملم .
- خط التقطيع : ينتج الصفائح بمختلف احجامها.
- وحدة المعالجة الكيميائية : تعمل على إزالة الاكاسيد بوسائل
المعالجة الكيميائية وتصل الطاقة التصميمية الى 200 ألف طن

مصنع الدرفلة على البارد TS9



- بطاقة تصميمية تصل الى 140 ألف طن واهم منتجاته:
C.R.C: بسمك يتراوح من (0.4 - 3) ملم



مصنع الدرفلة المسطحة



الخطة العامة للتطوير MP

اعتمدت الشركة الخطة العامة للتطوير لرفع إنتاج الشركة من 1.1 مليون طن من الصلب السائل إلى 4 مليون طن من الصلب السائل لمواجهة الطلب المتزايد على منتجاتها، وكذلك لزيادة صادراتها في الأسواق العالمية. وكانت الخطة العامة على النحو التالي:

تعميق وتمديد ميناء الشركة	2010
تدشين محطة كهرباء فرعية LBSS-4 لتغذية مصانع (القضبان، الأكسجين).	2010
تدشين محطة لمعالجة وتدوير مياه الصرف الصحي بتقنية (RO)	2014
تطوير مصنع القطاعات	2014
تطوير منظومة تخزين وشحن مكورات وكتل الخام	2014
تطوير مفرغ سفن الخام	2014
تدشين مصنع جديد لدرفلة القضبان 2 (800 ألف طن/سنة)	2018
تدشين محطة فصل المركبات الهيدروكربونية من الغاز الطبيعي لمصانع الاختزال المباشر	2018
تطوير مصنع الصلب 1 (استبدال محول الفرن الثاني بمحول 90 م.ف.أ)	2019
تدشين محطة تعويض جديدة لاستيعاب محول الفرن الثاني لمصنع الصلب 1	2019
تدشين مصنع جديد للدرفلة على البارد بطاقة تصميمية تصل إلى 300 ألف طن	2023
تدشين مصنع الأكسجين & محطة المياه المركزية	2023

[illegible]

وحدات ومرافق الشركة طبقاً للخطة العامة للتطوير



الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
Kuwait Fund For Arab Economic Development

جسر من الصداقة والتضامن من دولة الكويت إلى الدول النامية



دعم تنموي
يعزز التعاون



شركات فاعلة
لتحسين الحياة



تمويل ميسر
للتنمية المستدامة



جسر للتعاون
مع الدول النامية

يقدم الصندوق الكويتي قروضاً ميسرة ودعمًا فنيًا لتمويل المشاريع التنموية في الدول النامية. ومنذ تأسيسه عام 1961، يواصل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء شركات تنموية مؤثرة.

نبذة عن الصندوق



مجالات عمل الصندوق



أشكال المساعدات
قروض ميسرة، منح، ودعم فني وتدريب.



القطاعات المستهدفة
البنية التحتية، الطاقة، الزراعة، الصحة والتعليم.



الجهات المستفيدة
الحكومات والمؤسسات الإنمائية والخدمات.



نطاق الأنشطة
مشاريع تنموية ذات أثر اقتصادي واجتماعي مستدام.



دعم متكامل
إعداد المشاريع، التمويل، والمتابعة الفنية.



مبادئ عمل الصندوق

يرتكز عمل الصندوق على دعم أهداف التنمية المستدامة، ومواكبة رؤية الكويت 2035، واختيار المشاريع وفق أولويات الدول النامية، مع الالتزام بالشفافية وكفاءة إدارة الموارد.

نلتزم بدعم التنمية المستدامة وبناء مستقبل أفضل من خلال شركات فاعلة ومشاريع ذات أثر مستدام.



دور كلية التقنية الصناعية مصراتة في نقل التقنية من أجل مستقبل مستدام

د. عبد الحميد عبد السلام الشريف
عميد كلية التقنية الصناعية مصراتة / دولة ليبيا

يُعدّ "نقل التقنية" أحد المحركات الأساسية للتحوّل التنموي؛ فهو يمثل عملية نقل المعرفة، والمهارات، والخبرات من الجهات المالكة والمطورة لها كالمراكز البحثية والجامعات والكليات التقنية، إلى قطاعات الإنتاج والتطبيق الفعلي. ويتجاوز مفهوم نقل التقنية مجرد كونه إجراءً إدارياً، ليصبح جسر عبور استراتيجي ينقل الدولة من موقع "المستهلك" للتقنية إلى دور "المنتج والمطور" لها.

ولتحقيق الكفاءة القصوى في هذا المسار، يبرز دور المؤسسات التعليمية التطبيقية وفي مقدمتها كلية التقنية الصناعية بمصراتة؛ إذ تمثل حلقة الوصل بين السياسات البيئية الطموحة والواقع الصناعي، مستندةً في ذلك إلى ما تمتلكه من كفاءات بشرية مؤهلة وبنية مادية متطورة تمكنها من قيادة هذا الحراك التنموي.

وفي المقابل، تشكل "الاستدامة" -وفق مفهوم منظمة الأمم المتحدة- الركيزة التوجيهية لهذا النقل، وهي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. ولأن الاستدامة تتطلب أدوات متخصصة كأمن الطاقة المتجددة، كفاءة الاستهلاك، الاقتصاد الدائري، وإدارة المخلفات، فإن الكليات التقنية تنهض اليوم بدور الوسيط الناقل، والناشر، والمساهم الفعلي في تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية المعتمدة.

التعريف بكلية التقنية الصناعية مصراتة



تأسست الكلية في عام 1989م تحت مسمى "المعهد العالي للصناعة"، وشهدت محطة تطويرية تنظيمية بارزة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية رقم (899) لسنة 2022م، والذي أعاد تنظيمها كجهة اعتبارية ذات ذمة مالية مستقلة تتبع وزارة الصناعة والمعادن.

وتسعى الكلية جاهدة لتكون مؤسسة أكاديمية تقنية وبحثية واستشارية تدريبية رائدة في المجالات التقنية، ترصد سوق العمل بمخرجات نوعية تسهم في خدمة المجتمع وحماية البيئة، مع تعزيز حضورها المتميز على المستويين المحلي والدولي، من خلال برامجها التعليمية والتدريبية المتميزة وتقديم الاستشارات والبحوث.

وتمنح الكلية لمنتسبيها درجات: (الدبلوم العالي التقني، البكالوريوس التقني، والماجستير التقني)، وتتوزع هذه البرامج على مظلة واسعة من الأقسام التخصصية تشمل:

القسم العام.



قسم الهندسة الإلكترونية:



بشعبتي (هندسة الاتصالات، وتقنية المعلومات).

قسم الهندسة الكهروميكانيكية: بأربع شعب



(نظم القوى الكهربائية، نظم القوى الميكانيكية، التحكم الآلي، والطاقات المتجددة).

قسم الهندسة الصناعية:



بشعبتي (الإدارة الصناعية، وهندسة الإنتاج وضبط الجودة).

قسم هندسة التصنيع.



قسم هندسة الميكاترونكس.



المقومات الإستراتيجية لنقل التقنية

أولاً: العناصر الأساسية للعملية التكنولوجية

يتطلب النقل الفعال للتقنية تحقيق التكامل بين أربعة عناصر محورية:

الركيزة المادية والتنظيمية

الأجهزة والمعدات Equipment



3

لكنها لا فائدة منها
بدون معرفة
لتشغيلها.

المعرفة Knowledge



1

تشمل النظريات،
البيانات، التصميم،
براءات الاختراع.

الركيزة البشرية والمعرفية

القدرة التنظيمية Organization



4

ضمان نجاح التقنية
المنقولة وعدم فشلها
نحتاج لإدارة المصنع،
الصيانة، الجودة، السلامة.

المهارات Skills



2

تعتمد على الخبرة
العملية.

ثانياً: أهمية نقل التقنية

إن أغلب التقنيات المراد نقلها هي تقنيات جديدة يمكن توطيئها وتعديلها بما يتناسب مع المناخ والمواد الخام المتوفرة، وتكمن الأهمية في نقل هذه التقنيات في الآتي:

بناء القدرات



النقل الناجح والفعال
لأي تقنية يؤدي إلى
بناء قدرات تعلمت
التقنية وقادرة على
تطويرها مستقبلاً.

حل المشاكل المحلية



تقنيات معالجة المياه،
تدوير المخلفات... الخ
هي تقنيات جاهزة
يمكن نقلها وتوطيئها
لمواجهة التغير
المناخي ومحدودية
الموارد.

خفض التكلفة



نقل تقنية ما
وتوطيئها قد يكلف
ملايين في حين أن
تطوير هذه التقنية قد
يكلف مليارات.

اختصار الزمن



تنقل المؤسسة
تقنية جاهزة وتعديلها
بما يتماشى مع
ظروفها وإمكانياتها
وبما يوفر الوقت
مقارنة بما لو بدأت
المؤسسة من الصفر.

ثالثاً: قنوات النقل الفاعلة

تتعدد المسارات التي تسلكها التكنولوجيا للوصول إلى بيئة التطبيق، وتتمثل في:



المقومات الإستراتيجية لنقل التقنية

الصنعية، ومن أبرزها: معمل الأتمتة والتحكم، ومختبر آلات التصنيع المرن، والطباعة ثلاثية الأبعاد. وتتكامل هذه المنظومة مع برامج الربط والتدريب الميداني للطلاب في مؤسسات القطاعين الإنتاجي والخدمي.

واليوم، تعكف فرق بحثية متخصصة تحت مظلة الكلية على تطوير مشاريع تقنية واحتضان المبدعين ومشاريع التخرج في مجالات إستراتيجية تمس صلب المستقبل، مثل: تقنيات تحلية المياه، كفاءة الطاقة، تطبيقات الطاقة الشمسية، الاتصالات، بالإضافة إلى مشاريع رائدة في مجالات الأتمتة، والتحكم الذكي، والأنظمة المسيرة (الدرونز)؛ لتؤكد الكلية مكانتها كجهة استشارية وبحثية مرجعية تخدم القطاع الصناعي ومؤسساته، وتقدم التسهيلات والبيئة الخصبة لكافة الباحثين.

إيماناً من إدارة الكلية بأهمية نقل التقنية أنشئت الكلية منذ ثلاثة سنوات مركز للحاضنات وريادة الأعمال ومركز آخر للبحوث والدراسات والاستشارات. وتهدف هذه المراكز إلى تبني الأفكار والمشروعات ودعم أصحابها والمساعدة في إخراجها لحيز الوجود والمساهمة من أجل تنمية مستدامة عبر تبني تقنيات صديقة للبيئة.

وفي إطار مد جسور التعاون التكاملي، وقعت إدارة الكلية حزمة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع العديد من المصانع، الشركات، الجامعات، والمراكز البحثية داخل ليبيا وخارجها؛ لتبادل الخبرات وتوطين المعرفة، وباشرت الكلية فعلياً في تنفيذ خطتها التدريبية الموجهة لمنتسبيها وللقطاع الصناعي والمجتمع ككل.

ولتحويل هذه الرؤى إلى واقع ملموس، وفرت الكلية البنية التحتية المتطورة والورش التخصصية اللازمة لتنفيذ النماذج



إسناد ESNAD



الشركة السعودية لخدمات التعدين
SAUDI MINING SERVICES CO.

نمكّن الاستثمار .. نسهل الأعمال .. نحقق الامتثال



تأسست بموجب
قرار مجلس الوزراء
27/04/2022



الذراع التنفيذي
الوزارة الصناعة
والثروة المعدنية



خدمات ومراكز
استراتيجية لدعم
قطاع التعدين



ندعم الاقتصاد
الوطني

نبذة عن الشركة

إسناد تأسست لدعم وتمكين
قطاع التعدين في المملكة،
نسهم في تحقيق مستهدفات
رؤية المملكة 2030.



أهداف الشركة

نخدم المستثمرين والجهات الحكومية والقطاع الخاص،
ونسهم في تحسين بيئة التعدين ودعم الاستدامة والقيمة المضافة.

أدوارنا وخدماتنا



نلتزم بـ

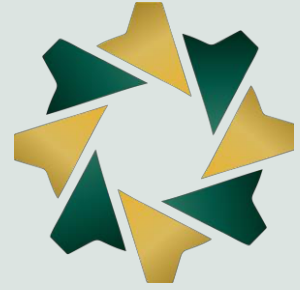


يدعم

إسناد
ESNAD



استراتيجية التكامل الصناعي العربي



ضرورة لبناء منظومة صناعية متكاملة وتأمين
الاحتياجات الأساسية عبر سلاسل قيمة مترابطة

د. أمير الرفاعي
م. إدارة التنمية الصناعية / المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

يعتبر التكامل الصناعي من أهم ركائز التكامل الاقتصادي العربي ويكتسي أهمية قصوى للدول العربية، باعتبار أن التعاون وتضافر الجهود وتكاملها بين الدول يعد ممكناً أساسياً لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وتعزيز القدرة التنافسية للدول العربية في مواجهة التحديات العالمية. فهو ينقل التعاون من مستواه العام- التجاري والمالي والاستثماري- إلى شبكات إنتاج مترابطة تقوم على توزيع الأدوار الصناعية وفق المزايا النسبية والتنافسية لكل دولة، كما يفتح المجال أمام توسع التجارة البينية، وخلق فرص عمل نوعية، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات العربية، بما يعزز فرص بناء قاعدة صناعية متجانسة تمهد لقيام سوق صناعية عربية موحدة.



من مكانة المنتجات العربية في سلاسل القيمة العالمية، وتعيد رسم خرائط الإنتاج وتفتح آفاقاً رحة أمام الاستثمارات الصناعية المشتركة، وتهيئ القطاع الصناعي للتحويل الرقمي والاستفادة من تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

وتتطلب المرحلة الحالية مزيداً من التنسيق والشراكات الاقتصادية الفاعلة لتحويل الإمكانيات العربية إلى مشاريع إنتاجية واستثمارية مشتركة. وسيشكل إعداد استراتيجية للتكامل الصناعي العربي خطوة هامة لدعم العمل العربي المشترك وتعزيز الشراكة الصناعية التكاملية بين الدول وترسيخ أسس التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة القائمة على بناء صناعات عربية متكاملة عبر سلاسل قيمة مترابطة تستفيد من المزايا النسبية لكل دولة، بما ينعكس إيجاباً على التكامل الاقتصادي العربي.

وفي ظل التغيرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية المتسارعة التي تعيد تشكيل مشهد الصناعة العالمي، واضطراب سلاسل الإمداد العابرة للقارات، واتساع الاعتماد على التكتلات الإقليمية، يمر القطاع الصناعي العربي بمرحلة محورية تجتمع فيها مجموعة من الظروف الاستثنائية التي تهيئ المجال لإحداث تغيرات عميقة ونوعية في توجهات هذا القطاع للعقود القادمة. وتحدث كل هذه التطورات في وقت تزداد فيه أهمية الاستدامة والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية مع تحول رقمي سريع ضمن التحديات التي تفرضها تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة. وفي هذا السياق، يجد العالم العربي نفسه أمام فرصة تاريخية لإعادة تموضعه الصناعي ضمن النظام الاقتصادي العالمي من خلال تبني رؤية مشتركة تعزز التكامل الصناعي بشكل أكبر، وتحمي الصناعات العربية وتدعم التجارة البينية وتعزز





جهود ترسيخ دعائم استراتيجية التكامل الصناعي العربي:

تتركز جهود ترسيخ دعائم التكامل الصناعي العربي على مبادرات عملية تهدف إلى بناء منظومة صناعية مترابطة، مستدامة، وذات تنافسية عالية لتعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على استيراد السلع والمواد الخام من الخارج من خلال تطوير سلاسل إمداد عربية داخلية تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في الصناعات الحيوية لتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية في أوقات الأزمات. وتستدعي الظروف الإقليمية والدولية الراهنة تكامل البرامج والسياسات الاقتصادية والتنموية العربية لبناء منظومة صناعية قوية ومتكاملة قادرة على مواجهة الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة.

وتأكيداً على أهمية دعم العمل العربي المشترك ولا سيما في ظل التحديات العالمية الراهنة، وحرصاً على الارتقاء بالقطاع الصناعي وتعزيز التعاون والشراكات التكاملية الصناعية وتوطيد ارتباط الصناعات العربية بسلاسل القيمة العالمية، فقد بادرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين "إيدسمو" بإعداد استراتيجية للتكامل الصناعي العربي. وقد حظيت هذه المبادرة بدعم ومباركة أصحاب المعالي والسعادة الوزراء العرب المعنيين بشؤون الصناعة، وذلك من خلال اعتماد إطارها العام خلال اجتماع الدورة (28) للجمعية العامة للمنظمة (الرباط، يونيو 2024)، وتبني وثيقتها النهائية بصورة استرشادية خلال اجتماعهم الاستثنائي (الرياض، نوفمبر 2025). وسوف يتم رفعها إلى اجتماع القمة العربية القادم على مستوي أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة ورؤساء الدول العربية لمباركتها واعتمادها.

وقد أنجزت وثيقة استراتيجية التكامل الصناعي العربي بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك"، وبفضل الجهود المقدرة والمتابعة الحثيثة من قبل المجلس التنفيذي لـ «إيدسمو» واللجنة الاستشارية للتنمية الصناعية واللجنة التوجيهية للاستراتيجية. كما تم إشراك الفاعلين من القطاعين العام والخاص في مناقشة مخرجاتها والأخذ بعين الاعتبار مقترحاتهم ومرئياتهم. وقد شهدت جميع مراحل إعداد الاستراتيجية التواصل والتنسيق مع وزارات الصناعة والتعدين في الدول العربية، وبعض مؤسسات العمل العربي المشترك المعنية بالقطاع الصناعي وغيرها. وكان لهذا التنسيق المتواصل الأثر الكبير في تحديد البرامج والمشروعات التي صممت من أجل تحقيق الأهداف الطموحة لهذه الاستراتيجية. وقد نُفذ العمل في إعداد وثيقة الاستراتيجية من طرف فريق العمل الفني الاستشاري المكون من خبراء "إيدسمو" و "جويك"، على ثلاث مراحل مترابطة، وهي:

مراحل تنفيذ الاستراتيجية



1

المرحلة الأولى، تشخيص الوضع الراهن للقطاع الصناعي:

تم خلالها إجراء تحليل معمق للواقع الصناعي العربي بشقيه التحويلي والاستخراجي، بشكل مستقل للدول الأعضاء وبشكل جماعي حسب مجموعات الدول التي تم تصنيفها إلى خمس تقسيمات. كما تضمنت هذه المرحلة تحليل الإستراتيجيات الصناعية الوطنية والقطاعات الصناعية ذات الأولوية، واستقراء الاستراتيجيات والتجارب الدولية الناجحة للتنمية الصناعية في التجمعات الاقتصادية الإقليمية المشابهة، تحليل المُمكّنات الداعمة للتكامل والقطاعات الصناعية المختلفة ذات الإمكانيات التكاملية استناداً إلى الميزات النسبية المتباينة بين الدول العربية، تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات وتحديد الفجوة بين الواقع الحالي للصناعة العربية وبين الحالة التي ينبغي الوصول إليها لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. بالإضافة إلى ذلك تم تقييم دور الجهات الفاعلة في العمل العربي المشترك وقدرتها على دفع سياسات صناعية جماعية، ودراسة العوامل الخارجية المؤثرة لتقدير انعكاسها على القدرة التنافسية والاستثمار، بما فيها الثورة الصناعية الرابعة والاتفاقيات التجارية والتقلبات الجيوسياسية وأسعار الطاقة.

2

المرحلة الثانية: صياغة الرؤية والأهداف وتصميم البرامج:

تم الاعتماد على نتائج تحليل الفجوة لتحديد الطموحات والمخرجات النهائية التي تسعى الإستراتيجية لتحقيقها ضمن الإطار الزمني المحدد لها. كما تم صياغة رؤية منهجية للتحويل الصناعي العربي وتحديد الاتجاهات والمسارات والنشاطات المطلوبة لتحقيق هذه الرؤية وتحويلها إلى واقع ملموس. وبجانب ذلك، تم تحديد أهداف استراتيجية رئيسية واضحة وقابلة للتطبيق والقياس على المستويين الوطني والعربي، تشمل: زيادة القيمة المضافة من الصناعة التحويلية، توظيف القوى العاملة العربية في الصناعة، تحقيق الاكتفاء في منظومات الأمن العربي، وتعزيز الاستدامة البيئية في أنشطة الصناعة التحويلية. وقد رُسم لكل هدف مجموعة من البرامج والمشاريع التي تغطي مختلف مجالات القطاع الصناعي العربي. وفي نهاية هذه المرحلة تم عقد ورشة عمل رئيسية تم خلالها إشراك الفاعلين من القطاعين العام والخاص في مناقشة أهداف الإستراتيجية والبرامج المقترحة، والأخذ بأراء المشاركين ومقترحاتهم.

3

المرحلة الثالثة إطار التنفيذ والمتابعة والحوكمة:

خلال هذه المرحلة تم تحديد آليات التنفيذ والمراقبة والتقييم ومؤشرات الأداء، ووضع خطة التنفيذ. ويستند هيكل الحوكمة إلى إطار مؤسسي متكامل يضم المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين بالتعاون مع شركاء التنفيذ والدعم والتمويل لمتابعة تنفيذ المشاريع وتقييم أداء الإستراتيجية بشكل عام واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر. وسيتم إجراء رصد وتقييم دوري للإستراتيجية من أجل فحص أدائها والتحقق من النتائج من خلال استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs لتتبع تحقيق الأهداف الموضوعة في كل مجال على مستوى النتائج والمخرجات على طول سلسلة النتائج.

نطاق عمل استراتيجيّة التّكامل الصناعيّ العربيّ

التنافسية والصادرات، وتعميق استخدام التكنولوجيا الحديثة. وقد تمت صياغة هذه الرؤية بما يتوافق مع قضايا التحول والقدرة التنافسية، واستدامة وزيادة الإنتاج وتوسيع القاعدة الإنتاجية الصناعية، والقدرة على التأقلم مع المستجدات الإقليمية والدولية، وتوجيه الجهود الصناعية المشتركة نحو تعظيم القيمة المضافة في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، وتعزيز التخصص وتقاسم الأدوار الصناعية بين الدول العربية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد. وكذلك، فقد تضمنت الاستراتيجية تحديد الاتجاهات الاستراتيجية لتفعيل هذه الرؤية وتحويلها إلى برامج قابلة للتنفيذ، حيث ركزت على دعم العمل العربي المشترك، رفع مساهمة القيمة المضافة من الصناعة، زيادة توظيف القوى العاملة الماهرة، تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الحيوية وتقليل الاعتماد على الواردات، رفع تنافسية المنتجات الصناعية العربية، زيادة توظيف التكنولوجيا الحديثة في تطوير القطاع الصناعي، رفع الاستثمارات وزيادة الشراكات الصناعية البينية، تعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير بيئة صناعية تنافسية ومستدامة بيئيًا واقتصاديًا.

تغطي هذه الاستراتيجية مدة عشر سنوات (2025-2035) وتشمل وضع آليات تنفيذية قابلة للتطبيق وتضمن تحقيق الأهداف المرجوة على مراحل مختلفة، بدءًا من تعزيز الشراكات الصناعية وتسهيل الاستثمارات المشتركة ورفع مساهمة القطاع الخاص في التنمية الصناعية، وصولاً إلى بناء قاعدة صناعية عربية متطورة تعتمد على أحدث التقنيات والممارسات المستدامة. وتستهدف الإستراتيجية رفع القيمة المضافة للصناعات التحويلية بمشاريع تساهم بـ 35.4 مليار دولار سنوياً لتصل القيمة المضافة في 2035، وتوفير أكثر من 400 ألف وظيفة معظمها ذات مهارات عالية، وزيادة نسبة الواردات العربية من المنتجات الصناعية ذات المنشأ العربي من 14.5% في 2022 إلى 24.5% في 2035، مع تركيز خاص على المنتجات الصناعية المرتبطة بالأمن الغذائي، الدوائي، المائي، والاقتصادي.

وتتمثل رؤية الإستراتيجية في إنشاء صناعات عربية متكاملة بسلاسل قيمة مترابطة تحقق الاستدامة، عبر مسارات تشمل رفع القيمة المضافة، وتطوير المهارات، وتحقيق الاكتفاء النسبي، وزيادة



وقد تركّز نطاق عمل الاستراتيجية على القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، إذ يتناول في **الصناعات الاستخراجية** تحليل وفرة المواد الخام (المعادن والطاقة والموارد الطبيعية) التي تغذي المصانع وتشجّع قيام استثمارات عربية مشتركة وتُشكّل نقطة الانطلاق لسلاسل القيمة التحويلية، إلى جانب تقييم صناعة الآلات والمعدّات الداعمة للأنشطة الاستخراجية بهدف ضمان تكامل سلس بين مراحل الإنتاج.

أما في **الصناعات التحويلية**، فيعتمد النطاق على تصنيف (ISIC Rev.4) ليشمل طيفاً واسعاً من الأنشطة بدءاً من الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية وصولاً إلى الكيماويات والأدوية والبلاستيك والمنتجات المعدنية، مروراً بالفلزات الأساسية والآلات والمركبات ومعدات النقل والأثاث، فضلاً عن إصلاح وتركيب المعدات. ويستكمل ذلك بأنشطة صناعية مساندة تُعزّز الاستفادة مثل إعادة التدوير والطاقة المتجددة، مما يرسّخ الاقتصاد الدائري ويحدّ من البصمة الكربونية، ليصبح التكامل الصناعي العربي أداةً محوريةً للتحوّل نحو منظومة إنتاجية خضراء ومتكاملة.



برامج ومشروعات استراتيجية التكامل الصناعي العربي

إطار تكاملي يفتح آفاقاً جديدة للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة. ويتكوّن كل مشروع من سلسلة من الأعمال المترابطة، التي يؤدي تنفيذها إلى تحقيق الهدف المرسوم للمشروع. وقد تضمنت الإستراتيجية ثمانية (8) برامج رئيسية مترابطة، تضم (50) مشروعاً تغطي معظم المجالات التنموية الصناعية، وهي كما يلي:

تم تصميم الأعمال الرئيسية في استراتيجية التكامل الصناعي العربي ضمن هيكل متكامل يتألف من مجموعة من البرامج التي تغطي مختلف مجالات القطاع الصناعي، يحتوي كل منها على حزمة من المشاريع الرئيسية والفرعية التي روعي في إعدادها أن تكون عملية وقابلة للقياس والتطبيق على المستويين الوطني والإقليمي ومهيأة لاستقطاب القطاعين العام والخاص ضمن



برنامج تطوير العمل العربي المشترك في القطاع الصناعي:

يشكل هذا البرنامج الأساس الذي تقوم عليه منظومة التكامل الصناعي العربي، إذ يركز على تنسيق الجهود بين الوزارات والهيئات الحكومية المعنية، وتعزيز أعمال المنظمات والمؤسسات والاتحادات الصناعية العربية المشتركة الداعمة للتنمية الصناعية وتطوير هيئات القطاع الخاص العربي في المجال الصناعي، إلى جانب إنشاء منصات عربية لتبادل الخبرات ونقل وتوطين التكنولوجيا بما يضمن تكامل السياسات الصناعية وتنسيق العمل العربي المشترك وتعزيز التعاون خلال الأزمات.



برنامج تحديث أدوات الاستثمار الصناعي العربي:

يستهدف البرنامج معالجة فجوات التمويل التي تواجه المشاريع الصناعية العربية المشتركة، وتعزيز المنظومة التشريعية وأدوات الاستثمار الصناعي من القطاعين العام والخاص، وتطوير آليات تمويل وائتمان حديثة ومخاطر استثمار متخصصة، مع التركيز على تمويل الصناعات الإستراتيجية والصناعات الناشئة، ولا سيما في مجالات الطاقة المتجددة والصناعات التحويلية والبنية التحتية الصناعية والبحث والتطوير.





برنامج توفير وتأهيل المهارات والقوى العاملة للقطاع الصناعي العربي:

يهدف هذا البرنامج إلى: تسهيل حركة المستثمرين والقوى العاملة في الصناعة، وبناء القدرات وتأهيل المهارات والقوى العاملة وسد الفجوات في سوق العمل الصناعي العربي عبر مشاريع تدريب وتأهيل متقدمة، وبناء أطر إقليمية موحدة لتنمية المهارات، وتعزيز الاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية، بما يضمن توجيه الموارد البشرية بكفاءة نحو القطاعات الصناعية ذات الأولوية والاحتياج الفعلي.



برنامج رفع تنافسية المنتجات الصناعية العربية:

يركز البرنامج على تسهيل التجارة البينية للمنتجات الصناعية العربية وتحسين جودة المنتجات الصناعية العربية، خفض تكاليف الإنتاج، تمكين الصادرات الصناعية وتعزيز النفاذ إلى الأسواق، بما يسهم في بناء سوق صناعية عربية أكثر تكاملاً، ويرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق الإقليمية والدولية.



برنامج تعزيز الاستدامة الصناعية:

يتضمن هذا البرنامج مشاريع لإدماج مفاهيم التصنيع الأخضر وتطبيقات الاقتصاد الدائري في الصناعة العربية، ومشاريع التحول الطاقوي وتقليل انبعاث الغازات وتدوير النفايات الصناعية، ودعم الابتكار في مجالات التصنيع المستدام، مع العمل على توحيد السياسات والمواصفات البيئية العربية.



برنامج تعزيز استخدام التقنيات الصناعية الحديثة:

يهدف البرنامج إلى تسريع تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في القطاع الصناعي العربي عبر: إنشاء منصات عربية لتبادل الخبرات ونقل وتوطين التكنولوجيا، ودعم مشاريع التصنيع الذكي والتحول الرقمي والبحث والتطوير والابتكار الصناعي، وتطوير حلول تقنية ترفع الإنتاجية وتحسن الجودة وتعزز القدرة التنافسية للصناعة العربية.



برنامج تطوير البنية التحتية والخدمات الصناعية العربية المشتركة:

يتضمن هذا البرنامج عدداً من المشاريع لـ: تطوير التجمعات والمدن والمناطق الصناعية المشتركة، ربط الموانئ وتطوير الخدمات اللوجستية والنقل، إنشاء شبكات سكك حديدية عابرة للحدود، وبناء منظومات لوجستية حديثة، بما يسهم في تحسين التكامل بين الدول العربية وخفض تكاليف النقل والتخزين ورفع كفاءة سلاسل الإمداد والإنتاج.



برنامج تكوين شراكات صناعية عربية إستراتيجية:

يركز البرنامج على تحديد وتطوير سلاسل القيمة العربية والفرص الاستثمارية، وضع حوافز الشراكات الصناعية، توزيع الأدوار الصناعية وفق المزايا النسبية لكل دولة من خلال إنشاء مصانع ومشاريع مشتركة، ودمج أنشطة البحث والتطوير ونقل الخبرات والمعرفة، بما يسرع إنتاج صناعات عربية ذات قيمة مضافة عالية وقابلة للمنافسة عالمياً.

مخرجات استراتيجية التكامل الصناعي العربي (2025-2035)

تشمل مخرجات الاستراتيجية مجموعة من الفوائد على المدى القصير والمتوسط والبعيد، من بينها:

تعزيز القيمة المضافة والتنافسية للصناعات التحويلية العربية، توفير بيئة تنظيمية تدعم الشركات الصناعية وتعزز الإنتاج العربي المشترك.



إيجاد نماذج شراكة صناعية مستدامة بين المنشآت الصناعية العربية وإنشاء وتطوير مناطق صناعية مشتركة تدعم الإنتاج المتكامل، وتسهم في زيادة التبادل التجاري البيني ورفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق الإقليمية والعالمية.



تعزيز الروابط الصناعية والشراكة التكاملية بين الدول العربية من خلال إقامة صناعات تكاملية تقوم على سلاسل قيمة مترابطة وتستفيد من المزايا النسبية لكل دولة عربية.



تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي في منظومات الأمن العربي (الغذائي، الدوائي، المائي، والدفاعي) من خلال تفعيل منظومة عربية سريعة للاستجابة الصناعية خلال الأزمات تضمن استدامة الإنتاج الصناعي، وتطوير آليات توفير وتخزين ونقل المواد الصناعية الحرجة، وتوطين الصناعات الحيوية.



تسهيل حركة السلع والمنتجات الصناعية البينية وزيادة حصة المنتجات الصناعية ذات المنشأ العربي في الأسواق العربية، مع تعزيز أداء سلاسل الإمداد.



توحيد المواصفات والمقاييس ومواءمة اللوائح الفنية بين الدول العربية وتحسين الجودة ورفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية في الأسواق الإقليمية والعالمية.



تحقيق التنسيق الفعال بين المنظمات والاتحادات الصناعية العربية مما يعزز تكاملها، وتفعيل دور القطاع الخاص في المجال الصناعي، وزيادة الاستثمارات الصناعية المشتركة عبر بناء صناعات متنوعة ذات قيمة مضافة عالية تتكامل عربياً وتنافس عالمياً.



تعزيز وتسريع التحول الرقمي في سلاسل القيمة الصناعية واستخدام أوسع للتقنيات لزيادة الإنتاج والإنتاجية، من خلال إنشاء منصات وقواعد بيانات صناعية مشتركة وتبني تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة وتقنيات المصانع الذكية، وتعزيز البحث العلمي والابتكار.



تعزيز منهجية الاستدامة الصناعية من خلال تبني ممارسات إنتاج نظيفة وتحسين كفاءة الموارد، والاستخدام الفعال للطاقة والحد من الانبعاثات، وتطبيق مفاهيم الاقتصاد الدائري والانتقال الطاقوي والصناعات الخضراء والحوكمة البيئية والاجتماعية.



بناء منظومات خدمات لوجستية مشتركة، وإنشاء شبكات لوجستية ذكية للربط بين المصانع والمناطق الصناعية الحدودية المرتبطة بسلاسل الإمداد، وتفعيل أدوات تمويل مبتكرة تناسب احتياجات القطاع الصناعي، ودعم الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة عبر منصات عربية متكاملة.



تطوير المهارات الصناعية للكوادر البشرية عبر برامج تدريب وتأهيل مشترك، مما يساهم في توازن سوق العمل الصناعي العربي وتبادل الكفاءات بين الدول وتعزيز فرص العمل وتوفير قدرات بشرية ومؤسسية مستدامة ومنظمة.



خاتمة:

والدولية التي تتيح دخول المنتجات الصناعية إلى الأسواق الخارجية، الأمر الذي يدعم نمو الصادرات ورفع القدرة التنافسية ويعزز التحول نحو صناعات أكثر استدامة.

وفي ظل توافر كافة المقومات، تؤسس استراتيجية التكامل الصناعي العربي (2025-2035) لمرحلة جديدة من النمو والازدهار والتطور وتفتح آفاقاً رحبة أمام الاستثمارات الصناعية المشتركة وتعزز من مكانة المنتجات العربية في سلاسل القيمة العالمية. ولذلك تكتسب مسألة تنفيذ برامج ومشاريع هذه الاستراتيجية في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة أهمية قصوى للدول العربية لتعزيز الصمود والحد من تداعيات الصدمات الخارجية ومواجهة اختلال سلاسل الإمداد بما يضمن استمرار الإنتاج وتأمين الاحتياجات الأساسية وتقليل الاعتماد على استيراد المواد الخام والسلع الحيوية من الخارج.

إن فرص تحقيق التكامل الصناعي العربي ما تزال قائمة وقوية، رغم ما تواجهه المنطقة من تحديات اقتصادية وجيوسياسية متصاعدة. فالعالم العربي يمتلك مقومات عديدة لتحقيق هذا التكامل المنشود. فهو يمتد على مساحة 13.4 مليون كيلومتر مربع (9.6% من مساحة العالم)، ويضم أكثر من 467 مليون نسمة (5.8% من سكان العالم) ويمتلك موارد زراعية وتعدينية متنوعة يمكن أن تشكل قاعدة صلبة لتكامل اقتصادي فعال، كما يحظى ببنية تحتية صناعية متنامية تشمل المناطق الصناعية المتخصصة، والموانئ الحديثة، وشبكات النقل والمواصلات، التي تسهم في تسهيل حركة المواد الخام والمنتجات الصناعية والتعدينية داخل الدول العربية وخارجها، بما يعزز كفاءة الإنتاج ويخفض تكاليف التصنيع والتوزيع. وكذلك تستفيد الصناعات العربية من عدد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية



سيتم رفع وثيقة استراتيجية التكامل الصناعي العربي إلى اجتماع القمة العربية القادم على مستوى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة ورؤساء الدول العربية لاعتمادها والدفع باتجاه تنفيذ برامجها ومشاريعها دعماً للتكامل الاقتصادي العربي، وتعزيزاً للشراكة الصناعية التكاملية بين الدول العربية، وترسيخاً لأسس التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.



مؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية
Fujairah Natural Resources Corporation



نبذة عن المؤسسة



تأسست مؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية كجهة مستقلة بموجب المرسوم الأميري رقم (1) لسنة 2009 في غزل مسماها وشكلها بموجب المرسوم الأميري رقم (3) لسنة 2011، لتصبح مؤسسة ذات استقلال مالي وإداري ترتبط بحاكم إمارة الفجيرة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية.

أهداف واختصاصات المؤسسة



تهدف المؤسسة إلى تطوير قطاعات الصخور والمعادن واستغلال الموارد الطبيعية في إمارة من خلال إعداد السياسات العامة، وإجراء الدراسات والأبحاث والمسوحات الجيولوجية، وتنظيم الرخص والاتفاقيات والامتيازات، ومراقبة الأنشطة التعدينية وتقييم أثرها البيئي بما يضمن السلامة العامة وحماية البيئة.

الدور التنموي والاستثماري



كما تعمل المؤسسة على بناء نظام معلومات متكامل للمعادن والصخور، وإعداد الخرائط المتخصصة، ونشر الوعي بأهمية الموارد الطبيعية في تنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تقديم الاستشارات والترويج للاستثمار في قطاع التعدين محلياً ودولياً، وتمثيل الإمارة في الاجتماعات ذات الصلة.



البريد الإلكتروني: INFO@FNRC.GOV.AE



الراعي العاسي :-



مؤسسة الفجيرة للموارد الطبيعية
Fujairah Natural Resources Corporation

وزراء التعدين العرب يدعون إلى تعزيز التكامل وتبني أفضل الممارسات التعدينية المستدامة

إدارة الثروة المعدنية
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع التعدين عالمياً، وما تفرضه من تحديات وفرص جديدة، تتجه الدول العربية نحو تعزيز التكامل وتوحيد الجهود لتطوير قطاع الثروة المعدنية، بما يعزز دوره في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة ويرسخ مكانته في منظومة الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار، انعقد الاجتماع التشاوري العاشر لأصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية يوم 13 يناير 2026 في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، بمشاركة واسعة شملت (19) دولة عربية، وذلك تزامناً مع أعمال النسخة الخامسة من مؤتمر التعدين الدولي، في تأكيد واضح على الأهمية المتزايدة التي يحظى بها القطاع التعديني في السياسات الاقتصادية للدول العربية.





والتقييس والتعدين، الأمر الذي يعكس مستوى الاهتمام السياسي والمؤسسي بتطوير قطاع الثروة المعدنية وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية المستدامة.

أسفر الاجتماع عن حزمة من المخرجات والتوصيات النوعية الرامية إلى تطوير قطاع التعدين العربي وتعزيز تكامله، حيث دع أصحاب المعالي الوزراء إلى دعم دور المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وتمكينها من مواصلة مهامها، إلى جانب حثّ الدول العربية على تزويدها بالبيانات والمعلومات الفنية المحدثة، بما يدعم إعداد الدراسات المتخصصة وتطوير المبادرات النوعية وتعزيز اتخاذ القرار المبني على البيانات.

وأكد الوزراء أهمية تعزيز التعاون العربي مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وتنمية القدرات البشرية في القطاع، والاستفادة من برامج التدريب والتأهيل، إلى جانب تحفيز الاستثمار في قطاع التعدين، لا سيما في المعادن الاستراتيجية ومعادن الانتقال الطاقوي، بما يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ورفع تنافسية القطاع.

نظم هذا الاجتماع بشكل مشترك بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين ووزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية، في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين، بما يعكس تكاملاً مؤسسياً فاعلاً في دعم وتطوير قطاع التعدين العربي.

ويأتي انعقاد الاجتماع تأكيداً على النهج التشاركي الذي تتبناه الدول العربية لتطوير قطاع التعدين وتعزيز مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، كما يندرج ضمن التوجه القاضي بعقده بصفة دورية كل سنتين في المملكة العربية السعودية، تزامناً مع مؤتمر التعدين الدولي، بما يعكس أهميته كم منصة عربية استراتيجية للحوار والتنسيق.

شهد الاجتماع، الذي ترأسه معالي الأستاذ/ بندر بن إبراهيم الخريف، وزير الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية، مشاركة رفيعة المستوى، حيث حضره (12) وزيراً عربياً، إلى جانب (7) من كبار المسؤولين ممثلي الوزراء في الدول العربية، إضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية

في السياق ذاته، ثَمَّن أصحاب المعالي الوزراء الإصدارات والمبادرات النوعية التي أعدتها المنظمة، باعتبارها أدوات استراتيجية تدعم الحوكمة التعدينية الحديثة وتُسهّم في تطوير المعرفة الجيولوجية والتعدينية وتعزيز الاستثمار، ومن أبرزها النظام الاسترشادي التعديني للدول العربية، دراسة إعادة تأهيل المناجم والمحاجر القديمة لتحقيق تنمية مستدامة، خارطة الطريق الاستراتيجية لمستقبل التعدين التي تم الإعلان عن إصدارها الثالث المتضمن معادن الأمن الغذائي، بالإضافة إلى المعجم الموحد لمصطلحات التعدين.

وشهد الاجتماع الإطلاق الرسمي للمكتبة الرقمية للدراسات التعدينية العربية بمباركة وتشريف من أصحاب المعالي الوزراء العرب، باعتبارها منصة معرفية موحدة تُسهّم في تجميع وتوثيق الدراسات والبيانات الفنية، وتوفيرها لصنّاع القرار والباحثين، بما يدعم تطوير القطاع على أسس علمية ومعرفية متقدمة.

وفي إطار مواكبة التحول الرقمي، رَحَّب أصحاب المعالي الوزراء بالمبادرة العربية للذكاء الاصطناعي في قطاع الثروة المعدنية، التي اقترحتها المنظمة، باعتبارها خطوة استراتيجية نحو تعزيز استخدام التقنيات الحديثة ورفع كفاءة العمليات التعدينية، حيث تم إدراجها ضمن برنامج عمل المنظمة، تمهيداً لتفعيلها على المستوى العربي.



كمركز إقليمي للحوار حول مستقبل التعدين، ويعكس التزامها بدعم مسيرة العمل العربي المشترك في هذا المجال الحيوي.

وتؤكد المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين مواصلة جهودها للنهوض بقطاع الثروة المعدنية في الدول العربية، من خلال تنفيذ البرامج والمبادرات النوعية، وتعزيز التكامل العربي، وتطوير آليات العمل المشترك، بما يسهم في دعم الاستثمار، وبناء القدرات، ومواكبة التحولات العالمية، وترسيخ مكانة القطاع كرافد أساسي للتنمية الاقتصادية المستدامة.

كذلك رغب أصحاب المعالي الوزراء بعقد طاولة وزارية حول معادن الانتقال الطاقى في المنطقة العربية بالمملكة المغربية في الربع الرابع من عام 2026، تزامناً مع أعمال المؤتمر الدولي للتعدين (IMC) في نسخته الثالثة، بما يعكس حرص الدول العربية على تعميق الحوار العربي حول هذه المعادن الحيوية وتعزيز التنسيق بشأنها.

وأشاد أصحاب المعالي الوزراء بالدور البارز الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في دعم قطاع التعدين عربياً ودولياً، من خلال تنظيم مؤتمر التعدين الدولي واستضافة الاجتماعات التشاورية، بما يعزز مكانتها

ويؤشر ما خلص إليه هذا الاجتماع من مخربات وتوجهات إلى مرحلة جديدة من العمل العربي المشترك في قطاع التعدين، قائمة على التكامل، والابتكار، وتعظيم القيمة المضافة للموارد المعدنية. بما يعزز حضور الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية لهذا القطاع الحيوي.



شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة

- تحويل الصخور إلى مزارع وحياء مستدامة -



منذ عام 1949

استكشاف

تعددين فوسفات الصخور

استخراج الفوسفات الصخري وإنتاج الفوسفات

إنتاج الأسمدة

منتجاتنا

فوسفات ثنائي الأمونيوم

حمض الفوسفوريك

فوسفات الصخور

فلوريد الألومنيوم

حمض الكبريتيك



الراعي العاسي لـ:



شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة

الهاتف: +96265607141

الفاكس: +96265661754

البريد الإلكتروني: INFO@JPMC.COM.JO

ص.ب.: 30، عمان 11118

المملكة الأردنية الهاشمية

السوق العالمي للمنتجات الحلال وأهمية إطلاق البرنامج العربي للحلال

أ. أحمد الدويصر
مركز المواصفات والمقاييس
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

تعتبر السوق العالمية للمنتجات الحلال سوقًا في توسع مستمر، حيث بلغت قيمته في عام 2025 ما يزيد عن 2.8 تريليون دولار أمريكي، ويتوقع أن تستمر في النمو بسبب العوامل الديموغرافية والاقتصادية. ويُشكّل قطاع الأغذية والمشروبات الحلال الجزء الأكبر من هذا السوق، حيث يرتبط نموه بزيادة عدد السكان المسلمين وارتفاع الوعي بأهمية الالتزام بالشريعة الإسلامية. لذلك، تقوم جهات مختصة بجهود لتوسيع نطاق شهادات الحلال وتعزيز ثقة المستهلكين في هذه المنتجات، خاصة وأننا نلاحظ تزايد مستمر في الإقبال على منتجات حلال نظراً لتمييزها عن باقي المنتجات من حيث الجودة والصحة ولارتباطها بمعايير صارمة تتعلق بكامل سلسلة التوريد.

2.8+ تريليون
دولار أمريكي

قيمة السوق العالمية
للمنتجات الحلال
في عام 2025



تحول استراتيجي : من متطلب ديني إلى منظومة استثمارية



يوفر اقتصاد الحلال فرصاً استثمارية ضخمة للشركات العالمية. يتطلب هذا من الدول العربية التحرك الاستراتيجي للاستفادة من موقعها كمركز ثقافي واقتصادي.

اللازمة لمنح علامة "الحلال العربية"، مع إمكانية العمل به في جميع الدول العربية التي ترغب في ذلك، حيث تعتبر هذه العلامة علامة اختيارية لكل من الدول والمصنّعين، ويُعد البرنامج بمثابة تأسيس لمنظومة اعتراف متعدد الأطراف، بشهادة وعلامة الحلال العربية، بين الدول العربية المنظمة إليه، علماً بأن بنود هذا البرنامج تم وضعها بما يتوافق مع مواصفة تقييم المطابقة - المصطلحات والمبادئ العامة ISO/IEC 17000، والمتطلبات الفنية للمواصفات الدولية (ISO/IEC 17065 ISO/IEC 17067)، والمواصفات القياسية العربية في قطاع الحلال، وهي المراجع الفنية للمنتجات المشمولة في مجال تطبيق هذا البرنامج، والتي أعدت هذه المنظومة بناءً عليها. مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تعديل وتحديث هذه المنظومة لتشمل منتجات أخرى تقترح

وهكذا، فإن اقتصاد الحلال يوفر فرصاً استثمارية كبيرة للشركات العالمية، مما يتطلب من الدول العربية الاستفادة منه خاصة وأنه يشمل قطاعات متعددة تهم المنطقة العربية مثل الأغذية، ومستحضرات التجميل، واللحوم ومنتجاتها (ذباً وتصنيعاً)، والعصائر والمشروبات، والأدوية وغيرها.

ولأن متطلبات النجاح في هذا المجال تشمل الالتزام الصارم بمعايير الشريعة الإسلامية وتوفر الشفافية وتعزيز الثقة لدى المستهلك المسلم مع مواكبة التغيرات في سلوك الأسواق العالمية وبما يعكس الأبعاد الثقافية والدينية المرتبطة بمفهوم الحلال، فإن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (AIDSMO) أطلقت بمعية الدول العربية ممثلة بأجهزة التقييس الوطنية لديها مبادرة عربية تتمثل في البرنامج العربي للحلال، والذي يوضح القواعد والإجراءات

ويهدف البرنامج العربي للحلال إلى تسهيل التبادل التجاري للمنتجات الحلال بين الدول العربية، وحماية المستهلك المسلم في جميع الدول من علامات وشهادات الحلال غير المعتمدة، وضمان مطابقة المنتجات الأجنبية لمتطلبات مواصفات الحلال العربية، وتوضيح إجراءات تقييم المطابقة التي يجب على الموردين الراغبين بالحصول على شهادة الحلال العربية الالتزام بها، وذلك لضمان استيفاء هذه المنتجات لمتطلبات الحلال وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بما يضمن الحفاظ على صحة وسلامة المستهلك وتسهيل تداول المنتجات الحلال.

الدول العربية ضمها إلى مجال عمل هذه الوثيقة حال إصدار المواصفات القياسية العربية الموحدة ذات العلاقة. وبالرغم من أن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين هي المالكة لعلامة الحلال العربية، فإن تشغيلها يتم من خلال الجهات المعيّنة من الدول العربية والمقصود بها جهات منح شهادات الحلال المعتمدة من الجهات الرسمية المسؤولة على قطاع الحلال داخل الدولة، أو بما يسمى بجهات التعيين الحلال حسب المصطلح المستخدم لدى منظمة AIDS MO.



للحلال، وقد تم تحديد المجالات ذات الأولوية الخاصة بتطبيق البرنامج في اللحوم ومنتجاتها (ذبحاً وتصنيعاً) والمنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني، العصائر والمشروبات، الأدوية، مستحضرات التجميل، خدمات الحلال، المنتجات التي تحفظ في درجة حرارة الغرفة، المكملات الغذائية والسياحة الحلال.

وبخصوص الفئات الرئيسية للمنتجات التي يغطيها البرنامج فتشمل مجموعة واسعة من المنتجات التي تمت الإشارة إليها في المواصفة القياسية العربية رقم (AIDS MO 3042-2019) تماشياً مع توجهات الدول العربية حتى يسهل تطبيقها على نطاق واسع وتفتح المجال إلى انضمام أكبر عدد من الدول العربية إلى البرنامج العربي

نطاق العلامة: أبعد من قطاع الأغذية

المجالات ذات الأولوية وفقاً للمواصفة القياسية العربية (AIDSMO 3042-2019)



العصائر والمشروبات



المنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني



اللحوم ومنتجاتها (ذبّاحاً وتصنيعاً)



المنتجات التي تحفظ في درجة حرارة الغرفة



مستحضرات التجميل



الأدوية



السياحة الحلال



خدمات الحلال



المكملات الغذائية

المنظومة مرنة وقابلة للتحديث لتشمل منتجات جديدة مستقبلاً.

2. أو التكامل بين العلامتين، من خلال استمرار علامة الحلال الوطنية واعتبار الحصول عليها شرطاً مُكمّلاً لمنح علامة الحلال العربية، وذلك بدمج عمليات الفحص والتدقيق بملف واحد للحصول على العلامتين وبتكلفة واحدة على المورد، مع قيام المورد بتسديد تكاليف استخدام علامة الحلال العربية إلى المنظمة، وقيام جهة التعيين الحلال أو الجهة المعيّنة بالترويج لعلامة الحلال العربية في استمارة التقديم على علامة الحلال الوطنية.

أما بخصوص الدول العربية الأعضاء التي ليس لها علامة حلال وطنية، فيمكن لها اعتماد علامة الحلال العربية والترخيص باستخدام العلامة العربية وفقاً لمتطلبات البرنامج العربي للحلال.

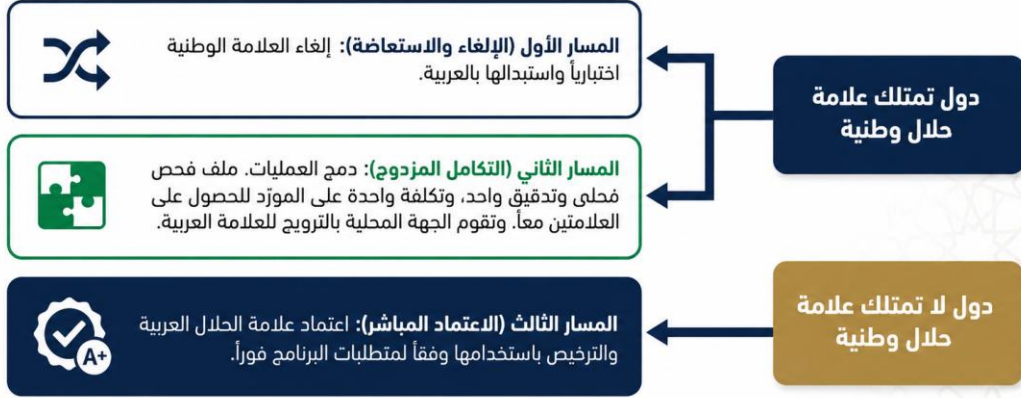
والسؤال الذي يمكن أن يتبادر للذهن هو: ما العلاقة بين علامة الحلال العربية وعلامات الحلال الوطنية في الدول العربية؟

يوجد العديد من الدول العربية التي تتوفر على علامة الحلال الوطنية والتي تستخدمها خصوصاً عند عملية استيراد المنتجات الغذائية القادمة من جهات خارجية خاصة من دول غير إسلامية، ويتم الاستعانة في ذلك بهيئات مانحة للشهادة تفي بمتطلبات وشروط الأنظمة الوطنية التي تفرضها الدولة، إلا أن هذه الدول التي تتوفر على علامة حلال وطنية يمكن لها الاستفادة من علامة الحلال العربية وفق الخيارات التالية:

1. إلغاء علامة الحلال الوطنية اختياريّاً، والاستعاضة عنها بعلامة الحلال العربية،

مسارات التكامل الاستراتيجي مع الدول العربية

كيف تتكامل العلامة العربية مع علامات الحلال الوطنية؟



بإشراف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

البرنامج العربي للحلال

منظومة عربية موحدة لتعزيز الثقة في منتجات الحلال، وتسهيل التبادل التجاري، وحماية المستهلك وفق أعلى المعايير المعتمدة.





الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

شريك في التنمية.. من أجل مستقبل عربي مزدهر

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومقره دولة الكويت، مؤسسة مالية إقليمية تدعم تمويل المشروعات التنموية وتقديم الدعم الفني، بما يعزز التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.



تأسس
1974



عضوية
جميع الدول العربية



الهدف
تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مميزات عمل الصندوق

01

يضم جميع الدول العربية ويعمل وفق أسس مهنية تخدم التنمية المشتركة.

عضوية شاملة



02

ي دعم أولويات الدول الأعضاء وفق احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية.

الاستجابة لاحتياجات التنمية



03

يوفر قروضاً ميسرة ودعمًا فنيًا بشروط ملائمة للمشروعات التنموية.

شروط ميسرة لتمويل التنمية



04

يتعاون مع مؤسسات التمويل والتنمية لتنفيذ مشروعات ذات أثر مستدام.

شراكات فاعلة لتنمية مستدامة



نساهم في



تعزيز التكامل الاقتصادي العربي



تقديم الدعم المالي والفني للمشروعات التنموية



تحفيز النمو الاقتصادي المستدام



دعم القطاعين العام والخاص



بناء شراكات فاعلة لتحقيق التنمية الشاملة

APIP

منصة طلبات وعروض

المنتجات الصناعية والتعدينية العربية



يدعم



الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

المراجع



link.aidsmo.org/tvGm5

aidsmo.org





AIMTCI

المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية
ARAB INDUSTRIAL & MINING TRAINING & CONSULTATIONS INSTITUTE

رؤية نحو المستقبل

نبذة عن المعهد



يعد المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وجهة للتدريب والاستشارات في مجالات عمل المنظمة.

يعمل المعهد على:



تقديم الاستشارات القطاعية
بناء على طلب الدول



تنظيم الدورات والبرامج
التدريبية المتخصصة



تنمية القدرات المعرفية
والابتكارية للكوادر العربية

يبرم المعهد اتفاقيات تعاون وشراكات مع الجامعات والأكاديميات والمؤسسات التدريبية العربية والأجنبية ذات الصلة لتقديم شهادات تخصصية معتمدة.



يوكب المعهد الاتجاهات العالمية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لقطاعي الصناعة والتعدين.



training@aimtci-aidsmo.org

AIMTCI-aidsmo.org

